تسهيل

العقيدة التدمرية

تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع

لشيخ الإسلام

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية

المتوفى سنة ٧٢٨ هـ

للفقير إلى عفو ربه

أبي سعيد مختار بن سعيد الحضرمي

دار الحديث السلفية بالحامي

مكتبة بشائر الخير

للطباعة والنشر والتوزيع

صنعاء

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى
١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م

المكتبة السلفية بالحامي
+967-5340739 +967-771429808
https://t.me/
+Z29S6k5URAszMWE0

تسهيل
العقيدة التدمرية

صور المخطوطة

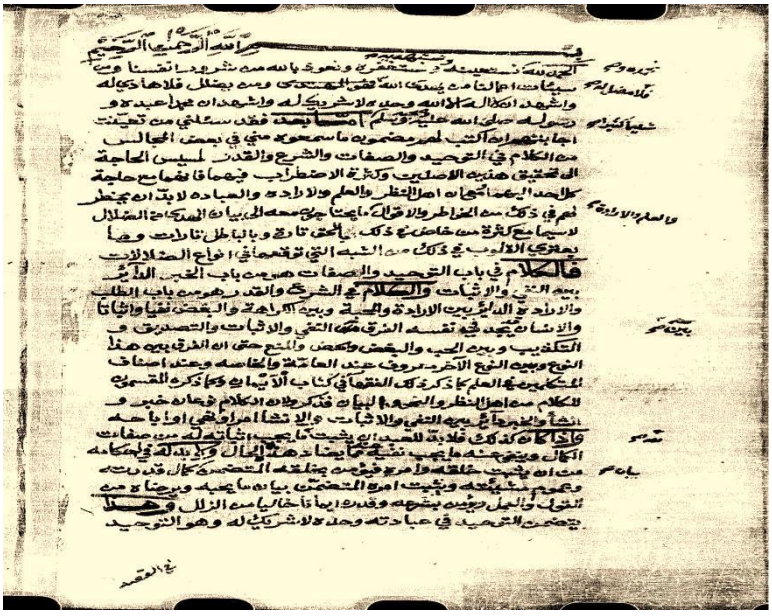

صورة الصفحة الأولى من المخطوطة بدار الكتب المصرية

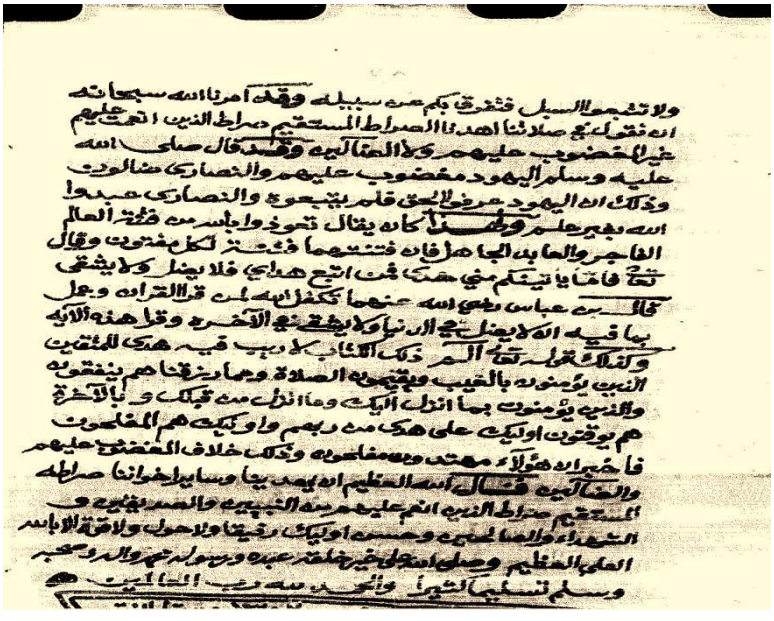

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوطة بدار الكتب المصرية

المُقَدِّمَةُ

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، كما يحب ربنا ويرضى، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ.

أما بعد:

فَمِنَ المَعْلُومِ لَدَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ أَنَّ عِلْمَ العَقيدَة مِن أَشْرَفِ الْعُلُومِ وَأَعْلَاهَا قَدْرًا، والأُمَّة الإسلامية بحاجةٍ ماسَّةٍ إلى العناية بالعقيدة والتوحيد التي كان عليها سلفنا الصالح -رضوان الله تعالى عليهم- من الصحابة والتابعين ومن سار على نهجهم؛ إذ الخير كل الخير في التمسُّك بهما، لاسيما في هذه الأزمنة التي فَشَا فيها عقائد زائغة وضلالات جائرة قد رَوَّجَها ذوو الإلحاد وأهلُ الفتن من المتصوفة والرافضة والخوارج وغيرهم من أهل الزيغ والضلال، وتلقَّفها عنهم أناس عموا عن الحق عنادًا أو جهلًا، فكانت عواملَ هَدمٍ في الأمة؛ فتفرق أمرها وتشتَّت جمعُها، نسأل الله السلامة والعافية.

ومع هذا لا زالت الأمة بخير؛ فقد قيَّد الله ﷻ للدفاع عن الإسلام والذَّودِ عن حياضه وتبيان عقائده الصحيحة من وفَّقَهُ لهذا الأمر العظيم.

وما فتئوا في كل عصر وجيل يناضلون ويَذبُّون عنه بأسِنَّتهم وألسنتهم وأقلامهم وهم الطائفة المنصورة الذين قال عنهم النبي ﷺ: **«لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الحَقِّ مَنْصُورَةٌ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ**

أَمْرُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى»[١].

وغَالِبُ ما جاءَ فِي هَذَا الكِتَاب من التَّعَالِيقِ مُسْتَفَادٌ من «شرح العقيدة التدمرية» للعلامة العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ، و«التُّحفة المَهدِيَّة» للدَّوسَري رَحِمَهُ اللَّهُ، وَ«مختصر الصواعق» لابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ، و«التَّعْرِيفَات» للجرجاني رَحِمَهُ اللَّهُ، ودُرُوسِ شيخِنا الفَاضِلِ أبي زرعة أحمد بن علي بن يوسف العامري حَفِظَهُ اللَّهُ، والحق: أن دروسَه ماتعةٌ ومفيدةٌ ومختصرة تَفِي بالمقصود، نسأل الله أن يثبِّتنا وإيَّاه وجميع إخواننا على السنة حتَّى نلقاه.

عَمَلِي فِي هَذَا الكِتَاب

وعملي في هذا الكتاب -«تسهيل العقيدة التدمرية»- ما يلي:

١- تمَّ مطابقة ومراجعة هذه النسخة بعدَّة نسخٍ مطبوعة قبل تسهيلها، أهمها: نسخة السَّعوِي، والتي تُعَدُّ من أصحِّ النُّسَخ من حيث الضَّبط والوضوح.

٢- أضفت زيادات توضيحيَّة في بعض المواطن التي اختصرها المؤلِّف، أو استعمل فيها ألفاظًا قد تصعب على الدَّارس؛ لتعمَّ الفائدة وتسهل على الطالب؛ ليستغنيَ به عن غيره من الشروحات، وجعلتها بين معقوفين؛ فرقًا بين المتن وما أضيف إليه.

٣- اعتنيت بضبط النَّص وتشكيله حسب الحاجة، من غير إفراط ولا تفريط؛ لكون الكتاب للمنتهي ومن تقدَّمت له دراسة العلوم، مع حرصي على سلامته من السقط والأخطاء.

---

(١) **صحيح:** صَحَّحَهُ الألباني فِي "الصحيحة" (٤/ ١١١)، **وقال:** صحيحٌ على شرط مسلم. و"المشكاة" برقم: (٥٣٩٤) بألفاظٍ مختلفة متقاربة، عن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٤- عَزَوْتُ الأَحَادِيثَ لِلإِمامَينِ الجَلِيلَينِ الأَلبانِيِّ وَالوَادِعِيِّ رَحِمَهُمَا اللهُ، ما لَمْ تَكُنْ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» أَوْ أَحَدِهِمَا، وَخَرَّجْتُ مَا لَمْ أَجِدْ عَنْدَهُمَا.

٥- ذكرت ترجمة مختصرة وموجزة للمصنف (شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ).

٦- ذيَّلت المتن بتعليقات وتعريفات وفوائد مختصرة ومفيدة -بإذن الله- يستفيد منها القارئ.

وفي الختام: لا أنسى شكري لكلِّ من أعانني في هذا الكتاب، سواء كان ذلك بإفادة أو دراسة أو مشورة أو تشجيع أو تنبيه، نسأل الله لنا ولهم ولجميع المسلمين التوفيق والسداد، كما أسأله سبحانه أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم نافعًا للمسلمين، تقر به عين الودود وتكمد به نفس الجاهل الحسود؛ إنه جواد كريم، وبالإجابة جدير، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

كَتَبَهُ
الفَقِيرُ إِلَى عَفْوِ رَبِّهِ
أَبُو سَعِيدٍ مُخْتَارُ بْنُ سَعِيدٍ الحَضْرَمِيُّ
دَارُ الحَدِيثِ السَّلَفِيَّةِ بِالحَامِي

٢٧/ صَفَر/ ١٤٤٥هـ

ترجمة شيخ الإسلام ابن تيميَّة رَحِمَهُ اللَّهُ

هو: العَلَّامَة الأَوحَد، شيخُ الإسلام، مُفتِي الفرق، أُعجُوبَة زَمَانه، بَحرُ الْعُلُوم، تَقِيُّ الدِّين، أبو العَبَّاس أَحْمَدُ بنُ عبد الحَلِيم بنِ عبد السَّلَام ابْنِ تَيْمِيَّة.

وُلِد رَحِمَهُ اللَّهُ بِـ«حرَّان» عاشر -وقيل: ثاني عشر- من ربيع الأول سنة: (٦٦١هـ)، وسافر مع والِدِه إلى دمشق سنة: (٦٦٧). قَرَأَ الْقُرْآنَ وَالْفِقْهَ وناظرَ وَاسْتدلَّ وَهُوَ دون الْبلُوغ، بَرَعَ فِي العِلمِ والتَّفْسِير وأفتى ودرَّس وله نَحْو العِشْرين، وَكَانَ يتوقَّد ذكاءً، وسماعاتُه من الحَدِيث كَثِيرةٌ، وشيوخُه أَكثرُ من مِائَتي شيخ، ومعرفتُه بالتفسير إليها الْمُنْتَهى، وحفظُه للْحَدِيث وَرِجَالِهِ وَصِحَّته وسقمه، وَأما نَقلُه للفقه ومذاهب الصَّحَابَة وَالتَّابِعِينَ -فضلًا عَن الْمَذَاهب الأربعة- فَلَيْسَ لَهُ فِيهِ نَظِيرٌ، وَأما شجاعتُه وجهادُه وإقدامُه وسخاؤُه وزُهدُه وقناعتُه فَأمرٌ يتَجَاوَز الْوَصْفَ ويَفُوقُ النَّعْت.

وقد حسده منافسوه وسعوا في مكيدته بغيًا وعدوانًا، وجرى له من المِحَنِ أشياء كثيرة: منها: مِحنَتُه بسبب تأليفه «الحموية»، ومنها: سجنه بسبب فُتيَاه في الطلاق والمنع عن شد الرحال إلى قبور الأنبياء والصالحين، والرَّد على المخالفين.

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة: سبعمائة وثمان وعشرين[1].

---

(١) انظر: «التحفة المهدية» (١/ ١٥)، و«الشهادة الزكية» للمقدسي (٤٠).

مقدمة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

[قال الشيخ الإمام العالم العلَّامة شيخ الإسلام، مفتي الأنام، أوحد عصره، وفريد دهره، ناصر السُّنَّة، وقامع البدعة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن الشيخ الإمام العلاَّمة شهاب الدين عبد الحليم بن الشيخ الإمام العلاَّمة شيخ الإسلام، مجد الدِّين، أبي البركات عبد السلام ابن تيمية الحرَّاني رضي الله عنه وأرضاه][(١)]:

الحمد[(٢)] لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد[(٣)] أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه[(٤)] وعلى آله[(٥)] وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

---

(١) هذا مما وضعه النُّسَّاخ وتناقله المحقِّقون، وليس من كلام الإمام منه شيء.

(٢) **الحمد**: هو ذكر محاسن المحمود مع المحبة والتعظيم.

(٣) أفرد الشهادتين لكونهما إخبارٌ من الإنسان عما في نفسه من الاعتقاد، بخلاف الجُمَل الإنشائية الأُوَل، فيجوز فيها النيابة عن الغير.

(٤) **قال العلَّامة ابن القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ: **فصلاة الله عليه**: ثناؤه وإرادته لرفع ذكره وتقريبه، **وصلاتنا نحن عليه**: سؤالنا الله تعالى أن يفعل ذلك به. اهـ

(٥) **المراد بـ(الآل)**: من تحرم عليهم الصدقة، وَهُم أهلُ بَيتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ممن كَانَ عَلَى هديه.

أَمَّا بَعْدُ[١]: فقد[٢] سألني من تعيَّنتْ[٣] إجابتُهم أن أكتب لهم مضمونَ [-أي: خلاصةَ-] ما سمعوه مني في بعض المجالس من الكلام في التوحيد [-أي: توحيد الربوبيَّة-] والصفات، وفي الشرع [-أي: توحيد الألوهيَّة-] والقدر؛ لمسيس [-أي: لأهميَّة-] الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين، وكثرة الاضطراب [-أي: الاختلاف-] فيهما؛ فإنَّهما مع حاجة كل أحد إليهما، ومع أنَّ أهل النَّظَر [-وهم أهل الكلام-] والعلم والإرادة والعبادة لا بد أن يخطِر [-أي: يوسوس-] لهم في ذلك من الخواطر[٤] والأقوال ما يحتاجون معه إلى بيان الهدى من الضلال، لاسيما مع كثرة من خاض في ذلك بالحق تارة وبالباطل تارات، وما يعتري [-أي: يصيب-] القلوب في ذلك من الشُّبه التي توقعها في أنواع الضلالات.

فالكلام في باب التوحيد والصفات: هو من باب الخبر[٥] الدائر بين النفي والإثبات، **والكلام في الشَّرع**[٦] **والقدر**[٧]: هو من باب الطلب والإرادة الدائر

---

(١) يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر. **وقيل**: يؤتى بها للانتقال من المقدمة إلى المقصود.

(٢) الفاء هنا رابطة واقعة في جواب الشرط.

(٣) أي: وجب عليَّ عينيًّا إجابة سؤالهم.

(٤) **الخواطر**: جمع (خاطر)، وهو: اسْمٌ لِما يَتَحَرَّك فِي الْقلب من رَأْيٍ أَو معنًى، سُمِّي محَله باسم ذَلِك، وَهُوَ من الصِّفَات الْغَالِبَة، يُقَال مِنْهُ: (خَطَرَ بِبَالِي أَمْرٌ)، و(عَلَى بَالِي) أَيْضًا. وأصل تركيبه يدل على الِاضْطِرَاب وَالحَرَكَة.

(٥) **الخبر**: هو ما احتمل الصدق والكذب لذاته. ويدور من جهة المتكلم بين نفيٍ، كـ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، وإثبات، كـ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى:١١]، ومن جهة المخاطَب بين التصديق والتكذيب.

(٦) **ويراد به**: توحيد الألوهية، أي: إفراد الله بالعبادة وَفْقَ شرع الله.

(٧) **قال الحافظ ابن حجر** في «الفتح» (١/ ١١٨): المُرَادُ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى عَلِمَ مَقَادِيرَ الْأَشْيَاءِ =

بين الإرادة والمحبة [-وهما مترادفان-] وبين الكراهة والبغض نفيًا وإثباتًا. والإنسان يجد في نفسه الفرق بين النفي والإثبات، والتصديق والتكذيب، وبين الحبِّ والبغض، والحضِّ والمنع، حتى إنَّ الفرق بين هذا النوع وبين النوع الآخر معروف عند العامَّة والخاصَّة، معروف عند أصناف المتكلمين[1] في العلم، كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب «الأَيْمَان»، وكما ذكره المقسِّمون للكلام من أهل النظر والنحو والبيان، [أي: البلاغة]، **فذكروا أن الكلام نوعان**: خبرٌ، وإنشاءٌ، والخبر دائر بين النفي والإثبات، والإنشاء: أمر، أو نهي، أو إباحة.

= وَأَزْمَانَهَا قَبْلَ إِيجَادِهَا، ثُمَّ أَوْجَدَ مَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ يُوجَدُ، فَكُلُّ مُحْدَثٍ صَادِرٌ عَنْ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَإِرَادَتِهِ.

(١) وهم المعتزلة والأشاعرة والجهمية، ومن نحا نحوهم.

مَحْمَلُ الوَاجِبِ عَلَى الْعَبْدِ فِي تَوْحِيدِ اللهِ

وإذا كان كذلك فلابد للعبد أن يثبت لله ما يجب إثباته له من صفات الكمال، وينفي عنه ما يجب نفيه عنه مما يضادُّ هذه الحال، [وهو النقص والعيب]، ولابدَّ له في أحكامه [الكونيَّة والشرعيَّة] من أن يثبت خلقه [-وهو الحكم الكوني-] وأمره [وهو الحكم الشرعي]، فيؤمن بخلقه المتضمن كمال قدرته وعموم مشيئته، ويثبت أمره المتضمن بيان ما يحبه ويرضاه من القول والعمل، ويؤمن بشرعه وقدره إيمانًا خاليًا من الزَّلل[(١)]. وهذا يتضمن التَّوحيد في عبادته وحده لا شريك له، وهو التوحيد في القصد والإرادة والعمل، والأول [-وهو توحيد الأسماء والصفات-] يتضمن التوحيد في العلم والقول، كما دلَّت على ذلك سورة: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، ودلَّت على الآخر [-وهو توحيد العبادة-] سورة: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، وهما سورتا الإخلاص، وبهما كان يقرأ ﷺ بعد الفاتحة في ركعتي الفجر[(٢)]، وركعتي الطواف[(٣)]، وغير ذلك، [كالوتر ونحوها].

فأما الأول -وهو التوحيد في الصفات-: **فالأصل في هذا الباب**: أن يوصف الله تعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفته به رسلُه نفيًا وإثباتًا، فيُثبَت لله

---

(١) أي: لا يعارض الشرع بالقدر، ولا القدر بالشرع، بل يؤمن بهما.

(٢) الحديث عند مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه، برقم: (٧٢٦).

(٣) الحديث عند مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، برقم: (١٢١٨).

ما أثبته لنفسه، ويُنفَى عنه ما نفاه[١] عن نفسه، وقد عُلم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها[٢] إثباتُ ما أثبته من الصفات من غير تكييف[٣] ولا تمثيل، ومن غير تحريف[٤] ولا تعطيل[٥]، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه -مع إثبات ما أثبته من الصفات- من غير إلحاد[٦]، لا في أسمائه ولا في آياته؛ فإنَّ الله ذم الذين يلحدون في أسمائه وآياته، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ[٧] فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[الأعراف:١٨٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[٨][فصلت:٤٠]، فطريقتهم

---

(١) والنفي في صفات الله لا يكون نفيًا محضًا، بل يتضمَّن إثباتَ ضدِّه؛ إذ لا يحصل الكمال إلَّا بذلك.

(٢) أي: أئمة سَلَف الأمَّة، وهم الصحابة رضي الله عنهم والتابعون من بعدهم في القرون الثلاثة المفضَّلة، لا خَلَفها؛ لأنَّ الخَلَف انحرف جلُّهم في باب الأسماء والصِّفات.

(٣) **المقصود بالتكييف:** هو حكاية كيفية الصفة، كأن يُحكى عن صفة من صفات الله أن لها كيفية من الكيفيات، فيقال مثلًا: (إن النزول أو الإتيان كذا وكذا)، وهذا ممتنع.

(٤) والتحريف هنا يتعلَّق بنصوص الكتاب والسنة، وهو قسمان: تحريفٌ لفظي، كقراءة المعطِّلة في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[النساء:١٦٤] بفتح لفظ الجلالة، ومعنوي، كقولهم (استولى) في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[السجدة:٤].

(٥) **التعطيل لغة:** التخلية. **وشرعًا:** تخلية الله عز وجل من أسمائه وصفاته.

(٦) **معنى الإلحاد:** أي: المَيل، ويكون في أمرين: في الأسماء، وفي الآيات.

(٧) **قوله: (الحُسْنَى):** فيه دلالتها على المدح، وأنَّها ليست أعلامًا محضة، بل تدلُّ على الصفات الكاملة؛ لذلك أمر الله عز وجل أن ندعوه بها.

(٨) ففي الآية الأولى وعيد وتهديدٌ لمن ألحد في أسماء الله وصفاته، وفي الثانية في آياته سبحانه وتعالى. ولفظ الإلحاد ذُكِر في ثلاثة مواطن من كتاب الله عز وجل: في ذين الموطنين، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ﴾[الحج:٢٥].

[-أي: السَّلَف-] تتضمن إثبات الأسماء والصفات مع نفي مماثلة المخلوقات إثباتًا بلا تشبيه، وتنزيهًا بلا تعطيل، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى:١١]، ففي قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾: ردٌّ للتشبيه والتمثيل، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾: ردٌّ للإلحاد والتعطيل[(١)].

والله -سبحانه- بعث رسله بإثباتٍ مفصَّل، ونفيٍ مجمل[(٢)] [في الأغلب]، فأثبتوا له الصِّفات على وجه التفصيل؛ [لكون الإثبات مقصودًا لذاته]، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل، كما قال تعالى: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾[مريم:٦٥]، **قال أهل اللغة:** ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾: أي: نظيرًا يستحق مِثْل اسمه، ويقال: مُسامِيًا يُسامِيه، **وهذا معنى ما يُروَى عن ابن عباس**[(٣)]: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾: مِثْلًا أو شبيهًا. وقال تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[الإخلاص:٣-٤]، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[البقرة:٢٢]، وقال تعالى: ﴿وَمِنَ

(١) **قال العلَّامة العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ: هذه الآية تضمَّنت الرَّدَّ على طائفتين: **إحداهما:** المشبهة، بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾، **والثانية:** المعطِّلة، بقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

(٢) **قوله: (بإثباتٍ مفصَّل):** أي: التعيين والتخصيص، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾[العنكبوت:٥]، ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾[الكهف:٥٨]، ويقابله الإثبات المجمل، كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[النحل:٦٠]. **وقوله: (نفي مجمل):** أي: التعميم والإطلاق، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾[الشورى:١١]، ويقابله النفي المفصَّل، وهو ما كان فيه نفي شيء خاصٍّ، كقوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[الإخلاص:٣].

(٣) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث، ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ومن طريق الحسن بن عمارة، عن رجل، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأخرجه ابن أبي حاتم وابن المنذر كما في «الدُّرِّ المنثُور» للسيوطي، والأثر بمجموع طرقه يرتقي درجة الحسن.

ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ﴾[البقرة:١٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ * بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾[الأنعام:١٠٠-١٠١]، وقال تعالى: ﴿تَبَارَكَ[1] ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا * ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾[الفرقان:١-٢]، وقال تعالى: ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ * أَمْ خَلَقْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِنَٰثًا وَهُمْ شَٰهِدُونَ * أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ * وَلَدَ ٱللَّهُ ۙ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ * أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ * أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * أَمْ لَكُمْ سُلْطَٰنٌ مُّبِينٌ * فَأْتُوا۟ بِكِتَٰبِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا ۚ وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ * سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾، إلى قوله: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ * وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الصافات:١٤٩-١٨٢]، فسبَّح نفسه عما يصفه المفترون المشركون، وسلَّم على المرسلين؛ لسلامة ما قالوه من الإفك والشرك، وحمد نفسه؛ إذ هو -سبحانه- المستحق للحمد بما له من الأسماء والصفات وبديع المخلوقات.

---

(١) قال الإمام الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «أضواء البيان» (٦/ ٤): **الْأَظْهَرُ فِي مَعْنَى (تَبَارَكَ) بِحَسَبِ اللُّغَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ**: أَنَّهُ تَفَاعل مِنَ البَرَكَةِ، كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِيُّ، **وَعَلَيْهِ فَمَعْنَى (تَبَارَكَ)**: تَكَاثَرَتِ الْبَرَكَاتُ وَالْخَيْرَاتُ مِنْ قِبَلِهِ، وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ عَظَمَتَهُ وَتَقَدُّسَهُ عَنْ كُلِّ مَا لَا يَلِيقُ بِكَمَالِهِ وَجَلَالِهِ...إلى آخره.

وأما الإثبات المفصَّل: فإنه ذكر من أسمائه وصفاته ما أنزله في محكم آياته، كقوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾[1] [البقرة:٢٥٥] الآيةَ بكمالها، وقوله: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ * ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾[الإخلاص:١-٢] السورة، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ﴾[التحريم:٢]، ﴿وَهُوَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡقَدِيرُ﴾[الروم:٥٤]، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾[الشورى:١١]، ﴿وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾[النحل:٦٠]، ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾[الأحقاف:٨]، ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ * ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ * فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾[البروج:١٤-١٦]، ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ * هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۚ يَعۡلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا يَخۡرُجُ مِنۡهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعۡرُجُ فِيهَاۖ وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ﴾[الحديد:٣-٤]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسۡخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضۡوَٰنَهُۥ فَأَحۡبَطَ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾[2] [محمد:٢٨]، وقوله: ﴿فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾[المائدة:٥٤] الآية، وقوله: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾[البينة:٨]، وقوله: ﴿وَمَن يَقۡتُلۡ مُؤۡمِنٗا مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدٗا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمٗا﴾[النساء:٩٣]،

---

(١) *الشاهد*: (الله، الحي، القيوم). واشتملت الآية على خمسة أسماء، وتضمنت من صفات الله ﷻ ستًّا وعشرين صفةً، منها ما يكون واضحًا، ومنها ما يكون بكمال الضدِّ.

(٢) في الآية صفتان ثبوتيَّتان لله ﷻ: **الأولى**: السَّخَط، وهو الغضب. **الثانية**: الرِّضا. وبعض أهل التعطيل ينكرون صفة الغضب لله ﷻ، ويفسرونه بالانتقام. **والغضب في المخلوق**: استجابة لانفعال تتميَّز بالميل إلى الاعتداء، وأمَّا غضب الله ﷻ فهو من صفات الأفعال حقيقةً على ما يليق بجلاله. **والرضا في المخلوق**: سرور القلب بمُرِّ القضاء. **وقيل**: سكون القلب تحت جريان الحكم. **وقيل**: قبول الشيء عن طيب نفس. أمَّا رضا الله ﷻ: فهو صفةٌ حقيقة ثابتة لله ﷻ على ما يليق بجلاله وعظمته ﷻ.

وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [غافر:١٠]، وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[البقرة:٢١٠]، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت:١١]، وقوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[النساء:١٦٤]، وقوله: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾[مريم:٥٢]، وقوله: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[القصص:٦٢]، وقوله: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[يس:٨٢]، وقوله: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ * هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ * هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[الحشر:٢٢-٢٤]، إلى أمثال هذه الآيات والأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ[1] في أسماء الرب تعالى وصفاته؛ فإن في ذلك -من إثبات ذاته وصفاته على وجه التفصيل، وإثبات وحدانيته بنفي التمثيل- ما هدى الله به عباده إلى سواء السبيل، فهذه طريقة الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

وأما من زاغ وحاد [-أي: مَالَ وعَدَلَ-] عن سبيلهم [-أي: السَّلَف-] -من الكفَّار، والمشركين، والذين أوتوا الكتاب، ومن دخل في هؤلاء من

---

(١) **قوله: (وَالْأَحَادِيثُ...) إلى آخره:** إمَّا أنَّها من سقط قلم المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ، أو يريد الأحاديث المتصوَّرة في الذهن، فنحن لم يمرَّ علينا أحاديث في أسماء الله وصفاته. قاله العلَّامة العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ.

الصابئة [-وهم المجوس، **وقيل**: من لا دين لهم-] والمتفلسفة[١]، والجهمية[٢] [-وهم أتباع جهم بن صفوان-] والقرامطة، والباطنية[٣]، ونحوهم- فإنَّهم على ضدِّ ذلك، يصفونه بالصفات السلبيَّة [-أي: المنفية-] على وجه التفصيل، ولا يثبتون إلَّا وجودًا مطلقًا [-أي: كليًّا-] لا حقيقة له عند التحصيل، [أي: التَّمحيص والتحقيق]، وإنما يَرجِع إلى وجودٍ في الأذهان يمتنع تحقُّقه في الأعيان، [أي: في الخارج]، فقولهم يستلزم غاية التعطيل وغاية التمثيل؛ فإنَّهم يمثلونه بالممتنعات والمعدومات والجمادات، ويعطلون الأسماء والصفات تعطيلًا يستلزم نفي الذات؛ [إذ لا يُتَصوَّر ذات بلا أسماء وصفات]، فغُلَاتُهم يسلبون [-أي: ينفون-] عنه النقيضين، [وهما اللَّذان لا يجتمعان ولا يرتفعان في حق ذات واحدة، كالحركة والسكون]، فيقولون: لا موجود ولا معدوم،

---

(١) **وأصل الفلسفة في اللُّغة اليونانية**: محبَّة الحكمة، ثمَّ عُرِّبَتْ ودخلت اللغة العربية. وهو اسم عام يعمُّ أهل الكلام وغيرهم، وهم -أي: الفلاسفة الإلهيُّون- طائفتان: طائفة تقدِّم القوانين اليونانيَّة على الشرع، وتجعله محمولًا عليها، وهم أتباع ابن سيناء والكِنْدي والفارابي، وطائفة تحكِّم العقل على الشرع، وهم أهل الكلام، كالجهمية، والأشاعرة، والمعتزلة، والماتريدية، والكلَّابية، ومن نحا نحوهم.

(٢) **ولقب الجهميَّة**: **خاصٌّ**: وهم أتباع جهم بن صفوان، **وعامٌّ**: وهم كل من أنكر صفة من صفات الله ﷻ.

(٣) القرامطة والباطنية نسبة إلى رجل يقال له: (حِمدَانُ بنُ الأشعث)، وقيل لهم (باطنية) نسبة إلى مذهبهم، **ومذهبهم**: أنَّ للنصوص ظواهر وبواطن، **فالظواهر**: ما جاء به النبي عليه الصلاة والسلام، كالصلاة والصيام والزكاة والصدقة، وغيرها، وهذه العبادات إنَّما هي خطاب للعامَّة، وتبقى على ظاهرها، **وأمَّا البواطن**: فهي خطاب للخاصَّة، ولا يعلمها إلَّا الخاصَّة فقط، فيعتقدون عقائد رديئة، **منها**: إنكارهم للجنة والنار. **ومنها**: اعتقادهم وجود إلـهين، ونحو ذلك. وهي فرقة من فرق الروافض أسَّسها رجل يهودي ادَّعى الإسلام اسمه ميمون، وذلك لإفساد دين الإسلام.

ولا حي ولا ميت، ولا عالم ولا جاهل؛ لأنَّهم يزعمون أنهم إذا وصفوه بالإثبات شبَّهوه بالموجودات، وإذا وصفوه بالنفي شبَّهوه بالمعدومات، فسَلَبوا النقيضين، وهذا ممتنع في بداهة العقول[(١)]، وحرَّفوا ما أنزل الله تعالى من الكتاب وما جاء به الرسول ﷺ، ووقعوا في شرٍّ مما فرُّوا منه؛ فإنَّهم شبهوه بالممتنعات؛ إذ سَلبُ [-أي: ارتفاع-] النقيضين كجمع النقيضين، كلاهما من الممتنعات[(٢)]، **وَقَدْ عُلِمَ بِالِاضْطِرَارِ**: أنَّ الوجود لا بدَّ له من مُوجِدٍ [-أي: خالق-] واجب بذاته غنيٍّ عمَّا سواه، قديمٍ أزليٍّ، لا يجوز عليه الحدوث [-وهو الخروج من العدم إلى الوجود-] ولا العدم[(٣)]، فوصفوه [-أي: الغلاة-] بما يمتنع وجوده فضلًا عن الوجوب أو الوجود أو القدم.

وقاربهم طائفة من الفلاسفة وأتباعهم، فوصفوه بالسلوب[(٤)]

---

(١) **البداهة:** هي المعرفة الحاصلة ابتداءً في النفس لا بسبب الفِكر، كعلمك بأن الواحد نصف الاثنين. «الكليات» للكَفَوي (٢٤٨).

(٢) **والقاعدة عندهم**: أنَّ الموجود أكمل من المعدوم الممكن، والمعدوم الممكن أكمل من الممتنع، وهذا بحسب تقسيمهم للأشياء، وهو أنَّ الشيء إمَّا أن يكون موجودًا أو معدومًا، والموجود: إمَّا أن يكون واجبًا أو ممكنًا، والمعدوم: إما ممكن الوجود، أو ممتنع الوجود.

(٣) ولو ترك المؤلِّف مثلَ هذه الكلمات لكان أحسن، لكن عُذِرَ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأنَّه أراد بذلك ردًّا على المناطقة، فاضطرَّ أن يتكلَّمَ بلسانهم.

(٤) أي: النفي، وذلك أنَّهم إذا أرادوا أن يثبتوا لله عَزَّ وَجَلَّ صفة كمالٍ فإنهم يأتون بالسَّلب، يقولون: (ليس بميت)، وهكذا: (ليس بجاهل)، (ليس بعاجز)، (ليس بأصم ولا أبكم)، وهي أقرب من الطائفة الأولى التي تصفه بنفي النقيضين، أي: التي تقول: (لا حي ولا ميِّت)، و(لا عالم ولا جاهل).

والإضافات[١]، دون صفات الإثبات، وجعلوه هو الوجودَ المطلق [-أي: الكلِّي المجرَّد عن الإضافة-] بشرط الإطلاق[٢]، **وَقَدْ عُلِمَ بِصَرِيحِ الْعَقْلِ** [-أي: الخالص من الشُّبهات والشَّهوات-]: أنَّ هذا لا يكون إلا في الذهن، لا فيما خرج عنه [-أي: الذهن-] من الموجودات، وجعلوا الصفة هي الموصوف، فجعلوا العِلْمَ عينَ العَالِمِ[٣]؛ مكابرةً للقضايا البديهيَّات[٤]، وجعلوا هذه الصفة هي الأخرى[٥]؛ فلم يميِّزوا بين العِلْم والقدرة والمشيئة؛ جحدًا للعلوم الضروريات. وقاربهم -أي: الفلاسفة- طائفة ثالثة من أهل الكلام[٦] من المعتزلة[٧] ومن اتَّبعهم، [كالرافضة الإماميَّة، والنَّجَّاريَّة، والإباضيَّة]، فأثبتوا لله

---

(١) وهذا من مصطلحات المناطقة، **وهو عبارة عن**: أمرَين موجودَين لا يمكن إدراك أحدهما إلَّا بالإضافة إلى الآخر، كالأبوَّة مثلًا، يلزم منها صفة أخرى، وهي البُنوَّة، وكذا الإحياء، والإماتة، وغير ذلك، فيرون أنَّ هذه كلها ليست من الصفات الثبوتية، وإنما هي من الصفات العدميَّة عند المعطِّلة، والوجودية عند المناطقة.

(٢) أي: المجرد عن جميع القيود، **ومعنى هذا**: أنَّه يمتنع أن يكون مقيدًا بصفة معينة. **وشبهتهم في ذلك**: أنَّ إثبات الأسماء والصفات يستلزم التشبيه وتَعدُّدَ القُدَمَاء، أي: الآلهة، وأنَّه يقتضي التركيب من ذات واسم وصفة زعموا، وهذا مما لا يُعرَف لا في اللغة ولا في الشرع، وإنما هو مجرد مصطلحات المتكلمين.

(٣) والقدرة عين القادر، والحكمة عين الحكيم، فنفوا بذلك جميع الصفات.

(٤) والقضية عندهم مثل الخبر، فتحتمل الصدق والكذب لذاتها، وهذا عين الباطل.

(٥) أي: جعلوا السمع عين البصر، والبصر عين العلم، ولم يميزوا بينها.

(٦) **وسُمُّوا بهذه التسمية**؛ لكونهم تكلَّموا في ما كان السَّلف يسكتون فيه. **والمراد بعلم الكلام**: هو عِلمٌ يُقتَدر معه على إثبات العقائد الدِّينيَّة على الغير بإيراد الحجج ودَفعِ الشُّبَه. «كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم» (١/ ٢٩).

(٧) **المعتزلة**: هم أصحاب واصل بن عطاء. **سُمُّوا بذلك** لأنَّهم اعتزلوا مجالس الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ عندما ذكر قولَ أهل السنة والجماعة في المؤمن والكافر، وأنَّ فاعل=

الأسماء دون ما تتضمنه من الصفات، فمنهم من جعل العليم والقدير والسميع والبصير كالأعلام المحضة [-أي: الدالَّة على المسمَّى المجردة عن الصفات، كأعلام المخلوق-] المترادفات، [**والترادف**: اختلافٌ في اللفظ واتفاقٌ في المعنى]، **ومنهم من قال**: عليمٌ بلا علمٍ، قديرٌ بلا قدرةٍ، سميعٌ بصيرٌ بلا سمعٍ ولا بصرٍ، فأثبتوا الاسم دون ما تضمَّنه من الصفات.

والكلام على فساد مقالة هؤلاء وبيان تناقضها بصريح المعقول المطابق لصحيح المنقول [عن الكتاب والسنة] مذكورٌ في غير هذه الكلمات، وهؤلاء جميعهم يفرون من شيء فيقعون في نظيره وفي شرٍّ منه، مع ما يلزمهم من التحريف والتعطيل، ولو أمعنوا النظر لسوَّوا بين المتماثلات وفرَّقوا بين المختلفات كما تقتضيه المعقولات، [أي: العقول السَّليمة]، ولكانوا من الذين أوتوا العلم الذين يرون أنَّ ما أنزل إلى الرسول هو الحق من ربِّه ويهدي إلى صراط العزيز الحميد، ولكنهم من أهل المجهولات المشبَّهة بالمعقولات، يُسَفْسِطُون[1] في العقليَّات، ويُقَرْمِطُونَ [-أي: ينكرون دلالة النصوص كما هو

= الكبيرة مؤمنٌ ناقص الإيمان، **فقال واصل بن عطاء**: إنَّ فاعل الكبيرة في منزلةٍ بين منزلتين، فحصل بينه وبين الحسن مَشادَّة، ثمَّ قامَ فاعتزل الحسن، فكانت تلك أول بدعتهم، حتى مَرَقُوا من الدِّين. وقيل غير ذلك.

(١) **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ: **السفسطة**: هو القدح فيما عُلِمَ بالحسِّ والعقل بشُبَهٍ تعارض ذلك. **وقال العلامة العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ: **السَّفْسَطَةُ**: عبارة عن إنكار المحسوس، بمعنى أنَّ الإنسان يشُكُّ في كل شيء، تقول له -مثلًا-: هذا كتاب من ورق، فيقول: لا أدري من ورقٍ أو لا، نقول: هذه سفسطة، نقول له: هذه هي الشمس، فيقول: يمكن أن تكون هذه القمر، يمكن أن يطلع البدر اللَّيلةَ، وهذا القمر، أحيانًا يقولون عن بعضهم: أنَّه يُنكر نفسه فينام، فإذا أصبح قال: لعلِّي فلانٌ، حتَّى أنَّه لا ينام بعضهم إلَّا وقد ربط نفسه بخيط؛ ليكون علامة أنَّه هو الذي نام، فهو يخشى أن يكون فلانًا الثاني، وبعضهم =

حال القرامطة-] في السمعيَّات، [أي: النصوص المسموعة]، **وَذَلِكَ أَنَّه قَدْ عُلِمَ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ**: أنَّه لا بُدَّ من موجودٍ قديمٍ غنيٍّ عمَّا سواه؛ إذ نحن نشاهد حدوثَ المحدَثات، كالحيوان والمَعدِن[(١)] والنبات، والحادث [-أي: المخلوق-] ممكنٌ ليس بواجبٍ ولا ممتنعٍ، **وَقَدْ عُلِمَ بِالِاضْطِرَارِ**: أنَّ المحدَث لا بُدَّ له من محدِث، والممكن لا بدَّ له من واجِبٍ، [أي: موجِدٍ]، كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾[الطور:٣٥]، فإذا لم يكونوا خُلِقُوا من غير خَالِقٍ ولا هم الخالقون لأنفسهم تعيَّنَ أنَّ لهم خالقًا خَلَقَهُم[(٢)].

وَإِذَا كَانَ مِنَ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ: أنَّ في الوجود ما هو قديمٌ واجب بنفسه، وما هو مُحْدَثٌ ممكن يقبل الوجود والعدم، فمعلومٌ أنَّ هذا موجودٌ وهذا موجودٌ، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمَّى (الوجود) أن يكون وجودُ هذا مثلَ وجود هذا، بل وجود هذا يخصُّه، ووجود هذا يخصُّه، واتفاقهما في اسم عام [-كـ(الشيء) أو (الوجود)-] لا يقتضي تماثلَهما في مسمَّى ذلك الاسم عند الإضافة والتقييد والتخصيص، ولا في غيره، [أي: عند الإطلاق]، فلا يقول

= يُسلِّم على بعضٍ، ويقول: لعلِّي سلَّمتُ على نفسي؛ لأنَّه لا يوجد أحد؛ لأنِّي أنا هو ذاك. *والحاصل*: أنَّ هذه سفسطة في العقليَّات. اهـ

(١) **المَعْدِنُ**: هو المكان الذي عَدِنَ -أي: أقام- به الجوهر.

(٢) **قالـ الإمام الشنقيطي** رَحِمَهُ اللهُ في «تفسيره» عند هذه الآية: فَكَأَنَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: لَا يَخْلُو الْأَمْرُ مِنْ وَاحِدَةٍ مِنْ ثَلَاثِ حَالَاتٍ بِالتَّقْسِيمِ الصَّحِيحِ: **الْأُولَى**: أَنْ يَكُونُوا خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ، أَيْ: بِدُونِ خَالِقٍ أَصْلًا. **الثَّانِيَةُ**: أَنْ يَكُونُوا خَلَقُوا أَنْفُسَهُمْ. **الثَّالِثَةُ**: أَنْ يَكُونَ خَلَقَهُمْ خَالِقٌ غَيْرُ أَنْفُسِهِمْ...**إلى أن قال**: وَلَا رَابِعَ أَلْبَتَّةَ، وَإِبْطَالُ الْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ قَطْعِيٌّ لَا شَكَّ فِيهِ، فَيَتَعَيَّنُ أَنَّ الثَّالِثَ حَقٌّ لَا شَكَّ فِيهِ، وَقَدْ حُذِفَ فِي الْآيَةِ لِظُهُورِهِ، فَدَلَالَةُ هَذَا السَّبْرِ وَالتَّقْسِيمِ عَلَى عِبَادَةِ اللهِ وَحْدَهُ قَطْعِيَّةٌ لَا شَكَّ فِيهَا.

عاقل -إذا قيل: (أنَّ العرش شيء موجودٌ، وأنَّ البعوض شيء موجود)-: إنَّ هذا مثلُ هذا؛ لاتفاقهما في مسمَّى (الشيء) و (الوجود)؛ لأنَّه ليس في الخارج شيء موجود غيرهما [-أي: غير (الشيء) و(الوجود)-] يشتركان فيه، بل الذِّهن يأخذ معنًى مشترَكًا كليًّا[1] هو مسمَّى الاسم المطلق [الذي هو (الشيء) و(الوجود)]، وإذا قيل: (هذا موجودٌ، وهذا موجودٌ)، فوجود كلٍّ منهما يخصُّه لا يَشرَكُهُ فيه غيره، مع أنَّ الاسمَ حقيقةٌ في كلٍّ منهما، [أي: من الموجودَين]، ولهذا سمَّى الله نفسَه بأسماءٍ، وسمَّى صفاتِه بأسماءٍ، فكانت تلك الأسماء مختصَّة به إذا أضيفت إليه لا يشركه فيها غيره[2]، وسمَّى بعض مخلوقاته بأسماء مختصَّةٍ بهم مضافةٍ إليهم تُوَافِقُ تلك الأسماء إذا قُطِعَتْ عن الإضافة والتخصيص، ولم يلزم من اتفاق الاسمين وتماثلِ مسمَّاهما [من حيث اللَّفظ] واتِّحادِه عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص اتفاقُهما [في الحقيقة]، ولا تماثل المسمَّى عند الإضافة والتخصيص فضلًا عن أن يتحد مسمَّاهما عند الإضافة والتخصيص؛ فقد سمَّى الله نفسه (حيًّا)، فقال: ﴿ٱللَّهُ لَآ

---

(١) **الكُلِّيَّات:** هو القدر المشترك المطلَق، وتكون في الأذهان لا في الخارج، وقد يكون القدر المشترك لفظيًّا، أي: اتفاق في الاسم واختلاف في المعنى، كـ(العين)، يُطلَق على الباصرة، وعلى عين الماء، وعلى الجاسوس، وقد يكون معنويًّا كما ذكره المصنف، وهو المسمَّى عند النحاة بـ(اسم جنس)، وعند المناطقة بـ(الكليَّات) أو (الأسماء المطلقة)، كـ(السمع) و(البصر) و(العلم) ونحو ذلك. وعند إطلاق القدر المشترك يقصد به غالبًا الاشتراك اللفظي، قال الأخضري -كما في «شرح القويسني» (٥/ ١)-:

وَنِسْبَةُ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي ... خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلَا نُقْصَانِ

تَوَاطُؤٌ، تَشَاكُكٌ، تَخَالُفُ ... وَالِاشْتِرَاكُ، عَكْسُهُ التَّرَادُفُ

(٢) إذ الشرك لا يكون بعد الإضافة.

﴿إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾[البقرة:٢٥٥]، وسمَّى بعض عباده (حيًّا)، فقال: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ﴾[الروم:١٩]، وليس هذا الحيُّ مثل هذا الحيِّ؛ لأنَّ قوله: ﴿ٱلۡحَيُّ﴾: اسمٌ لله مختَصٌّ به، وقوله: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ﴾: اسمٌ للحيِّ المخلوق مختصٌّ به، وإنما يتَّفقان إذا أُطلِقَا وجُرِّدَا عن التخصيص، ولكن ليس للمطلق [الذي لم يضف -نحو: (كبير)-] مسمًّى موجود في الخارج[(١)]، ولكنَّ العقلَ يفهم من المطلق قدرًا مشتركًا بين المسمَّيَينِ، وعند الاختصاص يُقيَّد ذلك [-أي: المعنى الكلِّي-] بما يتميَّز به الخالق عن المخلوق، والمخلوق عن الخالق، ولا بُدَّ من هذا في جميع أسماء الله وصفاته، يُفهَم منها ما دلَّ عليه الاسم بالمواطأة والاتفاق[(٢)]، وما دلَّ عليه بالإضافة والاختصاص المانعة من مشاركة المخلوق للخالق في شيء من خصائصه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وكذلك سمَّى الله نفسه (عليمًا حليمًا)، وسمَّى بعض عباده (عليمًا)، فقال: ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ﴾[الذاريات:٢٨]، يعني: إسحق، وسمَّى آخرَ (حليمًا)، فقال: ﴿فَبَشَّرۡنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ﴾[الصافات:١٠١]، يعني: إسماعيل[(٣)]، وليس

---

(١) **قال العلامة العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ: هذه -في الحقيقة- بحوث كلها منطقية، لكنَّها واضحة وليست صعبة، **وكما قال شيخ الإسلام عن المنطق في «مجموع الفتاوى»** (٩/ ٨٢): إنَّه لا ينتفع به البليد، ولا يحتاج إليه الذكي، ففيه نوع من التعقيدات، ليس فيه شيء جديد، **غاية ما هنالك**: أنَّه اصطلاحات فقط.

(٢) أي: في اللفظ والمعنى العام، ولا يكون هذا إلَّا بعد الإضافة.

(٣) **قال العلامة ابن القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ: **وَإِسْمَاعِيلُ**: هُوَ الذَّبِيحُ عَلَى الْقَوْلِ الصَّوَابِ عِنْدَ عُلَمَاءِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّهُ إِسْحَاقُ فَبَاطِلٌ بِأَكْثَرَ مِنْ عِشْرِينَ وَجْهًا، **وَسَمِعْتُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ -قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ- يَقُولُ**: هَذَا الْقَوْلُ إِنَّمَا هُوَ مُتَلَقًّى عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، مَعَ أَنَّهُ بَاطِلٌ بِنَصِّ كِتَابِهِمْ. «زاد المعاد» (١/ ٧١).

العليم كالعليم، ولا الحليم كالحليم. وسمَّى نفسه (سميعًا بصيرًا)، فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا﴾[النساء:٥٨]، وسمَّى بعض عباده (سميعًا بصيرًا)، فقال: ﴿إِنَّا خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٍ أَمۡشَاجٖ نَّبۡتَلِيهِ فَجَعَلۡنَٰهُ سَمِيعَۢا بَصِيرًا﴾[الإنسان:٢]، وليس السميع كالسميع، ولا البصير كالبصير. وسمَّى نفسه بـ(الرَّؤوف الرحيم)، فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾[الحج:٦٥]، وسمَّى بعض عباده بـ(الرؤوف الرحيم)، فقال: ﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ عَزِيزٌ عَلَيۡهِ مَا عَنِتُّمۡ حَرِيصٌ عَلَيۡكُم بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾[التوبة:١٢٨]، وليس الرؤوف كالرؤوف، ولا الرحيم كالرحيم. وسمَّى نفسه بـ(الملك)، فقال: ﴿ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ﴾[الحشر:٢٣]، وسمَّى بعض عباده بـ(الملك)، فقال: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٞ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبٗا﴾[الكهف:٧٩]، ﴿وَقَالَ ٱلۡمَلِكُ ٱئۡتُونِي بِهِۦٓ﴾[يوسف:٥٤]، وليس الملك كالملك. وسمَّى نفسه بـ(المؤمن)، فقال: ﴿ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ﴾[الحشر:٢٣]، وسمَّى بعض عباده بـ(المؤمن)، فقال: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤۡمِنٗا كَمَن كَانَ فَاسِقٗاۚ لَّا يَسۡتَوُۥنَ﴾[السجدة:١٨]، وليس المؤمن كالمؤمن. وسمَّى نفسه بـ(العزيز)، فقال: ﴿ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡجَبَّارُ ٱلۡمُتَكَبِّرُۚ﴾[الحشر:٢٣]، وسمَّى بعض عباده بـ(العزيز)، فقال: ﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ﴾[يوسف:٥١]، وليس العزيز كالعزيز. وسمَّى نفسه (الجبَّار المتكبِّر)، وسمَّى بعض خلقه بـ(الجبار المتكبر)، فقال: ﴿كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ﴾[غافر:٣٥]، وليس الجبار كالجبار، ولا المتكبر كالمتكبر، ونظائر هذا متعددة.

وكذلك سمَّى صفاته بأسماء، وسمَّى صفات عباده بنظير ذلك، فقال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾[البقرة:٢٥٥]، وقال: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾[النساء:١٦٦]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ (١) ٱلْمَتِينُ﴾[الذاريات:٥٨]، وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾[فصلت:١٥]، وسمَّى صفة المخلوق علمًا وقوة، فقال: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾[الإسراء:٨٥]، وقال: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[يوسف:٧٦]، وقال: ﴿فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾[غافر:٨٣]، وقال: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾[الروم:٥٤]، وقال: ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾[هود:٥٢]، وقال: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْىدٍ (٢)﴾[الذاريات:٤٧]، أي: بقوة، وقال: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْىدِ﴾[ص:١٧]، أي: ذا القوة، وليس العلم كالعلم، ولا القوة كالقوة.

وكذلك وصف نفسه بـ(المشيئة)، ووصف عبده بـ(المشيئة)، فقال: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ * وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[التكوير:٢٨-٢٩]، وقال: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا * وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ

---

(١) **القوة**: صفة يتمكن الفاعل بها من الفعل بدون ضعف...فالقدرة يقابلها العجز، والقوة يقابلها الضعف، **والفرق بينهما**: أن القدرة يوصف بها ذو الشعور، والقوة يوصف بها ذو الشعور وغيره. أي: يقال: (رجل قوي وقادر)، و(حديد قوي)، ولا يقال: (حديد قادر). انتهى. «شرح الواسطية» للعثيمين (١/ ٢٠٤) بتصرف.

(٢) أي: بقوَّة. و(أيد): على وزن (فَعْل)، مصدر: (آدَ، يَئِيدُ، أَيْدًا، وآدًا)، وهو وزن لكل فعل ثلاثيٍّ متعدٍّ، **قال ابن مالك** رَحِمَهُ اللَّهُ:

(فَعْـلٌ) قِيَـاسُ مَصْـدَرِ الْمُعَـدَّى ... مِـــنْ ذِي ثَلَاثَـــةٍ كَ(رَدَّ رَدًّا)

﴿أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[الإنسان:٢٩-٣٠]. وكذلك وصف نفسه بـ(الإرادة)، ووصف عبده بـ(الإرادة)، فقال: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا[1] وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ﴾[الأنفال:٦٧]. ووصف نفسه بـ(المحبة)، ووصف عبده بـ(المحبة)، فقال: ﴿فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة:٥٤]، وقال: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾[آل عمران:٣١]. ووصف نفسه بـ(الرضا)، ووصف عبده بـ(الرضا)، فقال: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾[البينة:٨]، ومعلوم أنَّ مشيئة الله ليست مثل مشيئة العبد، ولا إرادته مثل إرادته، ولا محبته مثل محبته، ولا رضاه مثل رضاه[2].

وكذلك وصف نفسه بأنه يمقت الكفَّار، ووصفهم بـ(المقت)، فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوۡنَ لَمَقۡتُ ٱللَّهِ أَكۡبَرُ مِن مَّقۡتِكُمۡ أَنفُسَكُمۡ إِذۡ تُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلۡإِيمَٰنِ فَتَكۡفُرُونَ﴾[غافر:١٠]، وليس المقت مثل المقت. وهكذا وصف نفسه بـ(المكر[3]) و(الكيد)، كما وصف عبده بذلك، فقال: ﴿وَيَمۡكُرُونَ

(١) سُمِّي (عرضًا) لزواله وعدم ثبوته. **قال أبو عبيدة** رَحِمَهُ ٱللَّهُ -كما في «فتح البيان في مقاصد القرآن» (٣/ ٢٠٩)-: يقال: جميع متاع الدنيا عَرَضٌ، بفتح الراء، **وأمَّا العَرْضُ بسكون الراء**: فهو ما سوى الدنانير والدراهم، فكل عَرْضٍ -بالسكون- عَرَضٌ بالفتح، وليس كل عَرَضٍ -بالفتح- عَرْضًا بالسكون.

(٢) وهذا فيه لفٌّ ونشرٌ مرتَّبٌ، عكس المُشَوَّشِ.

(٣) **قال العلامة ابن القيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «إعلام الموقعين» (٣/ ١٧١): **المَكْرُ**: إيصَالُ الشَّيْءِ إلَى الْغَيْرِ بِطَرِيقٍ خَفِيٍّ، وَكَذَلِكَ الْكَيْدُ وَالْمُخَادَعَةُ، **وَلَكِنَّهُ نَوْعَانِ**: قَبِيحٌ، وَهُوَ إيصَالُ ذَلِكَ لِمَنْ لَا يَسْتَحِقُّهُ، وَحَسَنٌ، وَهُوَ إيصَالُهُ إلَى مُسْتَحِقِّهِ عُقُوبَةً لَهُ، فَالْأَوَّلُ مَذْمُومٌ وَالثَّانِي مَمْدُوحٌ، وَالرَّبُّ تَعَالَى إنَّمَا يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَ مَا يُحْمَدُ عَلَيْهِ عَدْلًا مِنْهُ وَحِكْمَةً، وَهُوَ تَعَالَى يَأْخُذُ الظَّالِمَ وَالْفَاجِرَ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ، لَا كَمَا يَفْعَلُ الظَّلَمَةُ بِعِبَادِهِ. اهـ **وقال الجرجاني** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «التعريفات» (٢٢٧): **المكرُ من جانب الحقِّ تعالى**: هو إرداف=

﴿وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾[الأنفال:٣٠]، وقال: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا * وَأَكِيدُ كَيْدًا[1]﴾[الطارق:١٥-١٦]، وليس المكر كالمكر، ولا الكيد كالكيد. ووصف نفسه بـ(العمل)، فقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ﴾[يس:٧١]، ووصف عبده بـ(العمل)، فقال: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[الواقعة:٢٤]، وليس العمل كالعمل. ووصف نفسه بـ(المناداة) و(المناجاة) في قوله: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾[مريم:٥٢]، وقوله: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ﴾[القصص:٦٥]، وقوله: ﴿وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ﴾[الأعراف:٢٢]، ووصف عبده بـ(المناداة) و(المناجاة) [وهو الكلام عن قُربٍ، عكس المناداة]، فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾[الحجرات:٤]، وقال: ﴿إِذَا نَٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ﴾[المجادلة:١٢]، وقال: ﴿إِذَا تَنَٰجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَٰجَوْا۟ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾[المجادلة:٩]، وليس المناداة كالمناداة، ولا المناجاة كالمناجاة.

ووصف نفسه بـ(التكليم) في قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[النساء:١٦٤]، وقوله: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾[الأعراف:١٤٣]، وقوله: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾[البقرة:٢٥٣]، ووصف عبده بـ(التكليم) في مثل قوله: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى

= النعم مع المخالفة، ولإبقاء الحال مع سوء الأدب، وإظهار الكرامات من غير جهد، **ومن جانب العبد**: إيصال المكروه إلى الإنسان من حيث لا يشعر.

(١) وهذا في مقابلة الغير، وإلَّا فلا يجوز وصف الله تعالى بالمكر والكيد على سبيل الإطلاق، وإنما يوصف به على سبيل التقييد؛ فلا يقال: (الله ماكر)؛ لأنَّ الإطلاق يقتضي النقص، ولكن نقول: (مَاكِرٌ بأعدائه)، أو نقول لمن أراد أن يمكر بنا: (إن مكرتَ بنا فإنَّ الله يمكر بك)، ونحو ذلك.

بِهِۦٓ أَسۡتَخۡلِصۡهُ لِنَفۡسِيۖ فَلَمَّا كَلَّمَهُۥ قَالَ إِنَّكَ ٱلۡيَوۡمَ لَدَيۡنَا مَكِينٌ أَمِينٞ ﴾[يوسف:٥٤]، وليس التكليم كالتكليم. ووصف نفسه بـ(التنبئة)، ووصف بعض الخلق بـ(التنبئة)، فقال: ﴿ وَإِذۡ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعۡضِ أَزۡوَٰجِهِۦ حَدِيثٗا فَلَمَّا نَبَّأَتۡ بِهِۦ وَأَظۡهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ عَرَّفَ بَعۡضَهُۥ وَأَعۡرَضَ عَنۢ بَعۡضٖۖ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتۡ مَنۡ أَنۢبَأَكَ هَٰذَاۖ قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡخَبِيرُ ﴾[التحريم:٣]، وليس الإنباء كالإنباء. ووصف نفسه بـ(التعليم)، ووصف عبده بـ(التعليم)، فقال: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ ۞ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۞ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۞ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ [(١)] ﴾[الرحمن:١-٤]، وقال: ﴿ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُۖ ﴾ [المائدة:٤]، وقال: ﴿ لَقَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ بَعَثَ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ [(٢)] ﴾[آل عمران: ١٦٤]، وليس التعليم كالتعليم. وهكذا وصف نفسه بـ(الغضب) في قوله: ﴿ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَلَعَنَهُمۡ ﴾[الفتح:٦]، ووصف عبده بـ(الغضب) في قوله: ﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفٗا ﴾[الأعراف:١٥٠]، وليس الغضب كالغضب. ووصف نفسه بأنه استوى على عرشه، فذكر ذلك في سبعة مواضع[(٣)] من كتابه أنَّه استوى على العرش، ووصف بعض خلقه بالاستواء على غيره في مثل قوله: ﴿ لِتَسۡتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾[الزخرف:١٣]، وقوله: ﴿ فَإِذَا ٱسۡتَوَيۡتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلۡفُلۡكِ ﴾[المؤمنون:٢٨]، وقوله: ﴿ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ ﴾[هود:٤٤]، وليس الاستواء كالاستواء. ووصف نفسه ببسط اليدين،

(١) **المراد بالبيان هنا:** النُّطْقُ وَالْكِتَابَةُ وَالْفَهْمُ وَالْإِفْهَامُ. «تفسير البغوي» (٤/ ٣٣١).

(٢) **المراد بالحكمة هنا:** السُّنَّة، وإلَّا فلها عدَّة معانٍ.

(٣) في بعض النسخ: (سبع آيات). وهذه المواضع هي: الأعراف، يونس، الرعد، طه، الفرقان، السجدة، الحديد، ولم تُذكَر صفة الاستواء في هذه المواضع إلَّا وقُرِنَت بغيرها من صفات الكمال.

فقال: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[المائدة:٦٤]، ووصف بعض خلقه ببسط اليد في قوله: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾[الإسراء:٢٩]، وليس اليد كاليد، ولا البسط كالبسط، وإذا كان المراد بالبسط الإعطاء والجود فليس إعطاء الله كإعطاء خلقه، ولا جوده كجودهم. ونظائر هذا كثيرة.

فلا بدَّ من إثبات ما أثبته الله لنفسه، ونفي مماثلته لخلقه، فمن قال: ليس لله علم، ولا قوة، ولا رحمة، ولا كلام، ولا يحب ولا يرضى، ولا نادى ولا ناجى، ولا استوى كان معطِّلًا جاحدًا ممثِّلًا لله بالمعدومات والجمادات، ومن قال: له علم كعلمي، أو قوة كقوتي، أو حب كحبي، أو رضاء كرضاي، أو يدان كيدَيَّ، أو استواء كاستوائي كان مشبِّهًا ممثِّلًا لله بالحيوانات، بل لا بدَّ من إثباتٍ بلا تمثيلٍ، وتنزيهٍ بلا تعطيلٍ، ويتبين هذا بأصلين شريفين ومثلين مضروبين -ولله المثل الأعلى- وبخاتمة جامعة[1].

(١) **قال العلامة العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ في خلاصة ما سبق: **وغاية كلام المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ: يقول: إنَّه لا يلزم من تماثل الاسمين أو الصفتين أن يكونا متماثلين في الحقيقة، بل لكلٍّ من المخلوق والخالق ما يختص به من أسماء وصفات.

إِثْبَاتُ بَعْضِ الصِّفَاتِ إِثْبَاتٌ لِلْبَاقِي

فَصْلٌ[١]:

فأمَّا الأصلان: فأَحَدُهُمَا: أن يقال: «الْقَوْلُ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ فِي بِعْضٍ»[٢]. فإن كان المخاطب[٣] ممن يقرُّ بأنَّ الله حي بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، مريد بإرادة، ويجعل ذلك كلَّه حقيقة، [وهي استعمال اللفظ فيما وُضِعَ له]، وينازع في محبته ورضاه وغضبه وكراهيته، فيجعل ذلك مجازًا، ويفسِّره إمَّا بالإرادة، وإمَّا ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات[٤]، **فيقال له**: لا فرق بين ما نفيتَه [-وهو الصفات الفعلية

---

(١) وهذا شروعٌ في الردِّ المفصَّل على أهل الأهواء، خلافًا لما تقدَّم فإنَّه من حيث الإجمال. **والفصل لغة**: الحاجز بين الشيئين. **واصطلاحًا**: اسم لطائفة من المسائل المشتركة مع ما قبلها في الحكم، فإن كانت غير مشتركة [-أي: مع ما قبلها في الحكم-] فيعبرون بـ(باب)، وهو خبر لمبتدأ محذوف، أي: هذا فصلٌ من نمط ما قبله، على حد: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾[النور:١] أي: هذه سورةٌ. قاله ابن حمدون في «حاشيته» على المكودي (٢/ ٦٥) ط: (دار الفكر).

(٢) أي: أنَّ ما يجب اعتقاده في بعض الصفات يجب في البعض الآخر.

(٣) وهم الأشاعرة، إلَّا أنَّ المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أبهم؛ ليدخل في ذلك بقية الطوائف، كالماتريدية والكلَّابيَّة ومن نحا نحوهم، **وشبهتهم**: أنَّ ذلك يستلزم التشبيه.

(٤) **قال العلَّامة العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ: أي: مثلًا عندما يأتي إلى تفسير المحبة، يقول: المحبة ليست صفةً ثابتة لله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ الله لا يحب، ولكن معنى المحبة: الإثابة بالثواب...**إلى أن قال**: والغضب عند الأشاعرة لا يفسرونه بالغضب حقيقةً، فيقولون: المراد بالغضب: =

الاختيارية-] وبين ما أثبتَّه [وهو الصفات السبع]، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر، **فإن قلتَ**: إنَّ إرادته مثل إرادة المخلوقين، فكذلك محبته ورضاه وغضبه، وهذا هو التمثيل، **وإن قلتَ**: له إرادة تليق به، كما أنَّ للمخلوق إرادة تليق به، **قيل لك**: وكذلك له محبَّة تليق به، وللمخلوق محبة تليق به، وله رضا وغضب يليق به، وللمخلوق رضًا وغضب يليق به.

وإن قال: **الغضبُ**: غليانُ دمِ القلب لطلب الانتقام[1]، [وهو المكافأة بالعقوبة]، **قيل له**: والإرادة ميل النفس إلى جلب منفعة أو دفع مضرة، **فإن قلت**: هذه إرادة المخلوق، **قيل لك**: وهذا غضب المخلوق، وكذلك يُلْزَم بالقول في كلامه، وسمعه، وبصره، وعلمه، وقدرته، فإن نَفَى [-أي: الأشعري-] عنه [-أي: عن الله-] الغضب، والمحبَّة، والرضا، ونحو ذلك ممَّا هو من خصائص المخلوقين، فهذا منتفٍ عن السمع والبصر والكلام وجميع

= الانتقام، فيفسرونه بالعقاب كما قال المؤلف...إلى آخره. «شرح العقيدة التدمرية» (١١٣-١١٤). **ومن هذا الباب**: قولهم: المراد بـ(الرضا): الجنة، وبـ(الكراهية): النار.

(١) وقد ردَّ هذا التعريف شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (٦/ ١١٩) ط: (مجمع الملك فهد)، **فقال**: **وَأَمَّا قَوْلُ الْقَائِلِ**: (الْغَضَبُ: غَلَيَانُ دَمِ الْقَلْبِ لِطَلَبِ الِانْتِقَامِ) فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ فِي حَقِّنَا، بَلْ الْغَضَبُ قَدْ يَكُونُ لِدَفْعِ الْمُنَافِي قَبْلَ وُجُودِهِ، فَلَا يَكُونُ هُنَاكَ انْتِقَامٌ أَصْلًا. **وَأَيْضًا**: فَغَلَيَانُ دَمِ الْقَلْبِ يُقَارِنُهُ الْغَضَبُ لَيْسَ أَنَّ مُجَرَّدَ الْغَضَبِ هُوَ غَلَيَانُ دَمِ الْقَلْبِ، كَمَا أَنَّ الْحَيَاءَ يُقَارِنُ حُمْرَةَ الْوَجْهِ وَالْوَجَلَ يُقَارِنُ صُفْرَةَ الْوَجْهِ، لَا أَنَّهُ هُوَ، وَهَذَا لِأَنَّ النَّفْسَ إذَا قَامَ بِهَا دَفْعُ الْمُؤْذِي: فَإِنِ اسْتَشْعَرَتِ الْقُدْرَةَ فَاضَ الدَّمُ إلَى خَارِجٍ، فَكَانَ مِنْهُ الْغَضَبُ، وَإِنْ اسْتَشْعَرَتِ الْعَجْزَ عَادَ الدَّمُ إلَى دَاخِلٍ؛ فَاصْفَرَّ الْوَجْهُ كَمَا يُصِيبُ الْحَزِينَ. **وَأَيْضًا**: فَلَوْ قُدِّرَ أَنَّ هَذَا هُوَ حَقِيقَةُ غَضَبِنَا لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَكُونَ غَضَبُ اللَّهِ تَعَالَى مِثْلَ غَضَبِنَا، كَمَا أَنَّ حَقِيقَةَ ذَاتِ اللَّهِ لَيْسَتْ مِثْلَ ذَاتِنَا، فَلَيْسَ هُوَ مُمَاثِلًا لَنَا، لَا لِذَاتِنَا وَلَا لِأَرْوَاحِنَا، وَصِفَاتُهُ كَذَاتِهِ.

الصفات [الفعلية]، **وإن قال**: إنَّه لا حقيقة لهذا، إلَّا ما يختص بالمخلوقين فيجب نفيه عنه، **قيل له**: وهكذا السمع، والبصر، والكلام، والعلم، والقدرة. فهذا المُفرِّق بين بعض الصفات وبعضٍ يقال له فيما نفاه كما يقوله هو لمنازعه فيما أثبته، **فإذا قال المعتزليُّ** [-وهو أشد من الأشعري-]: ليس له إرادة ولا كلام قائم به؛ لأنَّ هذه الصفات لا تقوم إلَّا بالمخلوقات؛ [فتقتضي التشبيهَ]، فإنه [-أي: الأشعري-] يُبيِّن للمعتزلي أنَّ هذه الصفات يتصف بها القديم[(١)]، ولا تكون كصفات المحدثات، [أي: المخلوقات]، فهكذا يقول له المثبتون لسائر الصفات من المحبة والرضا ونحو ذلك.

فإن قال [-أي: الأشعري-]: تلك الصفاتُ أثبتُّها بالعقل؛ لأنَّ الفعلَ الحادث [-أي: المخلوق-] دلَّ على القدرة، والتخصيصُ[(٢)] دلَّ على الإرادة، والإحكامُ [-وهو الإتقان-] دلَّ على العلم، وهذه الصفات مستلزمة للحياة، والحي لا يخلو عن السمع والبصر والكلام، أو ضد ذلك، **قال له سائرُ** [-**أي: بقيَّةُ-**] **أهل الإثبات**: لك جوابان: **أحدهما: أن يقال**: عدم الدَّليل المعيَّن [-الذي هو العقل-] لا يستلزم عدم المدلول المعيَّن[(٣)]، فهَبْ أنَّ ما سلكته من

---

(١) **المراد بالقديم -هنا-**: هو الله ﷻ، وشيخ الإسلام لا يقرر إطلاق هذا الاسم على الله ﷻ، ولكن تنزُّلًا مع الخصم، والتَّنزُّل مع الخصم متَسامَحٌ فيه في بعض أحيانه.

(٢) وهو: تمييز كلِّ شيء بمِيزَة تخصُّه، من صفةٍ، أو وقتٍ، أو مكانٍ، كالطول والقصر، والوجود والعدم، وغير ذلك.

(٣) أي: بقية الصفات التي نفاها الأشاعرة، أي: عدم دلالة العقل على بقية الصفات لا يستلزم انتفاءها في نفس الأمر؛ إذ قد يثبت بدليل آخر. **قال العلامة العثيمين** رحمه الله: **ومعنى هذا الكلام**: أنَّ الأشياء التي لها أدلةٌ إذا عُدِمَ لها دليلٌ من هذه الأدلة فلا يستلزم عدمَ المدلول، مثلًا إذا فرضنا أنَّ هذا الشيء محرَّم وله عِدَّةُ أدلة على التحريم، فإذا عُدِمَ =

الدليل العقلي لا يثبت ذلك [-أي: بقية الصفات-] فإنَّه لا ينفيه، وليس لك أن تنفيه بغير دليل؛ لأنَّ النافي عليه الدليل كما على المثبت، والسمع قد دلَّ عليه، ولم يعارض ذلك معارضٌ عقلي ولا سمعي؛ فيجب إثبات ما أثبته الدليل السالمُ عن المعارِض المقاوم، [وهو السمع والعقل]. **الثاني: أن يقال**: يمكن إثبات هذه الصفات [التي أنكرتها] بنظير ما أثبتَّ به تلك [الصفات السبع] من العقليات، **فيقال**: نفع العباد بالإحسان إليهم يدلُّ على الرحمة، كدلالة التخصيص على المشيئة، [أي: الإرادة]، وإكرام الطائعين يدل على محبتهم، وعقاب الكفَّار يدل على بغضهم، كما قد ثبت بالشَّاهد [-أي: الواقع-] والخبر من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه، والغايات المحمودة في مفعولاته ومأموراته -وهي: ما تنتهي إليه مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة- تدل على حكمته البالغة، كما يدل التخصيص على المشيئة وأَوْلَى[(١)]؛ لقوة العلَّة الغائيَّة[(٢)]، ولهذا كان ما في القرآن من بيان ما في مخلوقاته من النعم والحكم أعظم [-أي: أكثر-] مما في القرآن من بيان ما فيها من الدلالة على محض المشيئة[(٣)].

= دليلٌ من هذه الأدلة فلا نقول إنه صار مباحًا، بل يبقى محرَّمًا بالدليل الثاني.

(١) أي: دلالة الغايات المحمودة في مفعولاته ومأموراته على الحكمة -التي هي من باب العلة الغائية- أولى من دلالة التخصيص على المشيئة، التي هي من باب العلة الموجبة، **ومعنى هذا**: أي: الذي أنكرتموه أولى من الذي أثبتموه من حيث دلالة العقل.

(٢) وهي: ما يُوجَد الشيءُ لأجله. **وقيل**: ما تُذكَرُ لبيان الغاية، كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[الذاريات:٥٦].

(٣) وهذا فيه أنَّ ورود العلَّة الغائية في القرآن الكريم أكثر من ورود العلة الموجبة، ودلالة الغايات المحمودة على الحكمة أكثر من دلالة التخصيص على المشيئة في القرآن.

وإن كان المخاطب ممن ينكر الصفات ويقر بالأسماء، **كالمعتزلي الذي يقول**: إنَّه حي عليم قدير، وينكر أن يتصف بالحياة والعلم والقدرة[(١)]، **قيل له**: لا فرق بين إثبات الأسماء وبين إثبات الصفات؛ **فإنك إن قلت**: إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضي تشبيهًا وتجسيمًا؛ لأنَّا لا نجد في الشاهد متصفًا بالصفات إلَّا ما هو جسم[(٢)] [في الواقع][(٣)]، **قيل لك**: ولا نجد في الشاهد ما هو مسمًّى بأنه حي عليم قدير إلَّا ما هو جسم، فإن نفيتَ ما نفيتَ [من الصفات] -لكونك لم تجده في الشاهد إلَّا لجسم- فانْفِ الأسماءَ، بل وكُلَّ شيء؛ لأنك لا تجده في الشاهد إلا لجسم [موصوفٍ بالأسماء والصفات][(٤)].

فكل ما يحتجُّ به من نَفَى الصفات [-وهو المعتزلي-] يَحتجُّ به نافي الأسماء الحسنى [وهو الجهمي]، فما كان جوابًا لذلك كان جوابًا لمثبتي الصفات.

وإن كان المخاطب من الغلاةِ نفاةِ الأسماء والصفات، [وهم الجهمية وطائفة من القرامطة والباطنية]، **وقال**: **لا أقول**: هو موجود [حقيقةً]، ولا حي، ولا عليم، ولا قدير، بل هذه الأسماء لمخلوقاته؛ إذ هي [-إي: إضافتها إلى الله ﷻ-] مجازٌ[(٥)]؛ لأنَّ إثبات ذلك يستلزم التشبيه بالموجود الحي العليم

---

(١) وهذا من حيث الجملة، وإلَّا منهم من ينكر بعض الصفات دون بعض.

(٢) **الجسم**: ما يُشَار إليه بالإشارة الحِسِّيَّة.

(٣) **ومعنى كلامهم**: أنَّ الأجسام يلزم منها التماثل.

(٤) **وعلى هذا**: يلزمه أحد أمور أربعة: إمَّا أن يُثبت الأسماء والصفات ويقول: هما متماثلان كما هو حال المشبهة، أو ينفيهما كما هو حال الجهمية، أو يبقى على عناده وهو التفريق بين الأسماء والصفات، وهذا بعيد من الحق، أو يثبتهما على ما يليق به ﷻ، وهذا هو الإنصاف والحق الذي عليه أهل السنة.

(٥) **قال الجرجاني** رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «التعريفات» (٣١٨): **المجاز**: اسمٌ لـما أُريدَ به غير ما وضع له؛ لمناسبة بينهما، كتسمية الشجاع: (أسدًا)، وهو (مَفْعَلٌ) بمعنى (فَاعِل)، من: =

القدير، **قيل له**: وكذلك **إذا قلتَ**: ليس بموجود، ولا حي، ولا عليم، ولا قدير كان ذلك تشبيهًا بالمعدومات، وذلك أقبح من التشبيه بالموجودات. **فإن قال**[(١)]: أنا أنفي النفي والإثبات، **قيل له**: فيلزمك التشبيه بما اجتمع فيه النقيضان من الممتنعات؛ فإنه يمتنع أن يكون الشيء موجودًا معدومًا، أو لا موجودًا ولا معدومًا، ويمتنع أن يوصف باجتماع الوجود والعدم، والحياة والموت، والعلم والجهل، أو يوصف بنفي الوجود والعدم، ونفي الحياة والموت، ونفي العلم والجهل.

فإن قلت: إنما يمتنع نفي النقيضين عما يكون قابلًا لهما، وهذان يتقابلان تقابل العدم والمَلَكَة[(٢)] لا تقابُل السلب والإيجاب[(٣)]، فإنَّ الجدار لا يقال له: أعمى ولا بصير، ولا حي ولا ميت؛ إذ ليس بقابل لهما، **قيل لك**: **أولًا**: هذا لا يَصِحُّ في الوجود والعدم؛ فإنهما متقابلان تقابل السلب والإيجاب باتفاق

= (جاز) إذا تعدَّى، كـ(المَوْلَى) بمعنى: (الوالي)، سُمِّيَ بِهِ؛ لأنَّه متعدٍّ من محل الحقيقة إلى محل المجاز.

(١) وهم غلاة الغلاة، كالقرامطة والباطنية والفلاسفة. **قال العلامة العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ: أي: غلوُّهم مركَّبٌ مضاعَفٌ؛ لأنَّهم أنكروا أن يوصف الله ﷻ بالنفي أو بالإثبات، وقالوا: لا نصفه بصفة ثبوتيَّة، ولا بصفة سلبيَّة. اهـ

وشبهتهم: أنَّ وَصْفَ الله ﷻ بالإثبات تشبيه بالموجودات، ووَصْفُهُ بالنفي تشبيه بالمعدومات، فوقعوا فيما هو شرٌّ منه وهو التشبيه بالممتنعات.

(٢) وهو: تقابلٌ بين أمرين: أحدهما وجودي، والآخر عدمي، وهما لا يجتمعان ولا يرتفعان عن المحل الذي شأنه أن يتصف به، كالعمى والبصر. ومعنى (العدم): أي: عدم القبول، ومعنى (الملكة): أي: قبول الشيء.

(٣) أي: النقيضين، ويُسَمَّى: (المقابلة بين السلب والإيجاب)، **ويراد به**: النفي والإثبات، نحو: (زيد قائم)، و(زيد ليس بقائم)، **وضابطه**: أنهما لا يجتمعان ولا يرتفعان.

العقلاء، فيلزم من رفع أحدهما ثبوت الآخر. **وأمَّا ما ذكرته من الحياة والموت، والعلم والجهل**: فهذا اصطلاح اصطَلَحَتْ عليه المتفلسفة المشَّاءُون، [وهم أتباع أَرَسْطُو]، والاصطلاحات اللفظية ليست دليلًا على نفي الحقائق العقليَّة، وقد قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ * أَمۡوَٰتٌ غَيۡرُ أَحۡيَآءٖۖ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ﴾[النحل:٢٠-٢١]، فسمى الجماد (ميِّتًا)، وهذا مشهورٌ في لغة العرب وغيرهم. **وقيل لك: ثانيًا**: فما لا يقبل الاتصاف بالحياة والموت، والعمى والبصر، ونحو ذلك من المتقابلات [-أي: المتعاكسات-] أنقص مما يقبل ذلك[1]، فالأعمى الذي يقبل الاتصاف بالبصر أكمل من الجماد الذي لا يقبل واحدًا منهما، فأنت فررت من تشبيهه بالحيوانات القابلة لصفات الكمال ووصفته بصفات الجمادات التي لا تقبل ذلك، **وأيضًا**: فما لا يقبل الوجود والعدم أعظم امتناعًا من القابل للوجود والعدم، بل ومن اجتماع الوجود والعدم ونفيهما جميعًا، فما نفيت عنه قبول

---

(١) **قال العلَّامة العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فالحاصل**: أننا نقول لهذا الرجل: **إذا قلت**: إنَّ الله لا يقبل السمعَ والبصرَ، ولا العلمَ والجهلَ، ولا الحياةَ والموتَ فرارًا من تشبيهه بالموجودات التي تتصف بها، **قلنا لك**: أنت شبهته بالذي لا يقبل هذا الشيء إطلاقًا، والذي ليس من شأنه أن يسمعَ ويبصرَ وليس من شأنه أن يعلم، وتشبيهك إيَّاه بهذا أشد تنقيصًا من تشبيهه بجمادٍ أو بجسم يفنى ويبصر ويقبل ذلك. اهـ

فائدة: الأشياء -من حيث ترتيبها وتفاوتها في الكمال- على أربعةٍ: ١- **واجب الوجود**، وهو ما لا يقبل العدم. ٢- **ممكن الوجود**، وهو ما يقبل العدم. ٣- **المعدوم الممكن**، وهو ما يقبل الوجود. ٤- **المعدوم الممتنع**، وهو ما لا يقبل الوجود. والممتنع -من حيث ترتيبه وتفاوته في النقصان- على ثلاثة: ١- **الممتنع لعدم قبول النقيضين**، وهو أشدها امتناعًا، وبه وصفوا الله عَزَّوَجَلَّ، ﴿تَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوّٗا كَبِيرٗا﴾. ٢- **الممتنع لجمع النقيضين**. ٣- **الممتنع لرفعهما**.

الوجود والعدم كان أعظم امتناعًا مما نفيت عنه الوجود والعدم، وإذا كان هذا [-أي: نفي النقيضين-] ممتنعًا في صرائح العقول فذلك أعظم امتناعًا، فجعلت الوجود الواجب الذي لا يقبل العدم هو أعظم الممتنعات، وهذا غاية التناقض والفساد.

وهؤلاء الباطنية منهم من يصرح برفع النقيضين: الوجود والعدم، ورفعهما كجمعهما، **ومنهم من يقول**: لا أُثبتُ واحدًا منهما، وامتناعه عن إثبات أحدهما في نفس الأمر لا يمنع تحقق واحد منهما في نفس الأمر، وإنما هو كجهل الجاهل، وسكوت الساكت الذي لا يُعبِّر عن الحقائق، وإذا كان ما لا يقبل الوجود ولا العدم أعظم امتناعًا ممَّا يُقدَّر قبوله لهما -[أي: الوجود والعدم] مع نفيهما عنه- فما يُقدَّر لا يقبل الحياة ولا الموت، ولا العلم ولا الجهل، ولا القدرة ولا العجز، ولا الكلام ولا الخَرْس، ولا العمى ولا البصر، ولا السمع ولا الصَّمَم أقرب إلى المعدوم والممتنع مما يُقدَّر قابلًا لهما مع نفيهما عنه، وحينئذ فنفيهما مع كونه [-أي: الله-] قابلًا لهما أقرب إلى الوجود والممكن[1] [من تقدير أنَّه ليس بقابل لهما]، وما جاز [-أي: أمكن-] لواجب الوجود [من صفات الكمال] قابلًا وجب له؛ لعدم توقف صفاته على غيره، فإذا جاز القبول [-أي: جاز عندكم قبول صفات الكمال لله ﷻ-] وجب [عندنا]، وإذا جاز وجود المقبول [-أي: الصفة، ولم يكن يوجد بزعمكم- فنقول:] وجب[2] [لله بأدلة

---

(١) وهذا -كما ترى- مكرَّر، ولعله أراد من باب: (مَا تَكَرَّر تَقَرَّر).

(٢) **قال المصنف** رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «درء تعارض العقل والنقل» (٤/ ٣٩): ما كان ممكنًا في حقه من صفات الكمال كان واجبًا؛ فإنه لا يستفيد صفات الكمال من غيره، بل هو مستحق لها بذاته، فهي من لوازم ذاته.

العقل والنقل]. وقد بُسِطَ هذا في موضع آخر، وبُيِّن وجوب اتصافه بصفات الكمال التي لا نقص فيها بوجه من الوجوه.

وقيل له [-أي: الجهمي-] **أيضًا**: اتفاق المسمَّيَين في بعض الأسماء والصفات ليس هو التشبيه والتمثيل الذي نفته الأدلة السمعيات والعقليات [كما زعمتم]، وإنما نفت ما يستلزم اشتراكهما فيما يختص به الخالق مما يختص بوجوبه[(١)] أو جوازه[(٢)] أو امتناعه[(٣)]؛ فلا يجوز أن يَشركه فيه مخلوق، ولا يشركه مخلوق في شيء من خصائصه ﷻ. وأمَّا ما نفيتَه فهو ثابت بالشرع والعقل، وتسميتك ذلك (تشبيهًا) و(تجسيمًا) تمويهٌ [-أي: تلبيس-] على الجهال[(٤)] الذين يظنون أن كل معنى سماه مُسَمٍّ بهذا الاسم يجب نفيه، ولو ساغ هذا لكان كل مبطل يسمِّي الحق بأسماء ينفِر عنها بعض الناس؛ ليُكَذِّب الناسُ بالحق المعلوم

---

(١) **ومعنى الواجب:** أي: اللازم، وهو: ما لا يُتَصوَّر عدمُه بالنسبة إلى الله ﷻ، كالحياة والعلم ونحوها من الصفات الذاتية.

(٢) ويُسمَّى بـ(الممكن)، وهو: ما جاز وجوده وعدمه بالنسبة للخالق، وذلك في الصفات الفعلية المتعلقة بمشيئة الله ﷻ، كالنزول إلى سماء الدنيا والاستواء ونحوهما، فلا يكون فعلها في جميع الأوقات.

(٣) ويُسمَّى بـ(المُحَال) و(المُستَحِيل)، وهو: ما لا يُتَصوَّر وجوده بالنسبة لله ﷻ، كالموت والعجز والضعف والجهل والنسيان.

(٤) **قال الإمام ابن القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ -كما في «مختصر الصواعق» (١٤٠)-:

فَإِنْ كَانَ تَجْسِيمًا ثُبُوتُ اسْتِوَائِهِ ... عَلَى عَرْشِهِ إِنِّي إِذَنْ لَمُجَسِّمُ

وَإِنْ كَانَ تَشْبِيهًا ثُبُوتُ صِفَاتِهِ ... فَمِنْ ذَلِكَ التَّشْبِيهِ لَا أَتَكَتَّمُ

وَإِنْ كَانَ تَنْزِيهًا جُحُودُ اسْتِوَائِهِ ... وَأَوْصَافِهِ أَوْ كَوْنِهِ يَتَكَلَّمُ

فَعَنْ ذَلِكَ التَّنْزِيهِ نَزَّهْتُ رَبَّنَا ... بِتَوْفِيقِهِ وَالله أَعْلَى وَأَعْظَمُ

بالسمع والعقل، وبهذه الطريقة أفسدت الملاحدة [وكذا اليهود والنصارى] على طوائف من الناس عقولهم ودينهم، حتى أخرجوهم [بطريقة التمويه والدَّجَل وتشويه الحقائق] إلى أعظم الكفر والجهالة، وأبلغ الغي والضلالة.

وإن قال نفاة الصفات: إثبات العلم والقدرة والإرادة يستلزم تعدد الصفات، وهذا تركيب ممتنع، **قيل**: **وإذا قلتم**: هو موجود واجب، وعقل وعاقل ومعقول، وعاشق ومعشوق[1]، ولذيذ وملتذٌّ ولذة، أفليس المفهومُ من هذا هو المفهومَ من هذا؟! فهذه معانٍ متعددة متغايرة في العقل، وهذا تركيب عندكم، وأنتم تثبتونه وتسمونه (توحيدًا). **فإن قالوا**: هذا توحيد في الحقيقة،

---

(١) **قال شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٨٢): وليس في الكتب الإلهية تسميتُه بـ(عقل) ولا (عاشق) ولا (معقول) ولا (معشوق)، **ويقولون أيضًا**: إنه يَلتَذُّ ويَبْتَهِجُ، ولفظ (اللَّذة) فيها من التشبيه واحتمال النقص ما لا يخفى على عاقل، **ويقولون**: إنَّه مُدرِكٌ، وأن اللَّذة أفضل إدراكٍ لأفضلِ مدركٍ، فيسمونه (مُدْرِكًا) و(مُدْرَكًا). **وقال ابن القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «روضة المحبين» (٢٨) ط: (دار الكتب العلمية): **فَصْلٌ**: **وأَمَّا العِشْقُ**: فهو أَمَرُّ هذه الأسماء وأخبثُها، وقَلَّ ما ولعَتْ به العربُ، وكأنَّهم ستروا اسمه وكنُّوا عنه بهذه الأسماء، فلم يكادوا يفصحوا به، ولا تكاد تجده في شعرهم القديم، وإنما أُولِعَ به المتأخرون، ولم يقع هذا اللَّفظ في القرآن ولا في السنة...**إلى أن قال**: وقد اختَلَف الناسُ: هل يُطلَق هذا الاسم في حق الله تعالى؟ **فقالت طائفة من الصوفية**: لا بأس بإطلاقه، وذكروا فيه أثرًا لا يثبت، وفيه: (فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ عَشِقَنِي وَعَشِقْتُهُ)، **وقال جمهور الناس**: لا يُطلَق ذلك في حقِّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فلا يقال: (إنَّه يَعشَق)، ولا يقال: (عشِقَه عبدُه)، **ثم اختلفوا في سبب المنع على ثلاثة أقوال**: **أحدها**: عدم التوقيف، بخلاف المحبة. **الثاني**: أنَّ العشقَ إفراطُ المحبةِ، ولا يمكن ذلك في حق الرب تعالى؛ فإنَّ الله تعالى لا يُوصَف بالإفراط في الشيء، ولا يبلغ عبده ما يستحقه من حبه فضلًا أن يقال: (أفرط في حبه). **الثالث**: أنَّه مأخوذ من التغيُّر، كما يقال للشجرة المذكورة: (عاشقة)، ولا يُطلَق ذلك على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وليس هذا تركيبًا ممتنعًا، **قيل لهم**: واتصاف الذات بالصفات اللَّازمة لها توحيد في الحقيقة، وليس هو تركيبًا ممتنعًا[(١)]، **وذلك أنه من المعلوم بصريح المعقول**: أنه ليس معنى كون الشيء عالمًا هو معنى كونه قادرًا، ولا نفس ذاته هو نفس كونه عالمًا قادرًا، فمن جوَّز أن تكون هذه الصفة هي الأخرى، وأن تكون الصفة هي الموصوف فهو من أعظم الناس سفسطة[(٢)]، ثم إنَّه متناقض؛ فإنه إن جوَّز ذلك جاز أن يكون وجود هذا هو وجود هذا، فيكون الوجود واحدًا بالعين[(٣)]، لا بالنوع[(٤)]، وحينئذ: فإذا كان وجود الممكن هو وجود الواجب كان وجود كل مخلوق يُعدم بعد وجوده ويوجد بعد عدمه هو نفس وجود الحق القديم الدائم

---

(١) وهذا من باب التسليم الجدلي، ليس غير. **قال الإمام ابن أبي العز الحنفي** رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح الطحاوية» (١/ ٢٤١): التَّرْكِيبُ مِنَ الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ: هُمْ سَمَّوْهُ (تَرْكِيبًا)؛ لِيَنْفُوا بِهِ صِفَاتِ الرَّبِّ تَعَالَى، وَهَذَا اصْطِلَاحٌ مِنْهُمْ لَا يُعْرَفُ فِي اللُّغَةِ، وَلَا فِي اسْتِعْمَالِ الشَّارِعِ؛ فَلَسْنَا نُوَافِقُهُمْ عَلَى هَذِهِ التَّسْمِيَةِ وَلَا كَرَامَةَ. وَلَئِنْ سَمَّوْا إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ (تَرْكِيبًا) **فَنَقُولُ لَهُمْ**: الْعِبْرَةُ لِلْمَعَانِي لَا لِلْأَلْفَاظِ، سَمُّوهُ مَا شِئْتُمْ، وَلَا يَتَرَتَّبُ عَلَى التَّسْمِيَةِ بِدُونِ الْمَعْنَى حُكْمٌ! فَلَوِ اصْطُلِحَ عَلَى تَسْمِيَةِ اللَّبَنِ (خَمْرًا) لَمْ يَحْرُمْ بِهَذِهِ التَّسْمِيَةِ.

(٢) وهم منكرو المُحَسَّات الممكن إدراكها بالحواس الخمسة. و(السَّفسَطة) لفظٌ يونانيٌّ.

(٣) **معنى: (الواحد بالعين)**: هو الذي لا يقبل التنوع والتقسيم، بل هو واحد، **وهو بعبارة أخرى**: الواحد المعين الذي يمنع وجوده الشركة فيه؛ فهو غير قابل للتنوع. «مصطلحات في كتب العقائد» (١٢٦) ط: (دار ابن خزيمة).

قال العلامة العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: **يعني**: فأنا أنتَ، وأنتَ أنا، وصاحب الحمار هو الحمار، والحمار هو صاحب الحمار، **فيقولون**: الخالق والمخلوق شيء واحد...إلى آخره. «شرح العقيدة التدمرية» (١٥٣).

(٤) **الواحد بالنوع**: هو الذي يقبل التنوع والتقسيم؛ فهو جنس تندرج تحته أنواع عديدة، وهو الكلي الذي تشترك فيه الأفراد، ويقبل التنوع؛ فإذا وُجِد في الخارج كان مختصًّا، كلفظ (إنسان). المصدر السابق.

الباقي الذي لا يقبل العدم، وإذا قدِّر هذا [-أي: كون وجود الله ووجود المخلوق واحدًا-] كان الوجود الواجب [-أي: الله ﷻ-] موصوفًا بكلِّ تشبيه وتجسيم، وكلِّ نقص وكلِّ عيب [كما هو الحال عند المخلوق]، كما يصرح بذلك أهل وحدة الوجود الذين طردوا هذا الأصل الفاسد، وحينئذ فتكون أقوال نفاة الصفات باطلة على كل تقدير[(١)].

وهذا باب مطرد[(٢)]؛ فإن كل واحد من النفاة لِـمَا أخبر به الرسول ﷺ من الصفات لا ينفي شيئًا -فرارًا مما هو محذور- إلَّا وقد أثبت ما يلزمه فيه نظير ما

---

(١) أي: سواء أجيب عنها بفرض التسليم أو بالمنع. ولنا أن نجيب على هذا الإشكال بجوابين: **الأول**: قولهم بتعدُّد الصفات، وأنه واجب بعد واجب الوجود، وأنه عاقل، ونحو ذلك، فهذه كلها صفاتٌ، ومع ذلك يزعمون أنه توحيد، ويقولون أننا إذا عدَّدنا الصفات صرنا غير موحدين، فإذَن يلزمهم فيما نفوا نظير ما يلزمهم فيما أثبتوا، فإمَّا أن يثبتوا الجميع وإما أن ينفوا الجميع. **الثاني**: إذا قالوا أنَّ الصفة هي عين الموصوف، وأنَّه يلزم من تعدُّد الصفة تعدُّد الموصوف، فنقول: قولهم هذا مخالف للعقل والنقل الصريح؛ لأنه لا يمكن أن تكون الصفة عين الموصوف، فلا يمكن أن يكون العِلْم هو العالِم، والعالِم هو الجاهل، فيلزمهم حينئذ أن يجعلوا وجود زيد وجودَ عمرٍو، وحينئذ يكون المخلوق عين الخالق، فنصف الله بكل تشبيه وتجسيم ونقص وعيب، فهذا لا شكَّ عين الضلال، ولا يقوله من عنده أدنى عقل. المصدر السابق.

(٢) **قال العلامة العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ: **الطَّرْدُ معناه**: أنهم يجعلون الباب واحدًا في كل شيء، يجعلون عين الخالق هو عين المخلوق، ولهذا **قال ابن القيم في «النونية»** (٢٣):

يَـا أُمَّـةً مَعْبُودُهَـا مَوْطُوؤُهَـا أَيْـنَ الْإِلَـهُ وَثَغْـرَةُ الطَّعَّـانِ؟!

يعني: هم يرون أن زوجة الإنسان هي ربُّه؛ لأنهم يرون أن كل شيء هو الله، يرون أنَّ الباب هو الله، وأن المروحة هي الله، وأن السقف هو الله، وكل شيء هو الله، ونفسه هو الله أيضًا...**إلى أن قال**: ولهذا أهل الاتحاد يكفِّرون أهل الوَحْدَة، وأهل الوَحْدَة يكفِّرون أهل الاتحاد، ونحن نكفِّر الجميع. «شرح العقيدة التدمرية» (١٥٦-١٥٧).

فرَّ منه، فلا بدَّ له في آخر الأمر [-إن وفَّقَهُ الله-] من أن يثبت موجودًا واجبًا قديمًا متصفًا بصفات تميزه عن غيره، ولا يكون فيها مماثلًا لخلقه، **فيقال له:** وهكذا القول في جميع الصفات، وكل ما نثبته من الأسماء والصفات فلا بدَّ أن يدل على قدر مشترك تتواطأ [-أي: تَتَّفِقُ-] فيه المسمَّيات، ولولا ذلك لما فُهم الخطاب، ولكن نعلم أن ما اختص الله به وامتاز عن خلقه أعظم مما يَخطُر بالبال، [أي: يَقَعُ في الفِكْر]، أو يدور في الخيال[(١)]. وهذا يتبين **بالأصل الثاني، وهو أن يقال: «الْقَوْلُ فِي [الْأَسْمَاءِ وَ] الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ فِي الذَّاتِ»**، فإنَّ الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل صفات سائر الذوات.

فإذا قال السائل: كيف استوى على العرش؟ **قيل له -كما قال ربيعة[(٢)] ومالك وغيرهما-:** الاستواء معلومٌ[(٣)] [معنًى]، والكيف مجهولٌ [في حقِّنا]،

---

(١) **الخيال:** هو قوة تحفظ ما يدركه الحس المشترك من صور المحسوسات بعد غيبوبة المادة، بحيث يشاهدها الحس المشترك كل ما التفت إليها، فهو خزانة للحس المشترك، ومحله مؤخر البطن الأول من الدماغ. «التعريفات للجرجاني» (١٠٢).

(٢) هو: ربيعة بن أبي عبد الرحمن فَرُّوخ التيمي، الملقب بـ: (ربيعة الرأي)، شيخ الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ. كان فقيهًا عالمًا حافظًا ثقةً ثبتًا فطنًا. **قال الماجشون** رَحِمَهُ اللَّهُ: يا أهل العراق تقولون: ربيعة الرأي، لا والله ما رأيت أحدًا أحوط للسنة منه. **وقال عنه الليث** رَحِمَهُ اللَّهُ: ما رأيت أحدًا أفطن من ربيعة بن أبي عبد الرحمن.

(٣) **صحيح:** أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٠٦) برقم: (٨٦٨)، من طريق أَبِي بَكْرِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي الشَّيْخِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مَهْدِي، عَنْ مُوسَى بْنِ خَاقَانَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ صَالِحِ بْنِ مُسْلِمٍ، وصححه شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٦٧)، والعلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «مختصر العلو» (١/ ٤٩) و«الموسوعة» (٦/ ٣٧).

والإيمان به واجبٌ، والسؤال عن الكيفية بدعةٌ؛ لأنَّه سؤال عمَّا لا يعلمه البشر، ولا يمكنهم الإجابة عنه.

وكذلك إذا قال: كيف ينزل ربُّنا إلى سماء الدنيا؟ **قيل له**: كيف هو؟ **فإذا قال**: أنا لا أعلم كيفيته، **قيل له**: ونحن لا نعلم كيفية نزوله؛ إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف، وهو فرعٌ له وتابع له، فكيف تطالبني بالعلم بكيفية سمعه وبصره وتكليمه ونزوله واستوائه وأنت لا تعلم كيفية ذاته؟! وإذا كنتَ تقرُّ بأنَّ له ذاتًا[1] حقيقة ثابتة في نفس الأمر مستوجبة لصفات الكمال لا يماثلها شيء، فسمعه وبصره وكلامه ونزوله واستواؤه ثابت في نفس الأمر، وهو متصف بصفات الكمال التي لا يشابهه فيها سمعُ المخلوقين وبصرهم وكلامهم ونزولهم واستواؤهم.

وهذا الكلام لازم لهم [-أي: الأشاعرة-] في العقليات وفي تأويل السمعيات؛ فإنَّ من أثبت شيئًا ونفى شيئًا بالعقل إذا أُلزِمَ فيما نفاه من الصفات التي جاء بها الكتاب والسنة نظير ما يلزمه فيما أثبتَه وطُولِب بالفرق بين المحذور في هذا وهذا لم يجد بينهما فرقًا، ولهذا لا يوجد لنفاة بعض الصفات دون بعض -الذين يوجبون فيما نفوه إمَّا التفويض، وإمَّا التأويل المخالف لمقتضى اللفظ[2]- قانونٌ [-أي: قاعدة-] مستقيمٌ، **فإذا قيل لهم**: لِمَ تأوَّلتم هذا

(١) **قوله: (ذاتًا)**: هذا من اصطلاحات المولَّدين، وإلَّا فالأصل أنه لا يؤتَى بها إلَّا مضافة، يقال: (ذات علم)، و(ذات قدرة)، وغير ذلك، لكن جرى هذا القطع -أي: عن الإضافة- على ألسنة المتكلمين، ثم عرَّفوها وقالوا: (الذات)، ونقله عنهم العلماء.

(٢) أي: مسلك التفويض والتأويل، وكلاهما تعطيل، وإنما الفرق في التخريج، فعند المفوضين: أن اليد لا مفهوم لها، وعند المؤوِّلين: أن مفهوم اليد: القوة، أو النعمة. **والمراد بالتفويض هنا**: التفويض المذموم، أي: تفويض المعاني إلى الله ﷻ. **قال العلامة**=

وأقررتم هذا، والسؤال فيهما واحد؟ لم يكن لهم جواب صحيح، فهذا تناقضهم في النفي، وكذلك تناقضهم في الإثبات؛ فإنَّ من تأوَّل النصوص على معنى من المعاني التي يثبتها، فإنهم إذا صرفوا النص [-كـ(اليد) مثلًا-] عن المعنى الذي هو مقتضاه إلى معنى آخر [-كالقوَّة -مثلًا- أو النعمة-] لزمهم في المعنى المصروف إليه ما كان يلزمهم في المعنى المصروف عنه، **فإذا قال قائل**: تأويل محبته ورضاه وغضبه وسخطه: هو إرادته للثواب والعقاب، كان ما يلزمه في الإرادة نظيرَ ما يلزمه في الحب والمقت والرضا والسَّخَط، ولو فَسَّر ذلك [-أي: الصفات المتقدمة-] بمفعولاته -وهو ما يخلقه من الثواب والعقاب- فإنَّه يلزمه في ذلك نظيرُ ما فرَّ منه؛ فإنَّ الفعل المفعول [-أي: المخلوق-] لا بدَّ أن يقوم أولًا بالفاعل، والثواب والعقاب المفعول إنما يكون على فعل ما يحبه ويرضاه ويسخطه ويبغضه المثيبُ المعاقبُ، فهم إن أثبتوا الفعل على مثل الوجه [-أي: الصورة-] المعقول في الشاهد [-أي: الواقع-] للعبد مثَّلوا، وإن أثبتوه على خلاف ذلك [التمثيل] فكذلك سائر الصفات[1].

= **العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ: **والحاصل**: أن الذين ينفون بعض الصفات ويثبتون بعضًا ليس لهم قانون مستقيم، يعني: ليس لهم قاعدة مستقيمة.

(١) **قال العلامة العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ: فمهما ذهبوا فالتمثيل يلحقهم ويلزمهم، ولا يمكن أن يتخلصوا منه إلَّا بالرجوع إلى الحق، وهو إثبات الصفات الواردة على وجه الحقيقة من غير تمثيل.

مَا يُثْبَتُ مِنَ الصِّفَاتِ

وأمَّا المثلان[١] **المضروبان**: فإن الله ﷻ أخبرنا عما في الجنة من المخلوقات من أصناف المطاعم والمشارب والملابس والمناكح والمساكن، فأخبرنا أنَّ فيها لبنًا وعسلًا وخمرًا وماءً ولحمًا وفاكهةً وحريرًا وذهبًا وفضَّةً وحورًا وقصورًا[٢]، وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: «**لَيْسَ فِي الدُّنْيَا شَيْءٌ مِمَّا فِي الجَنَّةِ إِلَّا الْأَسْمَاءُ**[٣]»، فإذا كانت تلك الحقائق التي أخبر الله عنها هي موافقة في الأسماء للحقائق الموجودة

---

(١) **قال المبرد** رحمه الله: **المَثَلُ**: قولٌ سائرٌ يُشَبَّه به حال الثاني بالأول. **وقال ابن السِّكِّيت** رحمه الله: **المثل**: لفظٌ يخالف لفظَ المضروب له، ويوافق معناه معنَى ذلك اللَّفظ.

(٢) **قال العلامة العثيمين** رحمه الله: يريد المؤلف رحمه الله أن يقرِّبَ الموضوعَ، وهو اتفاق الأشياء في الأسماء مع اختلافها في الحقائق.

(٣) **صحيح**: أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «صفة الجنة» (١/ ١٤٧) برقم: (١٢٤)، من طريق أَبِي مُحَمَّدِ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الرَّازِيِّ، عَنْ هَنَّادِ بْنِ السَّرِيِّ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَوَكِيعٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، والإمام هنَّاد في «زهده» (٨/ ٥١)، وابن كثير في «تفسيره» (١/ ٦٤)، **قال شيخنا الهُمام أبو زرعة أحمد بن علي العامري** حفظه الله: هذا الأثر صحيح، وهناك مَنْ ضعَّفه؛ لِعَنْعَنَة الأعمش، وهذا غير صحيح من وجهين:

الأوَّل: أنَّ الأعمش روى عن أبي ظبيان، وروايته عن أبي ظبيان كثيرة، وقد تلقَّاها العلماء بالقبول.

الثاني: إن هذه الطريقة أوردها البخاري رحمه الله في «صحيحه» في حديث آخر، وصحَّحها. وقد ذكر الذهبي رحمه الله في «ميزان الاعتدال» أن الأعمش إذا روى عن مثل أبي صالح السَّمَّان وإبراهيم النخعي وغيرهما فإنَّه لا يُضَعَّف حديثه.

في الدنيا، وليست مماثلة لها، بل بينهما من التباين[(١)] ما لا يعلمه إلا الله تعالى، فالخالق ﷻ أعظم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق، ومباينتُه لمخلوقاته أعظمُ من مباينة موجودِ الآخرة لموجود الدنيا؛ إذ المخلوق أقرب إلى المخلوق الموافق له في الاسم من الخالق إلى المخلوق، وهذا بيِّنٌ واضحٌ.

ولهذا افترق النَّاسُ في هذا المقام ثَلَاثَ فرقٍ: فالسلف والأئمة وأتباعهم: آمنوا بما أخبر الله به عن نفسه، وعن اليوم الآخر، مع علمهم بالمباينة التي بين ما في الدنيا وبين ما في الآخرة، وأنَّ مباينة الله لخلقه أعظم. **والفريق الثاني:** الذين أثبتوا ما أخبر الله به في الآخرة من الثواب والعقاب، ونفوا كثيرًا مما أخبر به من الصفات، مثل طوائف من أهل الكلام: المعتزلة ومن وافقهم. **والفريق الثالث:** نفوا هذا وهذا، كالقرامطةِ الباطنيةِ والفلاسفةِ أتباعِ المشَّائين، ونحوهم من الملاحدة الذين يُنكرون حقـائق ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر[(٢)].

---

(١) **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (٩/ ٢٩٧): الإِنْسَان يَعْتَبِرُ بِمَا عَرَفَهُ مَا لَمْ يَعْرِفْهُ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَانْسَدَّتْ عَلَيْهِ طُرُقُ المَعَارِفِ لِلْأُمُورِ الْغَائِبَةِ.

(٢) أي: ما يتعلق باليوم الآخر وبالأسماء والصفات، **ومعنى هذا**: أن ما جاءت به الرسل من الوعد والوعيد أو الأسماء والصفات إنما هي أخبار وهمية جيء بها لمجرد إصلاح الخلق. **قال العلامة العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ: أي: كذبوا على الخلق؛ لأجل المصلحة؛ لأنَّ الخلق إذا لم يُقَل لهم: إنَّ هناك نارًا يُعاقَبُ بها مَنْ خالف وجنة يُثابُ بها مَنْ وافق، فإنهم لا ينصلحون. اهـ

قلتُ: لو كان الأمر كذلك إذَن لاختلفوا، ولكذَّب بعضهم بعضًا ليزداد بذلك قبولًا وإذعانًا، ولما حصل بينهم توافق، لاسيما مع بُعْد الزمان والمكان، لكنَّه الجهل والكفر المبني على الأصلين الفاسدين اللَّذَين هما -بالنسبة لهم- مصدر العلم، وهما العقل، وانحصار العلوم في المُحَسَّات المشاهَدَة.

ثم إنَّ كثيرًا منهم يجعلون الأمر والنهي من هذا الباب، فيجعلون الشرائع المأمور بها والمحظورات المنهي عنها لها تأويلات باطنة تخالف ما يعرفه المسلمون منها، كما يتأوَّلون الصلوات الخمس، وصيام شهر رمضان، وحج البيت، فيقولون: إنَّ الصلواتِ الخمسَ معرفةُ أسرارهم، وإنَّ صيامَ شهر رمضانَ كِتمانُ أسرارهم، وإنَّ حجَّ البيت السفرُ إلى شيوخهم، ونحو ذلك من التأويلات التي يُعلَم بالاضطرار أنها كذبٌ وافتراء على الرُّسُل صلوات الله عليهم، وتحريفٌ لكلام الله ورسوله عن مواضعه، وإلحادٌ في آيات الله.

وقد يقولون: إنَّ الشرائع تلزم العامَّة دون الخاصَّة، فإذا صار الرجل مِنْ عَارِفِيهِم ومُحَقِّقِيهِم ومُوَحِّدِيهِم [-وهي مرحلة فوق المشيخة ودون الواصل إلى الله-] رَفَعُوا عنه الواجبات، وأباحوا له المحظورات[1]، وقد يُوجَد في المنتسبين

---

(١) أي: لا صلاة عليه، ولا صيام، ولا حج، ولا شيء من العبادات، بل يحِلُّ له جميع ما حرَّمه الله على عامة المسلمين، حتَّى إنَّ أحدهم إذا قامت الصلاة لم يصلِّ مع المسلمين بحجة أنه قد صلَّى مع النبيِّين عَلَيْهِمُ السَّلَامُ والصدِّيقين في الحرم المكِّي. أخبرنا رجل يقال له عمر بن علي البَحْسَنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ -وكان من تجار أهل حضرموت بإفريقيا- أنَّه دخل على أحد كبار الصوفيَّة، وعنده أربعٌ من النساء يرقصن له، قال: فرجعتُ إلى الوراء، فجعل هذا الخبيث ينادي: يا شيخ عمر، قال: فقلت له: والله لا أكلمك بعد اليوم، قال: اجلس أفَهِّمكَ، قال: فجلستُ فقال لي: يا شيخ عمر نحن نخدم هذا الدين ليل نهار، والناس درجات، فإذا وصل الإنسان هذه المرحلة أُبِيحَ له بعض الأشياء؛ لينشَطَ للعبادة، وليقوم بما أوجبه الله عَزَّوَجَلَّ أتمَّ القيام، قال: فقلتُ له: أَوَ غيرَ ذلك؟ قال: هو ذاك، قال: فتركته. وأخبرني شيخٌ من العَوَابِثَةِ بحضرموت أنَّه كان يَدرُس عند رجل من طلبة شيخ يقال له نور حسين الصوفي، قال: فقال لنا ذات مرَّة في درس الظهر: أنَّه رأى الله عَزَّوَجَلَّ في المنام ومعه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وجبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ يتوسَّطهما الشيخ نور حسين، فقال الله: يا جبريل أَخبِر الشيخ أنِّي قد غفرتُ له، وأنَّه من أهل جنَّتي، فاسأله: هل رضيَ=

إلى التصوُّف والسلوك مَنْ يَدخُل في بعض هذه المذاهب، وهؤلاء الباطنية هم الملاحدة الذين أجمع المسلمون على أنهم أكفرُ من اليهود والنصارى، وما يَحتَجُّ به أهلُ الإيمان والإثبات على هؤلاء الملاحدة يَحتَجُّ به كلُّ من كان من أهل الإيمان والإثبات على من يَشرَكُ هؤلاء في بعض إلحادهم، فإذا أثبت لله تعالى الصفات ونفَى عنه مماثلةَ المخلوقات -كما دلَّ على ذلك الآيات البيِّنات- كان ذلك هو الحقَّ الذي يوافق المنقولَ والمعقولَ ويَهْدِمُ أساسَ الإلحاد والضلالات.

والله ﷻ لا تُضرَب له الأمثال التي فيها مماثلة لخلقه؛ فإنَّ الله لا مثل له، بل له المثل الأعلى؛ فلا يجوز أن يشترك هو والمخلوق في قياس تمثيل[(١)] ولا في قياس شمولٍ[(٢)] تستوي أفراده، ولكن يُستعمَل في حقِّه المثل الأعلى، [أي: القياس الأولى]، وهو أنَّ كلَّ ما اتَّصف به المخلوقُ من كمالٍ[(٣)] فالخالق أَوْلَى به،

= بذلك؟ فقال الشيخ نور حسين: لا -وعِزَّتِكَ- حتَّى تغفرَ لأتباعي، قال: قال الله ﷻ له: قد فعلتُ، فجعل النَّاسُ يبكون من شدة الفرَح.

(١) وهو ممتنع في حقِّ الله ﷻ، **والمراد بقياس التمثيل**: الذي يُعَرِّفه علماء الأصول بأنَّه إلحاقُ فرعٍ بأصلٍ في حكم جامعٍ، كإلحاق النَّبيذ بالخمر في الحُرمَة؛ لاشتراكهما في علَّة الحكم وهي الإسكار. «شرح العقيدة الواسطية» للهرَّاس (٧٣).

(٢) وهو: الاستدلال بكُلِّيٍّ على جزئِيٍّ، بواسطة اندراج ذلك الجزئيِّ مع غيره تحت هذا الكلِّيِّ، وهو مبنيٌّ على استواء الأفراد المندرجة تحت هذا الكلي، وَلِذَلِكَ يُحكَم عَلَى كُلٍّ مِنْهَا بِمَا حُكِمَ بِهِ عَلَيْهِ. ومعلومٌ أَنَّهُ لَا مُسَاوَاةَ بَيْنَ الله ﷻ وَبَيْنَ شَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ، وَإِنَّمَا يُستَعمَل فِي حَقِّهِ تَعَالَى قِيَاسُ الأَوْلى، **وَمَضْمُونُهُ**: أَنَّ كلَّ كَمَالٍ ثَبَتَ لِلْمَخْلُوقِ وَأَمْكَنَ أَنْ يتَّصف بِهِ الْخَالِقُ فَالْخَالِقُ أَوْلَى بِهِ مِنَ الْمَخْلُوقِ، وكلَّ نقصٍ تَنَزَّهَ عَنْهُ الْمَخْلُوقُ فَالْخَالِقُ أَحَقُّ بالتَّنَزُّه عَنْهُ. المصدر السابق.

(٣) وأمْكَنَ أن يتَّصف به الخالق، احترازًا مما يكون كمالًا في حق المخلوق ونقصًا في حقه ﷻ، كاتخاذ الصاحبة والولد ونحوهما. **قال العلَّامة العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح التدمرية» (١٨٣): **الكمال نوعان**: كمالٌ مطلقٌ، وهو الذي اتصف به المخلوق، =

وكل ما تنزَّه عنه المخلوق من نقصٍ [مطلقٍ] فالخالق أَوْلَى بالتنزيه عنه، فإذا كان المخلوق مُنزَّهًا عن مماثلة المخلوق [-كتَنَزُّه البشر عن مشابهة البهائم-] مع الموافقة في الاسم فالخالق أَوْلَى أن يُنزَّه عن مماثلة المخلوق وإن حصلت موافقةٌ في الاسم.

وهكذا القول في المثل الثاني، وهو الروح[1] التي فينا، فإنَّها قد وُصِفَت بصفات ثبوتيَّة وسَلبيَّة، [أي: منفيَّة]، وقد أَخبَرَت النصوصُ أنَّها تُعرَجُ وتُصعَدُ من سماء إلى سماء، وأنها تُقبَضُ مِنَ البَدَن، وتُسَلُّ منه كما تُسَلُّ الشَّعرة مِنَ العَجِينِ.

والنَّاسُ مضطربون فيها: فمنهم طوائف من أهل الكلام: يجعلونها جُزءًا من البدن، أو صفة من صفاته، **كقول بعضهم:** إنَّها النَّفسُ[2] أو الرِّيحُ الَّتي

= فللخالق منه الأكمل. وكمالٌ نسبيٌّ، هذا لا يلزم إذا اتَّصف به المخلوق أن يتَّصف به الخالق.

(١) **قال الخليل بن أحمد** رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «العين» (٣/ ٢٩١): **الرُّوحُ:** النَّفْسُ التي يحيَا بها البدن، يقال: (خَرَجَتْ رُوحُهُ)، أي: نَفْسُه، ويقال: (خَرَجَ) فيُذَكَّرُ، وجمعُهُ: (أَرْوَاحٌ).

(٢) **قال الجرجاني** رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «التعريفات» (٣٨٥): **النفس:** هي الجوهر البخاري اللطيف الحامل لقوة الحياة والحس والحركة الإرادية، وسماها الحكيم: (الروح الحيوانية)، فهو جوهر مشرق للبدن، فعند الموت ينقطع ضوؤه عن ظاهر البدن وباطنه، وأما في وقت النوم فينقطع عن ظاهر البدن دون باطنه، فثبت أن النوم والموت من جنس واحد؛ لأنَّ الموت هو الانقطاع الكلي، والنوم هو الانقطاع الناقص، **فثبت أن القادر الحكيم دبَّر تعلُّقَ جوهر النفس بالبدن على ثلاثة أضرب: الأول:** إن بلغ ضوء النفس إلى جميع أجزاء البدن ظاهره وباطنه فهو اليقظة، وإن انقطع ضوؤها عن ظاهره دون باطنه فهو النوم، أو بالكليَّة فهو الموت.

تَتَرَدَّد في البدن[١]، **وقول بعضهم**: إنَّها الحياةُ، [أي: الحَرَارَة الغَرِيزِيَّة]، أو المِزاجُ[٢]، أو نفسُ البدن، [أي: الجسم بأعضائه وشكله]. **ومنهم طوائف من أهل الفلسفة**: يصفونها بما يصفون به واجب الوجود عندهم، وهي أمورٌ لا يتَّصف بها إلا ممتنع الوجود، **فيقولون**: لا هي داخل البدن ولا خارجه، ولا مباينة له ولا مداخلة له، ولا متحركة ولا ساكنة، ولا تصعد ولا تهبط، ولا هي جِسْم ولا عَرَض[٣]، **وقد يقولون**: إنَّها لا تُدرِكُ الأمورَ المُعَيَّنَة والحقائقَ الموجودةَ في الخارج، وإنما تُدْرِك الأمورَ الكُلِّيَّة المطلقة، **وقد يقولون**: إنَّها لا داخل العالم ولا خارجه، ولا مباينة له ولا مداخلة، **وربما قالوا**: ليست داخلةً في أجسام العالم ولا خارجة عنها، مع تفسيرهم للجسم بما لا يقبل الإشارة الحسِّيَّة، فيصفونها بأنها لا يمكن الإشارة إليها، [فتناقضوا]، ونحو ذلك من الصفات السلبية التي تُلحِقُها بالمعدوم والممتنع[٤]، **وإذا قيل لهم**: إثباتُ مثل هذا [الوصفِ بسلب النقيضين] ممتنعٌ في ضرورة العقل، **قالوا**: بل هذا ممكنٌ بدليل أنَّ الكليَّات ممكنةٌ موجودة، وهي غير مُشَارٍ إليها، وقد غَفلُوا عن كون

(١) **قال الشيخ البرَّاك** رَحِمَهُ اللَّهُ: أي: ما يحصل بعملية التنفُّس من تردُّد الهواء في البدن.

(٢) مفرد (أَمْزِجَة)، وهي: ما رُكِّبَ عليه البدن من الطبائع الأربع: الحرارة، والبرودة، والرطوبة، واليبوسة.

(٣) **قال العلَّامة العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح التدمرية» (١٨٥): هذه الأوصاف السلبيَّة كلها تدلُّ على أنَّها أمرٌ لا وجودَ له، **يعني**: لو قُلتُ: صِفِ العدمَ، ما وجدتَ أحسنَ من هذا الوصف: لا هو داخل البدن ولا خارجه، ولا مباين ولا مُداخل، ولا متحرِّك ولا ساكن، **يعني**: سلبٌ للنقيضَين.

(٤) **قال العلَّامة العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ في المصدر السابق: **والسبب في هذا الاضطراب**: هو أنَّهم لا يشاهدون لها نظيرًا في الخارج، ولا يؤمنون بما جاءت به النصوص، والإنسان الذي ليس عنده دليل عقلي ولا نقلي ولا حسِّي فماذا يصنع؟ يرتدعُ لا يستطيعُ أن يخرج.

الكليات[١] لا توجد كليَّةً إلا في الأذهان، لا في العيان[٢]، فيعتمدون فيما يقولونه في المبدأ [-أي: مبدأ المخلوقات-] والمعاد على مثل هذا الخيال الذي لا يخفى فسادُه على غالب الجُهَّال.

واضطراب النفاة [-أي: الفَلَاسِفَة-] والمُثْبِتَة [-أي: المُتَكَلِّمَة-] في الروح كثيرٌ، وسبب ذلك: أنَّ الرُّوح التي تُسمَّى بـ(النفس الناطقة[٣]) [-أي: المُفَكِّرة العاقلة-] عند الفلاسفة ليست هي من جنس هذا البدن، ولا من جنس العَنَاصِرِ والمولَّداتِ منها، [أي: من العناصر]، بل هي من جنسٍ آخر مخالفٍ لهذه الأجناس، فصار هؤلاء [-أي: الفلاسفة-] لا يُعَرِّفُونها إلا بالسلوب التي

---

(١) **الكُلِّيُّ:** هو الذي لا يمنع مفهومُه أن يشترك في معناه كثيرون، كقولك: (الإنسان) و(الفرس). «الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية» (٤٧). **قال العلَّامة العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ: **يريد بـ(الكُلِّيَّات):** المعاني العامة، كما نقول -مثلًا- عن الإنسان: يتصور أن هناك إنسانيَّة مطلَقة يشترك فيها كل فرد من الناس، لكن هل هذه الكلية المطلقة موجودةٌ حقيقةً، وهل نجد إنسانية مشاهَدة؟ **الجواب:** لا، ليست موجودة.

(٢) **قال العلَّامة العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا صحيح، فهذه الكلِّيَّات لا توجد إلَّا في الأذهان، الذهن هو الذي يفرض أنَّ هناك كليَّةً عامَّةً اشتركنا فيها، لكن ليس حقيقةً أنَّها موجودة في العيان نعاينها بأعيننا، فيعتمدون فيما يقولونه في المبتدأ والمعاد على مثل هذا الخيال الذي لا يخفَى فساده على غالب الجُهَّال.

(٣) **قال الجرجاني** رَحِمَهُ اللَّهُ: **النفس الناطقة:** هي الجوهر المجرد عن المادة في ذواتها مقارنة لها في أفعالها، وكذا النفوس الفلكية، فإذا سكنت النفس تحت الأمر وزايَلَها الاضطرابُ بسبب معارضة الشهوات سُمِّيَت: (مُطْمَئِنَّةً)، وإذا لم يتم سكونها ولكنها صارت موافقة للنفس الشهوانية ومعترضة لها سميت: (لَوَّامَةً)؛ لأنها تلوم صاحبها عن تقصيرها في عبادة مولاها، وإن تركت الاعتراض وأذعنت وأطاعت لمقتضى الشهوات ودواعي الشيطان سُمِّيَت: (أَمَّارَةً). «التعريفات» (٣٨٦-٣٨٧).

توجب مخالفتها للأجسام المشهودة، وأولئك [-أي: المُتكلِّمَة-] يجعلونها من جنس الأجسام المشهودة، وكِلَا القولين خطأ[١].

وإطلاق القول عليها [-أي: الروح-] بأنَّها جسم أو ليست بجسم يحتاج إلى تفصيل، فإنَّ لفظ (الجسم) للناس فيه أقوالٌ متعددة اصطلاحية غير معناه اللغوي، **فأهل اللغة يقولون:** الجسم هو الجَسَد والبَدَن، **وبهذا الاعتبار:** فالروح ليست جسمًا، ولهذا يقولون: الروح والجسم، [والعطف يدلُّ على التَّغايُر]، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾ [المنافقون:٤]، وقال تعالى: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [البقرة:٢٤٧]. **وأما أهل الكلام: فمنهم من يقول:** الجسم هو الموجود، **ومنهم من يقول:** هو القائم بنفسه، **ومنهم من يقول:** هو المركَّب من الجواهر المفردة[٢]،

---

(١) فالأول تشبيه بالممتنع، والثاني تشبيه بالمشهود. **قال الآلوسي** رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الآيات البينات في عدم سماع الأموات» (٩١): **قَالَ ابْن الْقيِّم: وَالَّذِي دلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّة وَإِجْمَاعُ الصَّحَابَة وأدِلَّةُ الْعقل والفطرة:** أَنَّهُ جسمٌ حَادثٌ مُخَالِفٌ بالماهية لهَذَا الْجِسْم المحسوس، وَهُوَ جسمٌ نورانيٌّ عُلوِيٌّ خَفِيفٌ حَيٌّ متحرِّكٌ يَنْفُذ فِي جَوْهَر الْأَعْضَاء، ويَسْرِي فِيهَا سَرَيَان المَاءِ فِي الْوَرْد، والدِّهنِ فِي الزَّيْتُونِ، وَالنَّار فِي الفَحْم، فَمَا دَامَت هَذِه الْأَعْضَاءُ صَالِحَةً لقبُولِ الْآثَار الفائضةِ عَلَيْهَا من هَذَا الْجِسْم اللَّطِيف بَقِيَ هَذَا الْجِسْم اللَّطِيف مُتَشَابِكًا لهَذِهِ الْأَعْضَاء، وأفادها هَذِه الْآثَار من الْحِسِّ وَالْحَرَكَة والإدارة، وَإِذا فَسَدَتْ هَذِه الْأَعْضَاءُ بِسَبَب اسْتِيلَاء الأَخْلَاطِ الغَلِيظَة عَلَيْهَا وَخَرَجَتْ عَنْ قبُولِ الْآثَار فَارَقَ الرُّوحُ الْبَدَنَ وانفصل بِأَمْر الله تَعَالَى إِلَى عَالَمِ الْأَرْوَاح، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ * ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً * فَادْخُلِي فِي عِبَادِي * وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾ [الفجر:٢٧-٣٠].

(٢) **الجواهر المفردة:** هي جمع (الجوهر المفرد)، أو الفرد. والجوهر هو والذات والماهية والحقيقة كلها ألفاظ مترادفة. **والجوهر الفرد قيل فيه:** إنَّه هو القائم بالنفس الذي يكون متحيِّزًا، لا قابلًا للقسمة. **وقيل:** هو الجزء الصغير الذي لا يمكن تقسيمه، **ويقال له:** =

ومنهم من يقول: هو المركَّب من المادة والصورة، **وكل هؤلاء يقولون**: إنَّه مُشَارٌ إليه إشارةً حسِّيَّة، **ومنهم من يقول**: ليس بمركَّب لا من هذا ولا من هذا، بل هو ما يُشَار إليه [حِسًّا]، ويقال: إنَّه هنا أو هناك، **فعلى هذا**: إذا كانت الروح مِمَّا يُشَار إليه ويَتْبَعُهَا بصر الميِّت -كما قال النبي ﷺ: **«إِنَّ الرُّوحَ إِذَا خَرَجَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ»**[(١)]، وَأَنَّهَا تُقْبَضُ وَيُعْرَجُ بِهَا إِلَى السَّمَاءِ- كانت الروح جسمًا بهذا الاصطلاح.

والمقصود: أنَّ الروح إذا كانت موجودةً حيَّةً عالمةً قادرةً سميعةً بصيرةً، تَصْعَد وتَنْزِل، وتذهب وتجيء، ونحو ذلك من الصفات، والعقول قاصرة عن تكييفها وتحديدها؛ لأنَّهم لم يشاهدوا لها نظيرًا، والشيء إنما تُدرَك حقيقتُه: إمَّا بمشاهدته، أو بمشاهدة نظيره[(٢)]، فإذا كانت الروح متصفةً بهذه الصِّفات مع

= الجزء الذي لا يتجزأ، أي: لا ينحل. **والجواهر المفردة**: هي التي لا تقبل انقسامًا لا في الخارج، ولا في الفرض العقلي. «مصطلحات في كتب العقائد» (٨٧).

(١) رواه مسلم من حديث أم سلمة رضي الله عنها برقم: (٩٢٠)، بلفظ: **«إِذَا قُبِضَ»** بدلًا عن: **«إِذَا خَرَجَ»**.

وتطلق لفظة الروح وتأتي على خمسة معان: ١- **الوحي**، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ﴾[الشورى:٥٢]. ٢- **القوة والثبات والنصرة**، كقوله تعالى: ﴿وَأَيَّدَهُم بِرُوحٖ مِّنۡهُۖ﴾[المجادلة:٢٢]. ٣- **جبريل** عليه السلام، كقوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ﴾ [الشعراء:١٩٣]. ٤- **المسيح بن مريم**، كقوله تعالى: ﴿وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ﴾[النساء:١٧١]. ٥- **النفس**، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ﴾[الفجر:٢٧].

وللكلام على الروح فائدتان: **الأولى**: معرفة الحق من الباطل في هذه المسألة، والرد على أهل الأهواء. **الثاني**: معرفة ما جاء في النصوص عن الروح من صفاتٍ، وأنها محدَثةٌ وليست قديمة، كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾[الزمر:٦٢].

(٢) **قال العلَّامة العثيمين** رحمه الله في «شرح التدمرية» (١٩٣): **يعني**: سواء كنتَ أنتَ المشاهد أو شاهَدَه غيرُكَ ثمَّ أخبرَكَ...وَكُلُّ هذا بالنسبة لحقيقة ذات الله وصفاته غير ممكن.

عدم مماثلتها لما يُشاهَد من المخلوقات فالخالق أَوْلَى بمباينته لمخلوقاته مع اتصافه بما يستحقه من أسمائه وصفاته، وأهل العقول هم أعجز عن أن يَحُدُّوه أو يُكيِّفوه منهم عن أن يَحُدُّوا الرُّوح أو يُكيِّفوها.

فإذا كان مَنْ نَفَى صفات الروح جاحدًا معطِّلًا لها، ومن مثَّلها بما يشاهده من المخلوقات جاهلًا ممثِّلًا لها بغير شكلها -وهي مع ذلك ثابتةٌ بحقيقة الإثبات، مستحقةٌ لما لها من الصفات- فالخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَوْلَى أن يكون مَنْ نَفَى صفاتِهِ جاحدًا معطِّلًا، ومن قاسه بخلقه جاهلًا به ممثِّلًا، وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ثابتٌ بحقيقة الإثبات، مستحقٌّ لما له من الأسماء والصفات.

الخَاتِمَةُ الجَامِعَةُ

وَأَمَّا الخَاتِمَةُ[١] الجَامِعَةُ: فَفِيهَا قَوَاعِدُ نَافِعَةٌ:

القَاعِدَةُ[٢] الأُولى: «أَنَّ اللهَ -سُبْحَانَهُ- مَوْصُوفٌ بِالْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ»، [أي: المتضمن للإثبات والمدح]، **فالإثبات**: كإخباره أنَّه بكلِّ شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنَّه سميع بصير، ونحو ذلك، **والنفي**: كقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ[٣] وَلَا نَوْمٌ﴾[البقرة:٢٥٥].

---

(١) الخاتمة هنا نسبية، أي: بالنسبة لما يتعلق بالتوحيد؛ لأنَّ الكتاب يتضمَّن البحث عن التوحيد والصفات، والشرع والقدر.

(٢) **القاعدة:** مفرد (قواعد): **قال الإمام السبكي** رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الأشباه والنظائر» (١/ ١١): هي الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات كثيرة يُفهَم أحكامها منها.

(٣) أي: لا يغلبه نُعَاسٌ. **قال ابن منظور** في كتابه «لسان العرب» (٦/ ٢٣٣): **النُّعاسُ**: النَّوْمُ. **وَقِيلَ**: هُوَ مُقَارَبَتُهُ. **وَقِيلَ**: ثَقْلَتُه، (نَعَسَ، يَنْعُسُ، نُعَاسًا)، و(هُوَ نَاعِسٌ) و(نَعْسانُ). **وَقِيلَ**: لَا يُقَالُ: (نَعْسانُ)، **قَالَ الْفَرَّاءُ**: وَلَا أَشْتَهِيهَا. **وَقَالَ اللَّيْثُ**: (رَجُلٌ نَعْسانُ) و(امرأَة نَعْسَى)، حَمَلُوا ذَلِكَ عَلَى (وسْنَان) و(وَسْنَى)، وَرُبَّمَا حَمَلُوا الشيءَ عَلَى نَظَائِرِهِ، وأَحْسَن مَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الشِّعْرِ. **والنُّعَاسُ**: الوَسَنُ، **قَالَ الأَزهري**: وَحَقِيقَةُ النُّعاس: السِّنَةُ مِنْ غَيْرِ نَوْم، كَمَا **قَالَ عَدِيُّ بْنُ الرَّقَّاعِ**:

وَسْنَانُ أَقْصَدَهُ النُّعَاسُ فَرَنَّقَتْ ... فِي عَيْنِهِ سِنَةٌ، ولَيْسَ بِنَائِمِ

و(نَعَسْنا نَعْسَة وَاحِدَةً)، و(امرأَة ناعِسَةٌ) و(نَعَّاسَةٌ) و(نَعْسَى) و(نَعُوسٌ)، وَ(نَاقَةٌ نَعُوسٌ): غَزِيرَةٌ تَنْعُس إِذا حُلِبَتْ، **وَقَالَ الأَزهري**: تُغَمِّضُ عَيْنَهَا عِنْدَ الحَلْبِ، **قَالَ الرَّاعِي** يَصِفُ نَاقَةً بالسَّماحة بالدَّرِّ، وأَنها إِذا دَرَّتْ نَعَسَتْ: =

وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ: أنَّ النَّفْيَ ليس فيه مدح ولا كمال، إلَّا إذا تضمن إثباتًا، وإلَّا فمجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال؛ لأنَّ النفي المحض عدمٌ محضٌ، والعدم المحض ليس بشيء، وما ليس بشيءٍ فهو كما قيل: (ليس بشيء) فضلًا عن أن يكون مدحًا أو كمالًا، ولأنَّ النفي المحض يوصَف به المعدوم والممتنع[1]، والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدحٍ ولا كمال؛ فلهذا كان عامَّة [-أي: جميع-] ما وصف الله به نفسه من النفي متضمنًا لإثباتِ مدحٍ، كقوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ﴾...إلى قوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ﴾[البقرة:٢٥٥]، فنفي السِّنَةِ والنَّوْم يتضمن كمال الحياة والقِيَام، فهو مبيِّن لكمال أنه الحيُّ القيُّوم، وكذلك قوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ﴾، أي: لا يُكْرِثُهُ ولا يُثْقِلُه، وذلك مستلزم لكمال قدرته وتمامها، بخلاف المخلوق القادر إذا كان يقدر على الشيء بنوع كلفة ومشقة، فإنَّ هذا نقص في قدرته وعيب في قُوَّتِهِ، [أي: المخلوق].

= نَعُوسٌ إِذا دَرَّتْ جَرُوزٌ إِذا غَدَتْ بُـوَيْزِلُ عَـامٍ أَوْ سَـديس كَبَـازِلِ

(١) وقد يكون لعدم قابلية المحل لذلك النفي، كقولهم: (الجدار لا يَظلِمُ)، أو لنقص الموصوف أو عجزه، **قال الشاعر** كما في «العقد الفريد» (٢/ ٣٣٢):

لَكِنَّ قَـوْمِي وَإِنْ كَـانُوا ذَوِي عَـدَدٍ لَيْسُوا مِنَ الشَّـرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَـا
يَجْزُونَ مِنْ ظُلْمِ أَهْلِ الظُّلْمِ مَغْفِـرَةً وَمِنْ إِسَـاءَةِ أَهْـلِ السُّـوءِ إِحْسَـانَا
كَـأَنَّ رَبَّـكَ لَمْ يَخْلُـقْ لِخَشْـيَتِهِ سِـوَاهُمُ مِـنْ جَمِيعِ النَّـاسِ إِنْسَـانَا

وقال النَّجاشيُّ في رهط تميم بن مقبل:

قُبَيِّلَـةٌ لَا يَخْفُـرُونَ بِذِمَّـةٍ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَـرْدَلِ
وَلَا يَـرِدُونَ المَـاءَ إِلَّا عَشِـيَّةً إِذَا صَدَرَ الْوُرَّادُ عَـنْ كُـلِّ منْهَـلِ

وكذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ﴾[-أي: لا يخفى-]﴿عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾[سبأ:٣]، فإنَّ نَفْيَ العُزُوبِ مستلزم لعلمه بكلِّ ذَرَّة في السموات والأرض. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾[ق:٣٨]، فإنَّ نَفْيَ مسِّ اللُّغوب -الذي هو التَّعب والإعياء- دلَّ على كمال القدرة ونهاية القوة، بخلاف المخلوق الذي يلحقه من النصب والكَلَالِ ما يلحقه. وكذلك قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[الأنعام:١٠٣]، إنَّما نفى الإدراك الذي هو الإحاطة، كما قاله أكثر العلماء، ولم ينف مجرد الرؤية؛ لأنَّ المعدوم لا يُرى، وليس في كونه لا يُرى مدحٌ؛ إذ لو كان كذلك لكان المعدوم ممدوحًا، وإنما المدح في كونه لا يُحاط به وإن رُئِيَ، كما أنه لا يُحاطُ به وإن عُلم، فكما أنه إذا عُلم لا يحاط به علمًا فكذلك إذا رُئي لا يُحاط به رؤيةً، فكان في نفي الإدراك من إثبات عظمته ما يكون مدحًا وصفةَ كمال، وكان ذلك دليلًا على إثبات الرؤية، لا على نفيها، لكنَّه دليلٌ على إثبات الرؤية مع عدم الإحاطة، وهذا هو الحق الذي اتفق عليه سلف الأمة وأئمتُها[(١)].

وإذا تَأَمَّلتَ ذلك وجدتَ كلَّ نفي لا يستلزم ثبوتًا هو مما لم يصف الله به نفسه، فالذين لا يصفونه إلَّا بالسُّلوب لم يثبتوا في الحقيقة إلهًا محمودًا، بل ولا

---

(١) **قالــ الإمـام ابن خزيمة** رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «التوحيد» (٢٣/ ٣): ورؤية الله -جلَّ في علاه- ثبتت بالكتاب وبالسنة وإجماع أهل السنة، وأيضًا بالنظر والأثر...**إلى أن قال:** والرؤية تختلف بالدرجة، فمنهم من يرى الله -جل وعلا- بكرة وعشيًّا، ومنهم من يراه -جلَّ وعَلَا- كل أسبوع، ومنهم من يراه في الأعياد فقط، أو في الجمعة فقط، ويراه النساء في الأعياد فقط، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية على التفصيل الذي قلناه.

موجودًا[١]، وكذلك مَنْ شاركهم في بعض ذلك، **كالذين قالوا** [-وهم الأشاعرة-]: إنَّه لا يتكلم، أو لا يُرى، أو ليس فوق العالم، أو لم يستوِ على العرش، **ويقولون**: ليس بداخل العالم ولا خارجه، ولا مباين للعالم [-أي: منفصلًا عنه-] ولا مُحايث [-أي: مُدَاخِل-] له؛ إذ هذه الصفات يمكن أن يوصف بها المعدوم، وليست هي مستلزمةً صفة ثبوت، **ولهذا**[٢] **قال محمود بن سُبُكْتَكِينَ**[٣] **لَمِنِ ادَّعَى** [-وهو ابن فَوْرَك الأشعري-] **ذلك في الخالق**: مَيِّزْ لنا بين هذا الرب الذي تثبته وبين المعدوم. وكذلك كونه لا يتكلم، أو لا ينزل ليس في ذلك صفةُ مدحٍ ولا كمالٍ، بل هذه الصفات فيها تشبيه له بالمنقوصات أو المعدومات، فهذه الصفات منها ما لا يتَّصف به إلَّا المعدوم، ومنها ما لا

---

(١) **قال الإمام ابن أبي العز الحنفي** رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح الطحاوية» (١/ ٧٠): وَهَذَا النَّفْيُ الْمُجَرَّدُ -مَعَ كَوْنِهِ لَا مَدْحَ فِيهِ- فِيهِ إِسَاءَةُ أَدَبٍ؛ **فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ لِلسُّلْطَانِ**: أَنْتَ لَسْتَ بِزَبَّالٍ وَلَا كَسَّاحٍ وَلَا حَجَّامٍ وَلَا حَائِكٍ! لَأَدَّبَكَ عَلَى هَذَا الْوَصْفِ وَإِنْ كُنْتَ صَادِقًا، **وَإِنَّمَا تَكُونُ مَادِحًا إِذَا أَجْمَلْتَ النَّفْيَ، فَقُلْتَ**: أَنْتَ لَسْتَ مِثْلَ أَحَدٍ مِنْ رَعِيَّتِكَ، أَنْتَ أَعْلَى مِنْهُمْ وَأَشْرَفُ وَأَجَلُّ، فَإِذَا أَجْمَلْتَ فِي النَّفْيِ أَجْمَلْتَ فِي الْأَدَبِ.

(٢) يعني: من أجل أنَّ هذه الصفات السلبية لا تنطبق إلَّا على المعدوم.

(٣) **قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة** رَحِمَهُ اللَّهُ في «منهاج السنة» (٣/ ٤٣٠): كَانَ مِنْ خِيَارِ الْمُلُوكِ وَأَعْدَلِهِمْ، وَكَانَ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ قِيَامًا عَلَى أَهْلِ الْبِدَعِ لَاسِيَّمَا الرَّافِضَةُ، فَإِنَّهُ كَانَ قَدْ أَمَرَ بِلَعْنَتِهِمْ وَلَعْنَةِ أَمْثَالِهِمْ فِي بِلَادِهِ، وَكَانَ الْحَاكِمُ الْعُبَيْدِيُّ بِمِصْرَ كَتَبَ إِلَيْهِ يَدْعُوهُ فَأَحْرَقَ كِتَابَهُ عَلَى رَأْسِ رَسُولِهِ، وَنَصَرَ أَهْلَ السُّنَّةِ نَصْرًا مَعْرُوفًا. اهـ

وقال العلامة العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: كان أميرًا على الهند وما والاها من قِبَل السُّلطان العبَّاسي القادر بالله. كان فصيحًا جيِّدًا بليغًا محبًّا لأهل العلم وأهل الحديث، [وقد جَرَت المناظرةُ المذكورةُ أمامَه بين ابنِ الهَيْصَم وابنِ فَوْرَك، وكان محمود يُجِلُّ ابنَ الهَيْصَم]. وُلِدَ سنة: (٣٦١)، وتوُفِّيَ سنة: (٤٢١). اهـ من شرح «العقيدة التدمرية» (٢٠٥) بتصرف.

يتَّصف به إلا الجماد أو النَّاقص، **فمن قال**: لا هو مباين للعالم ولا مداخل للعالم، **فهو بمنزلة من قال**: لا هو قائم بنفسه ولا بغيره، ولا قديم ولا مُحْدَث، ولا متقدِّم على العالم ولا مقارن له، [أي: ليس ثَمَّتَ إله، وهو قول الباطنية]، **ومن قال** [-وهم الجهمية والمعتزلة-]: إنَّه ليس بحيٍّ ولا سميع ولا بصير ولا متكلِّم لزمه أن يكون ميِّتًا أَصَمَّ أَعْمَى أَبْكَمَ.

فإن قال: **العَمَى**: عَدَمُ البصر عمَّا من شأنه أن يقبل البصر، وما لا يقبل البصر -كالحائط [(الجدار)]- لا يقال له أعمى ولا بصير [-وهذا تَقَابُل المَلَكَة والعَدَم-] **قيل له**: هذا اصطلاح اصطلحتموه [لا ينفي الحقيقة العِلميَّة]، وإلَّا فما يوصف بعدم الحياة والسمع والبصر والكلام يمكن وصفُهُ بالموت والصَّمَم والعَمَى والخَرَس والعُجْمَة. **وأيضًا**: فكل موجود يقبل الاتصاف بهذه الأمور ونقائضها، فإنَّ الله قادر على جعل الجماد حيًّا، كما جعل عصى موسى حيَّةً ابتلعت الحبال والعصي. **وأيضًا**: فالذي لا يقبل الاتصاف بهذه الصفات أعظم نقصًا ممن يقبل الاتصاف بها مع اتصافه بنقائضها، فالجماد الذي لا يوصف بالبصر ولا العمى ولا الكلام ولا الخرس أعظم نقصًا من الحي الأعمى الأخرس.

فإذا قيل: إنَّ الباري ﷻ لا يمكن اتصافه بذلك، كان في ذلك مِنْ وصفه بالنقص أعظم مما إذا وصف بالخرس والعمى والصمم ونحو ذلك، مع أنَّه إذا جُعِلَ غير قابل لهما كان تشبيهًا له بالجماد الذي لا يقبل الاتصاف بواحد منهما، وهذا تشبيه بالجمادات، لا بالحيوانات، فكيف ينكر من قال ذلك على غيره ما يزعم أنه تشبيه بالحي؟! **وأيضًا**: فنفس نفي هذه الصفات نقصٌ كما أنَّ إثباتها كمالٌ، فالحياة من حيث هِيَ [-أي: حقيقتها-] هِيَ -مع قطع النظر عن تعيين

الموصوف بها- صفةُ كمالٍ، وكذلك العلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والفعل ونحو ذلك. وما كان صفة كمال فهو ﷻ أحقُّ بأن يتَّصف به من المخلوقات، فلو لم يتصف به مع اتصاف المخلوق به لكان المخلوقُ أكملَ منه.

وَاعْلَمْ: أنَّ الجهميَّةَ المحضةَ [وهم غلاة الغلاة] -كالقرامطةِ ومَنْ ضَاهَاهُمْ- ينفون عنه تعالى اتصافه بالنقيضين **حتَّى يقولوا:** ليس بموجودٍ ولا ليس بموجود، ولا حيٍّ ولا ليس بحي، **ومعلومٌ:** أنَّ الخلوَّ عن النقيضين ممتنع في بدائه العقول، كالجمع بين النقيضين. وآخرون وصفوه بالنفي فقط، **فقالوا:** ليس بحيٍّ ولا سميع ولا بصير، وهؤلاء [الجهمية] أعظم كفرًا من أولئك من وجهٍ، وأولئك أعظم كفرًا من هؤلاء من وجهٍ، **فإذا قيل لهؤلاء:** هذا يستلزم وصفَهُ بنقيضِ ذلك، كالموت والصَّمَم والبَكَم، **قالوا:** إنما يلزم ذلك [النقص] لو كان قابلًا لذلك، وهذا الاعتذار يزيد قولهم فسادًا.

وكذلك من ضاهى [-أي: شابه-] هؤلاء [الباطنية الفلاسفة] -**وهم الذين يقولون:** ليس بداخل العالم ولا خارجه- **إذا قيل لهم:** هذا ممتنع في ضرورة العقل، كما إذا قيل: ليس بقديم ولا مُحدَثٍ، ولا واجب ولا ممكن، [أي: لا خالق ولا مخلوق]، ولا قائم بنفسه ولا قائم بغيره، **قالوا:** هذا إنما يكون إذا كان قابلًا لذلك، والقبول إنما يكون من المتحيِّز[1]، فإذا انتفى التحيُّز

(١) **التَّحَيُّز:** هو الوقوع في الحِيَز، **والمراد به عند المتكلمين:** هو الفراغ المتوهم الذي يشغله شيء ممتد كالجسم، أو غير الممتد كالجوهر الفرد، وهو أعم من المكان عندهم؛ **فإنَّ المكان:** هو البعد الذي يشغله الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي. وهو لفظٌ مجمَلٌ مبتَدَعٌ لم يأتِ لا في كتاب ولا سُنَّة، **وحقيقته:** كون الشيء في الشيء، وقد يُطلَق ويراد به عكسُه، أي: كون الشيء بائنًا عن التحيُّز، وهذا حقٌّ بالنسبة لله ﷻ، لكن ليس هذا مرادهم، وإنما أرادوا بذلك نفيَ الصِّفات، وهذا عين التعطيل.

انتفى قبول هذين النقيضين، **فيقال لهم**: عِلْمُ الخلق بامتناع الخلو من هذين النقيضين هو عِلْمٌ مطلَقٌ لا يُستَثْنَى منه موجودٌ، والتحيُّز المذكور إن أريد به كون الأحياز [(الأَمْكِنَة)] الموجودة تحيط به فهذا هو الداخل في العالم، وإن أريد به أنَّه منحازٌ عن المخلوقات -أي: مباين لها متميِّزٌ عنها- فهذا هو الخروج، فالمتحيز يُرَادُ به تارة: ما هو داخل العالم، وتارةً: ما هو خارج العالم، فإذا قيل: ليس بمتحيِّز، كان معناه: ليس بداخل العالم ولا خارجه، فَهُمْ غيَّروا العبارة؛ لِيُوهِمُوا مَنْ لا يَفْهَم حقيقة قولهم أنَّ هذا معنًى آخرُ، وهو المعنى الذي عُلِمَ فسادُهُ بضرورة العقل، كما فعل أولئك [-أي: الجهمية-] في قولهم: ليس بحي ولا ميِّت، ولا موجود ولا معدوم، ولا عالم ولا جاهل.

الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ: «أَنَّ مَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ عَنْ رَبِّهِ ﷻ [مَعْنًى مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ] فَإِنَّه يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ، سَوَاءٌ عَرَفْنَا مَعْنَاهُ أَمْ لَمْ نَعْرِفْ؛ لِأَنَّهُ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ»، فما جاء في الكتاب والسُّنَّة وجب على كلِّ مؤمنٍ الإيمانُ به وإن لم يفهم معناه، وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها، مع أنَّ هذا البابَ يوجد عامَّتُه [-أي: جميعه-] منصوصًا في الكتاب والسُّنَّة متَّفَقًا عليه بين سلف الأمة.

وما تنازع فيه المتأخرون نفيًا وإثباتًا فليس [واجبًا] على أحدٍ -بل ولا [يُشرَعُ] له- أن يوافقَ أحدًا على إثبات لفظٍ أو نفيِهِ حتى يعرف مراده، فإن أراد حقًا قُبِلَ، وإن أراد باطلًا رُدَّ، وإن اشتمل كلامه على حقٍّ وباطلٍ لم يُقبَل مطلقًا ولم يُرَد جميعُ معناه، بل يُوقَف اللَّفظُ ويُفسَّر المعنى، كما تنازع الناس في (الجهة) و(التَّحَيُّز) وغير ذلك، **فلفظ (الجهة) قد يُرادَ به**: شيءٌ موجودٌ غيرُ الله، فيكون مخلوقًا كما إذا أُرِيدَ بـ(الجهة) نفسُ العرش أو نفسُ السمواتِ، **وقد يُرَادُ به**: ما

ليس بموجودٍ غير الله تعالى، كما إذا أريد بـ(الجهة) ما فوق العالَم، **ومَعْلُومٌ**: أنَّه ليس في النَّصِّ إثباتُ لفظِ (الجهة) ولا نفيُه، كما فيه إثبات (العُلُو) و(الاستِوَاء) و (الفَوْقِيَّة) و(العروج إليه) ونحو ذلك.

وَقَدْ عُلِمَ: أنَّ ما ثَمَّ موجودٌ إلَّا الخالق والمخلوق، والخالق مُبَايِنٌ للمخلوق ﷻ، ليس في مخلوقاته شيءٌ من ذاته، ولا في ذاته شيءٌ من مخلوقاته، **فيُقَالُ لمن نَفَى الجِهَةَ**: أتريد بـ(الجهة) أنَّها شيءٌ موجودٌ مخلوقٌ؟ فالله ليس داخلًا في المخلوقات، أم تريد بـ(الجهة) ما وراء العالم؟ فلا ريب أنَّ اللهَ فوقَ العَالَمِ بَائِنٌ من المخلوقات. **وكذلك يقال لمن قال: (إن الله في جهة)**: أتريد بذلك أنَّ الله فوق العالَمِ، أو تريد به أنَّ الله داخلٌ في شيء من المخلوقات؟ فإن أردت الأول فهو حقٌّ، وإن أردت الثانيَ فهو باطلٌ.

وكذلك لفظُ (المُتَحَيِّز) [-وهو محل تنازع المتأخرين-]: إن أَرَادَ به أنَّ الله تحُوزُه المخلوقات فالله أعظمُ وأكبرُ، بل قد وَسِعَ كرسيُّه السمواتِ والأرضَ، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[الزمر:٦٧]، وقد ثبت في الصِّحَاحِ عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**يَقْبِضُ اللهُ الْأَرْضَ وَيَطْوِي السَّمَوَاتِ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَيْنَ مُلُوكُ الْأَرْضِ؟**[(١)]»، وفي حديث آخر: «**وَإِنَّهُ لَيَدْحُوهَا كَمَا يَدْحُو الصِّبْيَانُ بِالْكُرَةِ**[(٢)]» [بتخفيف الرَّاء]، وفي حديث ابن عباسٍ رضي الله عنهما: «**مَا**

---

(١) **متفق عليه:** البخاري: (٤٨١٢)، ومسلم: (٢٧٨٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) **ضعيف:** أخرجه الطبري في «تفسيره» من طريق سلمة بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وهو منقطعٌ، ومع ذلك في سنده أسامة بن زيد العدوي، وهو ضعيف. **ومعنى (يدحو)**: أي: يرمي به ويدفعه.

السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرَضُونَ السَّبْعُ وَمَا فِيهِنَّ فِي يَدِ الرَّحْمَنِ إِلَّا كَخَرْدَلَةٍ فِي يَدِ أَحَدِكُمْ»[(١)]، وإن أراد به أنَّه مُنحَازٌ عن المخلوقات -أي: مُبَايِنٌ لها مُنْفَصِلٌ عَنْهَا لَيْسَ حَالًّا فِيهَا- فهو -سبحانه- **كما قال أئمة السنة:** فَوْقَ سَمَوَاتِهِ على عرشه بَائِنٌ من خلقه.

الْقَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ[(٢)]: **إذا قال القائل:** ظَاهِرُ[(٣)] النُّصوصِ مُرَادٌ، أو ظاهرها ليس بمراد، **فإنه يقال: لفظ (الظاهر) فيه إجمالٌ**[(٤)] **واشتراكٌ**: فإن كان القائل يعتقد أنَّ ظاهرَها التمثيلُ بصفات المخلوقين أو ما هو من خصائصهم فلا ريب أنَّ هذا غيرُ مراد، ولكنَّ السلفَ والأئمةَ لم يكونوا يُسَمُّون هذا (ظاهرًا)، ولا يَرْتَضُونَ أن يكون ظاهرُ القرآنِ والحديثِ كفرًا وباطلًا[(٥)]، والله ﷻ أَعْلَمُ وأَحْكَمُ من أن يكون كلامُهُ الذي وصف به نفسَه لا يظهرُ منه إلَّا ما هو كفرٌ وضلالٌ.

---

(١) **حسن:** أخرجه عبد الله بن أحمد في «السُّنَّة» (٢/ ٤٧٦) بسندٍ حسن.

(٢) وهي متمِّمة للقاعدة السابقة.

(٣) **المراد بظاهر الكلام:** هو المعنى الذي يتبادر إلى الذهن ويسبق إلى الأفهام. أو هو المعنى الراجح من الكلام. **ويُراعَى في معرفته أمور: منها: ١- دلالة اللفظ. ٢- دلالة السياق. ٣- حال المتكلم. ٤- سائر القرائن المُحتَفَّة.** «شرح التدمرية» للخميس (٢٣٧).

(٤) **قال العِمْرِيطِيُّ** رَحِمَهُ اللَّهُ:

مَا كَانَ مُحْتَاجًا إِلَى بَيَانِ ... فَمُجْمَلٌ، وَضَابِطُ الْبَيَانِ

إِخْرَاجُهُ مِنْ حَالَةِ الْإِشْكَالِ ... إِلَى التَّجَلِّي وَاتِّضَاحِ الحَالِ

(٥) **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (٣٣/ ١٧٥): فَلَفْظَةُ (الظَّاهِرِ) قَدْ صَارَتْ مُشْتَرَكَةً؛ فَإِنَّ الظَّاهِرَ فِي الْفِطَرِ السَّلِيمَةِ وَاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ وَالدِّينِ الْقَيِّمِ وَلِسَانِ السَّلَفِ غَيْرُ الظَّاهِرِ فِي عُرْفِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ.

وَالَّذِينَ يَجْعَلُونَ ظَاهِرَهَا ذَلِكَ يَغْلَطُونَ مِنْ وَجْهَيْنِ: تارةً يَجْعَلُونَ المعنى الفاسدَ ظاهرَ اللَّفظ، حتى يجعلوه مُحْتَاجًا إلى تأويلٍ يخالِفُ الظاهر، ولا يكون كذلك، وتارةً يَرُدُّونَ المعنى الحقَّ الذي هو ظاهر اللَّفظ؛ لاعتقادهم أنَّه باطلٌ[(١)]، **فالأول**: كما قالوا في قوله: **«عَبْدِي جُعْتُ فَلَمْ تُطْعِمْنِي...»**[(٢)] الحديث، وفي الأثرِ الآخَرِ: **«الحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللهِ فِي الْأَرْضِ، فَمَنْ صَافَحَهُ وَقَبَّلَهُ فَكَأَنَّمَا صَافَحَ اللهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ»**[(٣)]، وَقَوْلِهِ: **«قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ**

---

(١) **قال الإمام ابن أبي العز** رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح الطحاوية» (١/ ٢٥٦): **وَيَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ**: أَنَّ المَعْنَى الفَاسِدَ الْكُفْرِيَّ لَيْسَ هُوَ ظَاهِرَ النَّصِّ وَلَا مُقْتَضَاهُ، وَأَنَّ مَنْ فَهِمَ ذَلِكَ مِنْهُ فَهُوَ لِقُصُورِ فَهْمِهِ وَنَقْصِ عِلْمِهِ، وَإِذَا كَانَ قَدْ قِيلَ فِي قَوْلِ بَعْضِ النَّاسِ:

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا ... وَآفَتُهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ

وَقِيلَ:

عَلَيَّ نَحْتُ الْقَوَافِي مِنْ أَمَاكِنِهَا ... وَمَا عَلَيَّ إِذَا لَمْ تَفْهَمِ الْبَقَرُ

فَكَيْفَ يُقَالُ فِي قَوْلِ اللهِ الَّذِي هُوَ أَصْدَقُ الْكَلَامِ وَأَحْسَنُ؟!.

(٢) رواه مسلم برقم: (٢٥٦٩)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: **«اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي»**.

(٣) **صحيح**: أخرجه أبو بكر بن خلاد في «الفوائد» (١/ ٢٢٤/ ٢)، وابن عدي (١٧/ ٢)، وابن بشران في «الأمالي» (٢/ ٣/ ١)، والخطيب (٦/ ٣٢٨)، وعنه ابن الجوزي في «الواهيات» (٢/ ٨٤/ ٩٤٤)، من طريق إسحاق بن بشر الكاهلي، حدثنا: أبو معشر المدائني، عن محمد بن المنكدر، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا. ذكره الخطيب في ترجمة الكاهلي هذا، **وقال**: يَروِي عن مالك وغيره من الرُّفَعَاء أحاديث منكرة. ثم ساق له هذا الحديث، ثم روى تكذيبه عن أبي بكر بن أبي شيبة، وقد كذَّبه. «الضعيفة» (١/ ٣٩٠). **قلت**: وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» من طريق ابن جريج، عن محمد بن عباد، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا موقوفًا، ورجاله ثقات، وابن جريج ثقة مدلس، وقد عنعن، إلَّا أنَّه صرَّح بالتحديث عند ابن أبي عمر العدني رَحِمَهُ اللَّهُ كما في «المطالب العالية» للحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ، **وعلى هذا**: فالأثر صحيحٌ موقوفًا منكرٌ مرفوعًا.

الرَّحْمَنِ»[(١)]، **فقالوا**: قَدْ عُلِمَ أَنْ ليس في قلوبنا أصابعُ الحقِّ، **فيقال لهم** [عن المسائل الثَّلاث]: لَوْ أَعْطَيْتُمُ النُّصُوصَ حَقَّها من الدلالة لَعَلِمْتُمْ أنَّها لا تدلُّ إلَّا على حقٍّ:

أَمَّا الحَدِيثُ الْوَاحِدُ: فقوله: **«الحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللهِ فِي الْأَرْضِ، فَمَنْ صَافَحَهُ وَقَبَّلَهُ فَكَأَنَّمَا صَافَحَ اللهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ»** صَرِيحٌ في أنَّ الحجر الأسود ليس هو صفةً لله، ولا هو نفس يمينه؛ لأنَّه [مُقَيَّدٌ حَيْثُ] قال: **«يَمِينُ اللهِ فِي الْأَرْضِ»**، وقال: **«فَمَنْ قَبَّلَهُ وَصَافَحَهُ فَكَأَنَّمَا صَافَحَ اللهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ»**، **ومَعْلُومٌ**: أنَّ المشبَّهَ ليس هو المشبَّهَ بِهِ، ففي نَصِّ الحَدِيثِ بيانُ أنَّ مستلمَهُ ليس مصافحًا لله، وأنه ليس هو نفسَ يمينه، فكيف يُجْعَل ظاهرُهُ كفرًا، وأنه مُحتَاجٌ إلى التأويل، مَعَ أنَّ هذا الحديث إنَّما يُعرَفُ عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما؟!.

وَأَمَّا الحَدِيثُ الْآخَرُ: فهو في **«الصحيح»** مفسَّرًا: **«يَقُولُ اللهُ: عَبْدِي جُعْتُ فَلَمْ تُطْعِمْنِي»**، فيقول: ربِّ كيف أطعمك وأنت رب العالمين؟!، فيقول: **«أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِيَ فُلَانًا جَاعَ؟ فَلَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي، عَبْدِي مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي»**، فيقول: ربِّ كيف أعودك وأنت رب العالمين؟!، فيقول: **«أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِيَ فُلَانًا مَرِضَ؟ فَلَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ»**. وهذا صريحٌ في أنَّ الله سبحانه وتعالى لم يَمْرَضْ ولم يَجُعْ، ولكن مَرِضَ عبدُه وجَاعَ عبدُه، فجعل جوعَه جوعَه، ومرضَهُ مرَضَهُ، مفسِّرًا ذلك بأنك **«لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي، وَلَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ»**، فلم يبق في الحديث لفظٌ يحتاج إلى تأويل.

---

(١) رواه مسلم برقم: (٢٦٥٤)، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما بلفظ: **«قُلُوبُ بَنِي آدَمَ كُلُّهَا»**.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»: فإنَّه ليس في ظاهره: أن القلب مُتَّصِلٌ بالأصابع، ولا مماسٌّ لها، ولا أنَّها في جوفه، ولا في قول القائل: (هذا بَيْنَ يدَيَّ) ما يقتضي مباشرتَه ليديه، وإذا قيل: ﴿وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾[البقرة:١٦٤] لم يقتضِ أن يكون مُمَاسًّا للسماء والأرض، ونظائر هذا كثيرة.

وَمِمَّا يُشْبِهُ هَذَا الْقَوْلَ: أن يُجعَل اللَّفظُ نظيرًا لِمَا ليس مثلَه، كما قيل في قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[ص:٧٥]، فقيل: هو مثل قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾[يس:٧١]، فهذا ليس مثلَ هذا؛ لأنه هنا أضاف الفعل إلى الأيدي، فصار شبيهًا بقوله: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى:٣٠]، وهناك أضاف الفعل إليه، فقال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ﴾، ثم قال: ﴿بِيَدَيَّ﴾، **وأيضًا**: فإنه هناك ذكر نفسَه المُقَدَّسةَ بصيغة المفرد، وفي اليدين ذكرَ لفظَ التثنية، كما في قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[المائدة:٦٤]، وهُنَا أضاف الأيدي إلى صيغة الجمع، فصار كقوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾[القمر:١٤].

وهذا في الجمع نظير قوله: ﴿بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾[الملك:١]، و﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عمران:٢٦] في المفرد، فالله ﷻ يذكر نفسه تارةً بصيغة المفرد مظهرًا أو مضمرًا، وتارةً بصيغة الجمع، كقوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾[الفتح:١]، وأمثال ذلك، ولا يذكر نفسه بصيغة التثنية قَطُّ؛ لأنَّ صيغة الجمع تقتضي التعظيم الذي يستحقُّه، وربَّما تدلُّ على معاني أسمائه، وأمَّا صيغة التثنية فتدلُّ على العدد المحصور[1]، وهو مقدَّسٌ عن ذلك، فلو قال: (ما منعك أن تسجد لما

---

(١) وفي هذا رَدٌّ على أهل الأهواء؛ فإنَّ لفظ التثنية إذا أُطلِق لا يَنطَبِقُ إلَّا على اثنَين، أي: على حقيقته، بخلاف الجمع فإنَّه قد يُطلَق ويراد به التعظيمُ، وهذا بإجماع أهل العربيَّة.

خَلَقَتْ يَدِي) كان كقوله: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾، وهو نظير قوله: ﴿بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ و﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾، ولو قال: (خَلَقْتُ بِيَدِيَ) -بصيغة الإفراد- لكان مفارقًا له، فكيف إذا قال: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ بصيغة التثنية؟! هذا مع دلالة الأحاديثِ المستفيضةِ [(المشهورة)] -بل المتواترةِ- وإجماعِ سلفِ الأُمَّةِ على مثلِ ما دلَّ عليه القرآن، كما هو مبسوط في موضعه، مثل قوله: «**الْمُقْسِطُونَ عِنْدَ اللهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ -وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ- الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا**»[(١)]، وأمثال ذلك[(٢)].

---

(١) رواه مسلم برقم: (١٨٢٧)، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٢) **قال العلامة ابن القيم** رحمه الله في «الصواعق المرسلة» (١/ ٢٦٨): **لفظ (اليد) جاء في القرآن على ثلاثة أنواع**: مفردًا، ومُثنًّى، ومجموعًا، **فالمفرد كقوله**: ﴿بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك:١]، **والمُثنَّى كقوله**: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[ص:٧٥]، **والمجموع كقوله**: ﴿عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يس:٧١]، فحيث ذَكَر (اليد) مُثنَّاةً أضاف الفعل إلى نفسه بضمير الإفراد وعدَّى الفعل بالباء إليهما، فقال: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، وحيث ذكرها مجموعةً أضاف العمل إليها ولم يُعَدِّ الفعل بالباء، فهذه ثلاثة فروق، فلا يحتمل: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ من المجاز ما يحتملُهُ: ﴿عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾؛ فإنَّ كلَّ أحد يفهم من قوله: ﴿عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ ما يفهمه من قوله: (عملنا) و(خلقنا)، كما يفهم ذلك من قوله: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾[الشورى:٣٠]، وأمَّا قوله: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾: فلو كان المراد منه مجرَّد الفعل لم يكن لذكر (اليد) -بَعدَ نسبة الفعل إلى الفاعل- معنًى، فكيف وقد دخلت عليها الباء؟! فكيف إذا ثُنِّيَتْ؟!.

وسِرُّ الفَرْقِ: أنَّ الفعل قد يُضَافُ إلى يد ذي اليد، والمراد الإضافة إليه، كقوله: ﴿بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾[الحج:١٠]، ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾[الشورى:٣٠]، وأمَّا إذا أضيف إليه الفعلُ ثُمَّ عُدِّي بالباء إلى يَدِه مُفرَدةً أو مُثنَّاةً فهو ما باشرته يدُهُ، **ولهذا قال عبد الله بن عمرو**: «**إِنَّ اللهَ لَمْ يَخْلُقْ بِيَدِهِ إِلَّا ثَلَاثًا: خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ، وَغَرَسَ جَنَّةَ الْفِرْدَوْسِ بِيَدِهِ**»، وذَكَر الثَّالِثَة، فلو كانت اليد هي القدرة لم يكن لها اختصاصٌ بذلك، ولا كانت لآدم فضيلةٌ بذلك على شيء مما خُلِق بالقدرة...إلى آخر كلامه رحمه الله.

وإن كان القائلُ يعتقد أنَّ ظاهرَ النصوصِ المتنازَعِ في معناها من جنسِ ظاهرِ النصوصِ المتَّفَقِ على معناها، والظاهر هو المراد في الجميع؛ فإنَّ الله تعالى لَـمَّا أخبر أنَّه بكلِّ شيءٍ عليم، وأنَّه على كل شيءٍ قدير، واتفق أهلُ السُّنَّةِ وأئمةُ المسلمين على أنَّ هذا على ظاهره، وأنَّ ظاهرَ ذلك مُرادٌ كان من المعلوم أنَّهم لم يريدوا بهذا الظاهر أن يكون علمُه كعلمنا، وقدرتُه كقدرتِنَا، وكذلك لَـمَّا اتفقوا على أنه حيٌّ حقيقةً، عالمٌ حقيقةً، قادرٌ حقيقةً، لم يكن مرادُهُم أنَّه مثلُ المخلوق الذي هو حيٌّ عليمٌ قديرٌ، فكذلك إذا قالوا في قوله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة:٥٤]، ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾[البينة:٨]، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[الأعراف:٥٤]: إنَّه على ظاهره لم يقتضِ ذلك أن يكون ظاهرُه استواءً كاستواء المخلوق، ولا حبًّا كحبِّه، ولا رضًا كرضاه.

فإن كان المستَمِعُ يظُنُّ أنَّ ظاهر الصفات تماثل صفات المخلوقين لَزِمَهُ أن لا يكون شيءٌ من ظاهر ذلك مرادًا، وإن كان يعتقد أنَّ ظاهرها هو ما يليق بالخالق ويختصُّ به لم يكن له نفيُ هذا الظاهر ونفيُ أن يكون مرادًا إلَّا بدليلٍ يَدُلُّ على النَّفي، وليس في العقل ولا في السمع ما ينفي هذا [-أي: ظاهر النصوص الذي نفوه-] إلَّا من جنس ما ينفي به سائر الصفات [التي أثبتوها]، فيكون الكلام في الجميع واحدًا[1].

---

(١) **قال العلامة ابن القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ -كما في «مختصر الصواعق» (٤٠٠)-: وأمَّا كون بعض الصفات يستلزم التشبيه والتجسيم، وبعضها لا يستلزمه فهذا غيرُ معقولٍ ولا معلومٍ بصورةٍ ولا نَظَرٍ ولا نَصٍّ ولا قِيَاس. **وقال العلامة العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح العقيدة التدمرية» (٢٤١): بهذا تقرَّرَتْ هذه القاعدة العظيمة، وهي أن يقال: هل ظاهر النصوص في صفات الله تعالى مُرادٌ أم غير مُرادٍ؟ **وخلاصة الجواب أن نقول:** إن أُريدَ=

وبيان هذا: أنَّ صفاتِنَا منها ما هي أعيانٌ وأجسام وهي أبعاض لنا، كالوجه واليد، ومنها ما هي معان وأعراضٌ[(١)] وهي قائمة بنا، كالسمع والبصر والكلام والعلم والقدرة. **ثُمَّ إِنَّ مِنَ المَعْلُومِ:** أنَّ الرَّبَّ لَمَّا وصف نفسه بأنَّه حيٌّ عليمٌ قديرٌ لم يَقُلِ المسلمون: إنَّ ظاهر هذا غيرُ مراد؛ لأنَّ مفهوم ذلك في حقِّه مثلُ مفهومِهِ في حقِّنا، فكذلك لَمَّا وصف نفسه بأنَّه خلق آدم بيديه لم يوجب ذلك أن يكون ظاهرُه غيرَ مرادٍ؛ لأنَّ مفهوم ذلك في حقِّه كمفهومه في حقنا، بل صفة الموصوف تناسبه، فإذا كانت نفسُهُ المُقَدَّسَةُ ليست مثلَ ذواتِ المخلوقين فصفاته كذاته ليست مثلَ صفات المخلوقين، ونسبةُ صفة المخلوق إليه كنسبةِ صفة الخالق إليه، وليس المنسوب كالمنسوب، ولا المنسوب إليه كالمنسوب إليه، كما قال النبي ﷺ: **«تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ»**[(٢)]، فشبَّه الرؤية بالرؤية، لا المرئي بالمرئي، وهذا يتبيَّن بـ:

= بالظاهر -أو إن كان القائل يفهم- أنَّ ظاهرها معنًى يليق بالله فالظاهر مُرادٌ، وإن كان يفهم أن ظاهرها معنًى لا يليق بالله فالظاهر ليس مرادًا.

(١) **وقولهم: (أعراض)**: يريدون بذلك الصفات المعنوية، وهي من الألفاظ المجملة. **قال العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ: (مَعَانٍ): ضدُّ (أعيان)، و(**أعراضٌ**): ضدُّ أجسام.

(٢) **متفق عليه:** البخاري: (٥٥٤)، مسلم: (٦٣٣)، من حديث جرير بن عبد الله البجلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: **«إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ...»**.

والأدلة الدالَّة على رؤية الله عَزَّوَجَلَّ من الكاب والسنة كثيرة، سواء دلَّت الرؤية أو اللُّقيا، كقوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ﴾[الكهف:١١٠]، وقوله: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌۚ﴾ [الأحزاب:٤٤]. **قال الشيخ صالح آل الشيخ** حَفِظَهُ اللَّهُ في «شرح الطحاوية» (١/ ١٣٤): **قال ثَعْلَبْ** -وهو من علماء اللغة المبرزين العارفين-: **أجمع أهل اللغة على أنَّ اللُّقْيَا هاهنا هي الرؤية**، وذلك لأنَّه لا يمكن ملاقاةٌ وتحيَّةٌ وخطابٌ باللغة إلَّا برؤية، والأدلة=

الْقَاعِدَة الرَّابِعَة: وهي أنَّ كثيرًا من النَّاس يَتَوَهَّم في بعضِ الصفاتِ [-كما عند الكُلَّابيَّة وقدماء الأشاعرة الذين ينفون الصفات الاختيارية الفعلية-] أو في كثيرٍ منها، أو[(١)] أكثرِها، أو كُلِّها [-وهم المعتزلة والجهمية-] أنَّها تُماثِل صفاتِ المخلوقين، ثُمَّ يريد أن ينفي ذلك الذي فهمه فيقع في أربعة أنواع من المحاذير: **أَحَدُهَا:** كونه مثَّل ما فَهِمَه من النصوص بصفات المخلوقين، وظَنَّ أنَّ مدلولَ النصوص هو التمثيلُ. **الثاني:** أنَّه إذا جَعَلَ ذلك [التمثيل] هو مفهومَهَا [-أي: النصوص-] وعطَّله بَقِيَتِ[(٢)] النصوصُ معطَّلَةً عمَّا دلَّت عليه من إثبات الصفات اللَّائقة بالله، فيبقى مع جنايته على النصوص وظنِّه السَّيِّئ الذي ظنَّه بالله ورسوله -حيث ظَنَّ أنَّ الذي يُفهَم من كلامهما هو التمثيلُ الباطلُ- قَدْ عَطَّل[(٣)] ما أودع الله ورسوله في كلامهما من إثبات الصفات لله والمعاني الإلهية اللَّائقة بجلال الله سبحانه. **الثالث:** أنَّه ينفي تلك الصفات عن الله بغير علم؛ فيكون معطِّلًا لما يستحقه الرَّبُّ تعالى. **الرابع:** أنَّه يصف الرَّبَّ بنقيض تلك الصفات من صفات الأموات والجمادات، أو صفات المعدومات، فيكون قد عطَّل صفاتِ الكمال التي يستحقها الرَّبُّ تعالى، ومثَّله بالمنقوصات والمعدومات، وعطَّل النصوص عما دلَّت عليه من الصفات، وجعل مدلولَهَا هو التمثيلَ بالمخلوقات، فيَجمَع في الله وفي كلام الله بين التعطيل والتمثيل، فيكون ملحدًا في أسمائه وآياته.

= على ذلك متنوعة في كل دليل فيه ذكر الرؤية لله ﷻ أو فيه ذكر اللِّقاء، أو ما فُسِّرَ بالسُّنَّة برؤية الله ﷻ.

(١) (أو) هنا بمعنى: (بل).

(٢) وهذا جواب (إذا) الشَّرطيَّة.

(٣) وهذه جملة حالية من الضمير المستتر في قوله: (فيبقى).

مِثَالُ ذَلِكَ: أنَّ النصوص كلَّها دلَّت على وصف الإله بالعلو والفوقية على المخلوقات، واستوائه على العرش، **فأمَّا عُلُوُّهُ وَمُبَايَنَتُهُ لِلْمَخْلُوقَاتِ**: فيُعلَم بالعقل الموافق للسَّمع. **وَأَمَّا الِاسْتِوَاءُ عَلَى الْعَرْشِ**: فطريق العلم به هو السمع، وليس في الكتاب والسنة وصفٌ له بأنَّه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا مباينه ولا مداخله، فيظُنُّ المُتَوَهِّمُ أنَّه إذا وصف بالاستواء على العرش كان استواؤه كاستواء الإنسان على ظهور الفُلْكِ والأنعام، كقوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ * لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾[الزخرف:١٢-١٣]، فيتخيَّل أنَّه إذا كان مستويًا على العرش كان محتاجًا إليه كحاجة المستوي على الفُلْكِ والأنعام، فلو انخرقت السَّفينة لسقط المستوي عليها، ولو عَثَرَتِ الدَّابَّة لخَرَّ المستوي عليها، فقياس هذا: أنَّه لو عُدِمَ العرش لسقط الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ثُمَّ يريد -بزعمه- أن ينفي هذا، فيقول: ليس استواؤه بقعودٍ ولا استقرار[1]، ولا يعلَم أنَّ مُسَمَّى (القعود) و(الاستقرار) يُقَالُ فيه ما يُقَالُ في مُسَمَّى (الاستواء)، فإن كانت الحاجة داخلةً في ذلك فلا فرق بين الاستواء والقعود والاستقرار، وليس هو بهذا المعنى مستويًا ولا مستقرًّا ولا قاعدًا وإن لم يدخل في مُسَمَّى ذلك إلَّا ما يدخل في مُسَمَّى (الاستواء)، فإثبات أحدهما ونفي الآخر تحكُّم.

وَقَدْ عُلِمَ: أنَّ بين مُسَمَّى (الاستواء) و(الاستقرار) [-وهو التَّمَكُّن والثُّبُوت-] و(القعود) فروقًا معروفةً، **ولكن المقصود هنا**: أن يُعلَم خطأُ من

---

(١) **قال العلَّامة العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ: معروف أنَّ عندهم (استوى) بمعنى: (استولى)، وليس معنى: استقرَّ على عرشه، أو قعد عليه، وكلمة (قعد) وإن كانت وردت في أثر ضعيف بلفظ: (جلس على العرش) لكن هي أيضًا تنفر منها النفس؛ لأنَّه ليس مشهورًا، **والمشهور**: أنَّ الاستواء بمعنى العلو والاستقرار. «شرح العقيدة التدمرية» (٢٥٤).

ينفي الشيء مع إثبات نظيره، وكان هذا الخطأ من خطئه في مفهوم استوائه على العرش، حيث ظنَّ أنَّه مثلُ استواء الإنسان على ظهور الأنعام والفُلْك، وليس في اللفظ ما يدل على ذلك، [أي: المماثلة]؛ لأنَّه أضاف الاستواء إلى نفسه الكريمة كما أضاف إليها سائرَ أفعاله وصفاته، فذكر أنه خَلَقَ ثُمَّ استوى، كما ذكر أنه قَدَّر فهَدَى، وأنَّه بنى السماء بأَيْدٍ، وكما ذكر أنَّه مع موسى وهارون يسمع ويرى، وأمثال ذلك، فلم يذكر استواءً مطلقًا[(١)] يصلح للمخلوق، ولا عامًّا[(٢)] يتناول المخلوق، كما لم يذكر مثلَ ذلك في سائر صفاته، وإنما ذكر استواءً أضافه إلى نفسه الكريمة.

فلو قُدِّر -على وجه الفرض الممتنع- أنَّه هو مثلُ خلقه -تعالى الله عن ذلك- لكان استواؤه مثلَ استواء خلقه، أمَّا إذا كان هو ليس مماثلًا لخلقه -بل قد عُلِمَ أنَّه الغنيُّ عن الخلق، وأنَّه الخالقُ للعرش ولغيره، وأنَّ كلَّ ما سواه مفتقر إليه، وهو الغنيُّ عن كلِّ ما سواه، وهو لم يذكر إلا استواءً يخصُّه، لم يذكر استواءً يتناول غيرَه ولا يصلح له، كما لم يذكر في علمه وقدرته ورؤيته وسمعه وخلقه إلَّا ما يختص به- فكيف يجوز [-أي: يُمْكِنُ-] أن يُتَوَهَّم أنه إذا كان مستويًا على العرش كان محتاجًا إليه، وأنَّه لو سقط العرش لخَرَّ مَن عليه؟! سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علوًّا كبيرًا، هل هذا إلَّا جهلٌ محضٌ وضلالٌ مِمَّن فهم ذلك، أو توهَّمه، أو ظَنَّه ظاهرَ اللفظ ومدلولَه، أو جوَّز ذلك على ربِّ العالمين الغنيِّ عن الخلق؟ بل لو قُدِّر أنَّ جاهلًا فَهِم مثلَ هذا أو

---

(١) وهو ما يتناول الأفراد على سبيل البدل، كقولك: (أَكْرِمْ رَجُلًا)، فهذا عام يتناول جميع الجنس، فلو أُكرِمَ واحدٌ أغنى عن جميع الأفراد.

(٢) وهو ما يتناول جميع الأفراد، كقولك: (أَكْرِمْ كُلَّ رَجُلٍ)، فلزم من ذلك إكرام الجميع.

تَوَهَّمه لبُيِّن له أنَّ هذا لا يجوز، وأنَّه لم يدل اللفظ عليه أصلًا، كما لم يدل على نظائره في سائر ما وَصَفَ به الربُّ نفسَه، فلما قال ﷻ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ﴾[الذاريات:٤٧]، فهل يَتَوَهَّمُ مُتَوَهِّمٌ أنَّ بناءه مثل بناء الآدمي المحتاج الذي يحتاج إلى زُبُلٍ ومَجارفَ وأعوانٍ وضَرْبِ لَبِنٍ وجَبْلِ طِينٍ؟!

ثُمَّ قَدْ عُلِمَ: أنَّ الله تعالى خلق العالَمَ بعضَه فوق بعضٍ، ولم يجعل عالِيَه مفتقرًا إلى سافِلِهِ، فالهواء فوق الأرض وليس مفتقرًا إلى أن تحمله الأرض، والسحاب أيضًا فوق الأرض وليس مفتقرًا إلى أن تحمله، والسموات فوق الأرض وليست مفتقرةً إلى حمل الأرض لها، فالعليُّ الأعلى رَبُّ كلِّ شيءٍ ومليكُهُ إذا كان فوق جميع خلقه كيف يجب أن يكون محتاجًا إلى خلقه أو عرشه؟! أو كيف يستلزم علوُّه على خلقه هذا الافتقارَ وهو [-أي: الافتقار-] ليس بمستلزم في المخلوقات [التي بعضها فوق بعض]؟! **وَقَدْ عُلِمَ**: أنَّ ما ثبت لمخلوق من الغِنَى عن غيره فالخالق -سبحانه- أحقُّ به وأَوْلَى.

وكذلك قوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [الملك:١٦]: مَنْ تَوَهَّمَ أنَّ مقتضى هذه الآية أن يكون الله في داخل السموات فهو جاهلٌ ضالٌّ بالاتفاق، وإن كُنَّا إذا قلنا: إنَّ الشمس والقمر في السماء يقتضي ذلك؛ فإنَّ حرف (في) متعلِّقٌ بما قبله وما بعده[(١)]، فهو بحسب المضاف إليه[(٢)]، ولهذا يُفرَّق بين كون الشيء في المكان، وكونِ الجسم في الحَيِّز [-وهو الفراغ الذي يَملَؤُه الجسم-] وكون العَرَض في الجسم، وكون الوجه [-أي:

(١) **ومعنى هذا**: أنَّ حرف الجر يربط العاملَ بما بعده.

(٢) في بعض النسخ: (بحسب المضاف والمضاف إليه)، وما أثبتناه هو الأقرب، وإليه مال شيخنا أبو زرعة حَفِظَهُ اللهُ. **والمقصود بالإضافة هنا**: الإضافة المعنوية، لا النَّحْوِيَّة.

صورة الوجه-] في المِرْآةِ، وكون الكلام [-أي: الخط-] في الوَرَقِ؛ فإنَّ لكلِّ نوع من هذه الأنواع خاصيَّةً يتميَّز بها عن غيره، وإن كان حرف (في) مستعمَلًا في ذلك كلِّه، [إلَّا أنَّها مختلفة بحسب ما تضاف إليه]. **فلو قال قائل**: العرش في السماء أم في الأرض؟ **لقيل**: في السماء، **ولو قيل**: الجنة في السماء أم في الأرض؟ **لقيل**: الجنةُ في السماء، ولا يلزم من ذلك أن يكون العرش داخل السموات، بل ولا الجنة؛ فقد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنَّه قال: «**إِذَا سَأَلْتُمُ اللهَ الجَنَّةَ فَاسْأَلُوهُ الْفِرْدَوْسَ؛ فَإِنَّهَا أَعْلَى الجَنَّةِ وَأَوْسَطُ الجَنَّةِ، وَسَقْفُهَا عَرْشُ الرَّحْمَنِ**»[(١)]، فهذه الجنة سقفها -الذي هو العرش- فوق الأفلاك، [أي: السماوات]، مع أنَّ الجنة في السماء، والسماءُ يُرَادُ بِهِ العلو[(٢)]، سواء كان فوق الأفلاك أو تحتها، قال تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[(٣)][الحج:١٥]، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[-أي: السحاب-]﴿مَآءً طَهُورًا﴾[الفرقان:٤٨].

ولـمَّا كان قد استقرَّ في نفوس المخاطبين أنَّ الله هو العليُّ الأعلى، وأنَّه فوق كلِّ شيء كان المفهوم من قوله: ﴿مَن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾: أنَّه في السماء، وأنَّه في العلو، وأنه فوق كلِّ شيء، وكذلك الجارية لما قال لها: «**أَيْنَ اللهُ؟**»، قالت: في السماء[(٤)]، إنما أرادت العلوَّ مع عَدَمِ تخصيصِهِ بالأجسام المخلوقة وحلولِهِ فيها، وإذا قيل:

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب درجات المجاهدين، برقم: (٢٧٩٠)، بلفظ: «**فَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ**»، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) **قال الإمام الشنقيطي** رحمه الله في «أضواء البيان» (٤/ ٢٨٧): الْعَرَب تُسَمِّي كُلَّ مَا عَلَاكَ (سَمَاء)، كَمَا قَالَ:

وَقَدْ يُسَمَّى (سَمَاءً) كُلُّ مُرْتَفِعٍ ... وَإِنَّمَا الْفَضْلُ حَيْثُ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ

(٣) أي: فَلْيَعقِد رأسَ الحَبل فِي خشبةِ السَّقفِ، ثُمَّ لِيَقْطَعْ، أَيْ: لِيَخْتَنِقْ بِالحَبْلِ.

(٤) رواه مسلم برقم: (٥٣٧)، عن مُعَاوِيَةَ بن الحَكَم السُّلَمِي رضي الله عنه.

(العلو)، فإنَّه يتناول ما فوق المخلوقات كلِّها، فما فوقها كلها هو في السماء، ولا يقتضي هذا أن يكون هناك ظرفٌ وجوديٌّ يحيط به؛ إذ ليس فوق العالم شيء موجود إلَّا الله، **كما لو قيل**: إنَّ العرش في السماء، فإنَّه لا يقتضي أن يكون العرش في شيء آخر موجودٍ مخلوقٍ، وإذا قُدِّر أنَّ (السماء) المراد بها: الأفلاك كان المراد أنَّه عليها، كما قال: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[طه:٧١]، وكما قال: ﴿فَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾[آل عمران:١٣٧]، وكما قال: ﴿فَسِيحُواْ﴾[-أي: فسيروا-] ﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾[التوبة:٢]، ويقال: (فلانٌ في الجبل) و(في السطح) وإن كان على أَعْلَى شيءٍ فيه.

القاعدة الخامسة: «أنَّا نَعْلَمُ ما أُخبِرْنَا به من وَجْهٍ[١] دون وَجْهٍ[٢]»؛ فإنَّ الله تعالى قال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[النساء:٨٢]، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُواْ ٱلْقَوْلَ﴾[المؤمنون:٦٨]، وقال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[ص:٢٩]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾[محمد:٢٤]، فأَمَرَ[٣] بتَدَبُّر الكتاب

(١) وهو: ما دلَّت عليه النصوصُ بحسب دلالة اللِّسان العربي؛ لأنَّنا خوطبنا بلسان عربي مبين، مع مراعاة السياق ودلالات النصوص الأخرى المفسِّرة.

(٢) أشار بهذا إلى الوجه الذي لا نعلمه، وهو: ما يتعلق بكيفية الصفات وحقيقتها.

(٣) لو قال: (فحَثَّ) لكان أوضحَ. **قال العلامة العثيمين** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرح العقيدة التدمرية» (٢٦٥): (**فأَمَرَ بتَدَبُّرِ القُرْآنِ كُلِّهِ**): أين الأمر؟ فأمر بتدبر القرآن، الآيات ليس فيها الأمر الذي هو بصيغة الأمر، لكن فيها ما يدلُّ على الأمر، وهو التوبيخ والإنكار على من لم يتدبَّره، فمِنْ لازِمِ ذلك أن يُؤمرَ الإنسان بتدبُّره، بتدبر الكتاب كلِّه: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾[محمد:٢٤]، لم يقل إلَّا آيات الصفات، ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُواْ ٱلْقَوْلَ﴾[المؤمنون:٦٨]، إذَن هو شاملٌ للقرآن كله، ومنه آيات الصفات، وحينئذٍ نعرف أنَّه يمكن الوصول إلى معاني آيات الصفات.

كلِّه، وقد قال: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ [1] إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [آل عمران:٧]، وجُمهُورُ سلفِ الأُمَّةِ وخَلَفِهَا على أنَّ الوقف عند قوله: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾، وهذا هو المأثورُ عن أُبَيِّ بن كَعْبٍ [2] وابنِ مَسعُودٍ [3] وابنِ عبَّاسٍ [4] رضي الله عنهم وغيرِهم.

ورُوِيَ عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما أنَّه قال: «**التَّفْسِيرُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: تَفْسِيرٌ تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ مِنْ كَلَامِهَا، وَتَفْسِيرٌ لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِجَهَالَتِهِ، وَتَفْسِيرٌ يَعْلَمُهُ الْعُلَمَاءُ، وَتَفْسِيرٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ، مَنِ ادَّعَى عِلْمَهُ فَهُوَ كَاذِبٌ**» [5]، وقد رُوِيَ عن مجاهد

(١) وهذه الآية متعلقة بالشِّقِّ الثاني من القاعدة، وهو قوله: (دون وجه). وفيها ردٌّ على المُفَوِّضَة، وهم: الذين يثبتون الصفات ويفوِّضون عِلْمَ معانيها إلى الله. قاله الهرَّاس.

(٢) **منقطع:** أخرجه ابن جرير في «تفسيره» برقم: (٦٦٢٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» برقم: (٣٢٠٧)، ورجاله كلهم ثقات، سوى ابن أبي الزِّناد، ضعيفٌ، إلَّا أنَّه من أثبت الناس في هشام بن عروة، **لكن هناك علة أخرى**، وهي أنَّ هشامًا لم يسمع من أُبَيِّ بن كَعْب رضي الله عنه.

(٣) **منقطع:** أخرجه ابن أبي داود في «المصاحف»، عن الأعمش، عن ابن مسعود رضي الله عنه، ورجاله ثقات، إلَّا أنَّ الأعمش لم يسمع عن أحدٍ من الصحابة رضي الله عنهم، كما ذكر صاحب «جامع التحصيل». انظر: «فتح القدير» للشوكاني (١/ ٣٦٢).

(٤) **صحيح:** أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» برقم: (٣٧٧)، من طريق مَعْمَر، عَنِ ابْنِ طَاوُس، عَنْ أَبِيهِ، عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما، ومن طريقه ابن جرير وابن أبي داود في «المصاحف» (١٩٤)، وسنده صحيح، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» إلى الحاكم وعبد بن حميد وابن المنذر.

(٥) **حسن:** أخرجه ابن جرير في «تفسيره» برقم: (٧١)، من طريق محمد بن بشَّار، قال: حدثنا مؤمَّل، قال: حدثنا سفيان، عن أبي الزِّناد، قال: قال ابن عباس، والطبراني في=

وطائفةٍ: أنَّ الراسخين في العلم يعلمون تأويله، **وقد قال مجاهدٌ** رَحِمَهُ اللَّهُ: عَرَضْتُ الْمُصْحَفَ [-مثلَّث الميم-] عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ، أَقِفُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ وَأَسْأَلُهُ عَنْ تَفْسِيرِهَا[(١)].

ولا منافاة بين القولين عند التحقيق؛ فإنَّ لفظَ (التأويل) قد صار بتَعَدُّدِ الاصطلاحاتِ مستَعْمَلًا في ثلاثةِ مَعَانٍ: **أحدها** -**وهو اصطلاح كثير من المتأخرين من المتكلمين في الفقه وأصوله**-: **أنَّ التَّأْوِيلَ: هو صَرفُ اللَّفظ عن الاحتمال الرَّاجِح إلى الاحتمال المَرجُوح؛ لدليل يَقتَرِنُ به**، وهذا هو الذي عناه أكثرُ من تكلَّم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات وتركِ تأويلِها، وهل هذا محمودٌ أو مذموم، أو حقٌّ أو باطل؟[(٢)]. **الثاني: أنَّ التَّأْوِيلَ بمعنى: التَّفسِير**، وهذا هو الغالب على اصطلاح مُفَسِّرِي القرآن، كما يقول ابن جرير وأمثالُهُ من المصنِّفين في التفسير: (واختلف علماء التأويل)، [أي: التفسير]، ومجاهد إمام المفسرين [في زمانه]، **قال الثوري**: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به[(٣)].

= «مسند الشاميين» برقم: (١٣٨٥)، من طريق أَبِي حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١) **حسن**: أخرجه ابن جرير في «تفسيره» برقم: (١٠٨)، والطبراني في «الكبير» برقم: (١١٠٩٧)، كلاهما من طريق محمد بن إسحاق، عن أبان بن صالح، عن مجاهد به.

(٢) **قال العلامة ابن القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ -كما في «مختصر الصواعق» (٢٣)-: وَبِالْجُمْلَةِ: فَالتَّأْوِيلُ الَّذِي يُوَافِقُ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ وَجَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ هُوَ التَّأْوِيلُ الصَّحِيحُ، وَغَيْرُهُ هُوَ الْفَاسِدُ. **وقال العلامة العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح العقيدة التدمرية» (٢٧٣): إذا كان عليه الدليل فهو محمود وحق، وإذا لم يكن عليه الدليل فليس محمودًا وليس بحق، بل هو باطل ومذموم، والله أعلم.

(٣) **صحيح**: أخرجه ابن جرير في «تفسيره» برقم: (١٠٩)، من طريق عبيد الله بن يوسف الجُبَيْرِيِّ، عن أبي بكر الحنفي، قال: سمعت سفيان الثوري يقول: إذا جاءك التفسير=

وعلى تفسيره يعتَمِدُ الشافعي وأحمدُ بن حنبل والبخاريُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وغيرُهم، فإذا ذَكَر أنَّه يعلم تأويل المتشابه فالمراد به معرفة تفسيره. **الثَّالث من معاني التأويل: هو الحقيقة التي يَؤُولُ إليها الكلام**، كما قال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف:٥٣]، فتأويل ما في القرآن من أخبار المَعَاد هو ما أخبر الله تعالى به فيه مِمَّا يكون من القيامة والحساب والجزاء والجَنَّة والنَّار، ونحو ذلك، كما قال في قصة يوسف لَـمَّا سجد أبواه وإخوتُهُ قال: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَىَ مِن قَبْلُ﴾[يوسف:١٠٠]، فجعل عينَ ما وَجَدَ في الخارج هو تأويل الرؤيا.

فالتأويل الثاني هو تفسير الكلام، وهو الكلام الذي يُفسَّر به اللفظُ حتَّى يُفهمَ معناه أو تُعرفَ عِلَّتُه أو دليلُهُ، وهذا التأويل الثالث هو عَينُ ما هو موجودٌ في الخارج، ومنه قولُ عائشة رضي الله عنها: كان النبيُّ ﷺ يقول في ركوعه وسجوده: **«سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي»** يتأوَّل القرآن[(١)]. تعني قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ﴾[النصر:٣]، **وقَوْلُ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ** رَحِمَهُ اللَّهُ: السُّنَّةُ هي تأويل الأمر [-أي: الامتثال به-] والنهي، [أي: ترك المنهي]. فإنَّ نفسَ الفعل المأمورِ به هو تأويل الأمر به، ونفس الموجود المخبَر عنه هو تأويل الخبر، والكلام خَبَرٌ وأمرٌ[(٢)]، ولهذا **يَقُولُ أَبُو عُبَيْدٍ وَغَيْرُهُ:** الفقهاء أعلم

= عن مجاهدٍ فحسبُكَ به. **ومجاهد:** هو ابن جبر، أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكِّي، ثقةٌ إمامٌ فِي التفسير والعلم، أخذ التفسير عن ابْن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما وغيره. مات وَهُوَ ساجد سنة: (١٠٢هـ)، **وقيل:** سنة: (١٠٤هـ).

(١) **متفق عليه:** البخاري برقم: (٨١٧)، ومسلم برقم: (٤٨٤)، عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ: **فتأويل الكلام الطلبي**: الأمر والنهي، وهو نفس فعل المأمور به وترك المنهي عنه...إلى آخر كلامه. «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٠٦).

بالتأويل من أهل اللغة، كما ذكروا ذلك في تفسير اشتمال الصَّمَّاء[١]؛ لأنَّ الفقهاء يعلمون تفسير ما أُمِرَ به وما نُهِيَ عنه؛ لعلمهم بمقاصد الرسول ﷺ كما يَعلَم أتباعُ أبقراط[٢] وسيبويه[٣] ونحوِهما من مقاصدهما ما لا يُعلَم بمُجَرَّد اللُّغة، ولكن تأويل الأمر والنهي[٤] [الحقيقي] لا بُدَّ من معرفته، بخلاف

(١) **قال الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (١/ ٤٧٧): **قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ**: هُوَ أَنْ يُخَلِّلَ جَسَدَهُ بِالثَّوْبِ لَا يَرْفَعُ مِنْهُ جَانِبًا وَلَا يُبْقِي مَا يُخْرِجُ مِنْهُ يَدَهُ. **قَالَ بن قُتَيْبَةَ**: سُمِّيَتْ: (صَمَّاءَ)؛ لِأَنَّهُ يَسُدُّ المَنَافِذَ كُلَّهَا، فَتَصِيرُ كَالصَّخْرَةِ الصَّمَّاءِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا خَرْقٌ. **وَقَالَ الْفُقَهَاءُ**: هُوَ أَنْ يَلْتَحِفَ بِالثَّوْبِ، ثُمَّ يَرْفَعَهُ مِنْ أَحَدِ جَانِبَيْهِ فَيَضَعَهُ عَلَى مَنْكِبَيْهِ، فَيَصِيرَ فَرْجُهُ بَادِيًا. **قَالَ النَّوَوِيُّ**: **فَعَلَى تَفْسِيرِ أَهْلِ اللُّغَةِ يَكُونُ مَكْرُوهًا**؛ لِئَلَّا يَعْرِض لَهُ حَاجَة فَيَتَعَسَّر عَلَيْهِ إِخْرَاجُ يَدِهِ، فَيَلْحَقهُ الضَّرَرُ، **وَعَلَى تَفْسِيرِ الْفُقَهَاءِ يَحْرُمُ**؛ لِأَجْلِ انْكِشَافِ الْعَوْرَةِ.

(٢) هُوَ: أبقراط بن أيراقليدس بن أبقراط بن غنوسيديقوس بن نبروس بن سوسطراطس بن ثاوذروس بن قلاوموطاداس بن قريسامیس. تعلم صناعَة الطِّبِّ من أَبِيه وجَدِّه، وهما أسرا إِلَيْهِ أصُول صناعَة الطِّبِّ، وَكَانَت مُدَّة حَيَاته خمْسًا وَتِسْعين سنة، مِنْهَا صبيٌّ ومتعلِّم سِتَّ عشرَة سنة، وعالم معلم تسعًا وسبعين سنة. «طبقات الأطباء» (٤٣).

(٣) هو: أَبُو بِشْرٍ عَمْرُو بنُ عُثْمَانَ بنِ قَنْبَرٍ الفَارِسِيُّ، ثُمَّ البَصْرِيُّ، إِمَامُ النَّحْوِ، حُجَّةُ العَرَبِ، وَقَدْ طَلَبَ الفِقْهَ وَالحَدِيْثَ مُدَّةً، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى العَرَبِيَّةِ، فَبَرَعَ وَسَادَ أَهْلَ العَصْرِ، وَأَلَّفَ فِيْهَا كِتَابَهُ الكَبِيْرَ لاَ يُدْرَكُ شَأْوُهُ فِيْهِ. مَاتَ سَنَةَ ثَمَانِيْنَ وَمائَةٍ، وَهُوَ أَصَحُّ. «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٥٣).

(٤) **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٢٨٥): وَلَا قَالَ قَطُّ أَحَدٌ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَلَا مِنْ الْأَئِمَّةِ الْمَتْبُوعِينَ: إنَّ فِي الْقُرْآنِ آيَاتٍ لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهَا وَلَا يَفْهَمُهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَلَا أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ جَمِيعُهُمْ، وَإِنَّمَا قَدْ يَنْفُونَ عِلْمَ بَعْضِ ذَلِكَ عَنْ بَعْضِ النَّاسِ، وَهَذَا لَا رَيْبَ فِيهِ، وَإِنَّمَا وَضَعَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ الْمُتَأَخِّرُونَ مِنَ الطَّوَائِفِ بِسَبَبِ الْكَلَامِ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ وَآيَاتِ الْقَدَرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. فَلَقَّبُوهَا: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَشْتَمِلَ الْقُرْآنُ عَلَى مَا لَا يُعْلَمُ مَعْنَاهُ وَمَا تَعَبَّدْنَا بِتِلَاوَةِ حُرُوفِهِ بِلَا فَهْمٍ؟ فَجَوَّزَ ذَلِكَ طَوَائِفُ مُتَمَسِّكِينَ بِظَاهِرِ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ، وَبِأَنَّ اللهَ يَمْتَحِنُ عِبَادَهُ بِمَا شَاءَ، وَمَنَعَهَا طَوَائِفُ؛ لِيَتَوَصَّلُوا بِذَلِكَ =

تأويل الخبر[(١)].

إِذَا عُرِفَ ذَلِكَ: فتأويلُ ما أخبر الله به عن نفسِهِ المقدَّسةِ المُتَّصِفَةِ بما لها من حقائق الأسماء والصفات هو حقيقةُ نفسِهِ [الْغَنِيَّةِ] الْمُقَدَّسَةِ الْمُتَّصِفَةِ بما لها من حقائق الصفات، وتأويل ما أخبر الله به من الوعد والوعيد هو نفس ما يكون من الوعد والوعيد، ولهذا ما يجيء في الحديث نعمل بمُحْكَمِهِ ونؤمن بمُتَشَابِهِهِ؛ لأنَّ ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فيه ألفاظٌ مُتَشَابِهَةٌ تُشْبِهُ معانيها ما نَعْلمُهُ في الدُّنيَا، كما أخبر أنَّ في الجنَّةِ لَحْمًا ولَبَنًا وعَسَلًا ومَاءً وخَمْرًا، ونحو ذلك، وهذا يشبه ما في الدنيا لفظًا ومعنًى، ولكن ليس هو مثلَه، ولا حقيقتُهُ كحقيقتِهِ، فأسماءُ الله تعالى وصفاتُهُ أَوْلى -وإن كان بينها وبين أسماء العِبَاد وصفاتِهم تَشَابُهٌ- أن لا يكون لأجلها الخالقُ مثلَ المخلوقِ، ولا حقيقتُه كحقيقتِهِ.

والإخبارُ عن الغائب لا يُفهَم إن لم يُعبَّر عنه بالأسماء المعلومة معانيها في الشَّاهد [الحَاضِر]، ويُعلَم بها ما في الغائب بواسطة العلم بما في الشاهد مع العلم بالفارق الْمُمَيِّز[(٢)]، وأنَّ ما أخبر الله به من الغيب أعظمُ مِمَّا يُعلم في الشاهد، وفي الغائب ما لا عينٌ رأت، ولا أذنٌ سمعت، ولا خَطَرَ على قلبِ بَشَرٍ، فنحن إذا أَخْبَرَنَا الله بالغيب الذي اختصَّ به من الجنة والنار عَلِمْنَا معنى ذلك وفهمنا ما أُرِيدَ منَّا فهمه بذلك الخطاب، وفسَّرنا ذلك. وأمَّا نفس الحقيقة المخبَر عنها

= إِلَى تَأْوِيلَاتِهِم الْفَاسِدَةِ الَّتِي هِيَ تَحْرِيفُ الْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَالْغَالِبُ عَلَى كِلَا الطَّائِفَتَيْنِ الْخَطَأُ.

(١) وذلك لكون مرجعه إلى الله، ولكونه يتعلق بأسماء الله وصفاته.

(٢) ولا يكون إلَّا بعد الإضافة، كقولك: (نهر الجنة)، و(عسل الجنة)، ونحو ذلك.

-مثل الَّتي لم تكن بعدُ[١]، وإنما تكون يومَ القيامة- فذلك من التأويل الذي لا يعلمه إلَّا الله، ولهذا **لَـمَّا سُئِلَ مَالِكٌ وغيرُه من السَّلَف** عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[طه:٥] **قالوا:** الاستواء معلومٌ، والكيفُ مجهولٌ، والإيمانُ به واجبٌ، والسُّؤالُ عنه بدعةٌ. وكذلك **قَالَ رَبِيعَةُ شيخُ مالكٍ قبلَهُ:** الاستواءُ معلومٌ، والكيفُ مجهولٌ، ومن الله البيانُ، وعلى الرسولِ البلاغُ، وعلينا الإيمانُ[٢]. فَبَيَّن أنَّ الاستواءَ معلومٌ، وأنَّ كيفيَّةَ ذلك مجهولةٌ، ومثل هذا يوجد كثيرًا في كلام السَّلَف والأئمة، ينفون علمَ العباد بكيفية صفات الله، وأنَّه لا يَعلَمُ كيفَ الله إلَّا الله، فلا يَعْلَمُ ما هو إلَّا هو، وقد قال النبي ﷺ: **«لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»**، وهذا في «صحيح مسلم»[٣] وغيره، وقال في الحديث الآخر: **«اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ[٤] فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ»**، وهذا الحديث في «المسند» و«صحيح أبي حاتم»[٥]. وقد أخبر فيه أن لله من الأسماء ما استأثر به في علم الغيب عنده، فمعاني هذه الأسماء التي استأثر الله بها في علم الغيب عنده لا يعلمها غيره.

---

(١) بالنسبة لعِلْمِنَا ومشاهدتِنا.

(٢) سبق تخريجه صـ(٤٣).

(٣) رواه مسلم برقم: (٤٨٦)، عن عائشة رضي الله عنها.

(٤) أي: انفردتَ بعلمه.

(٥) **صحيح:** رواه أحمد في «مسنده» برقم: (٣٧١٢)، وابن حبَّان في «صحيحه» برقم: (٩٧٢)، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وصححه العلَّامة الألباني رحمه الله في «السلسلة الصحيحة» برقم: (١٩٩).

والله ﷻ أخبرنا أنَّه عليم قدير، سميع بصير، غفور رحيم...إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته، فنحن نفهم معنى ذلك ونميِّزُ بين العلم والقدرة، وبين الرحمة والسمع والبصر، ونعلم أنَّ الأسماء كلَّها اتفقت في دلالتها على ذاتِ الله مع تنوُّع معانيها، فهي مُتَّفِقَةٌ [مُتَّحِدَة] مُتَوَاطِئَةٌ من حيثُ الذَّات، متباينةٌ من جهةِ الصفات. وكذلك أسماء النبي ﷺ، مثل: مُحَمَّد، وأَحْمَد، والمَاحِي، والحَاشِر، والعَاقِب. وكذلك أسماءُ القرآن، مثل: القرآن، والفرقان، والهُدَى، والنُّور، والتَّنزِيل، والشِّفَاء، وغير ذلك.

ومثل هذه الأسماء تنازع الناس فيها: هل هي من قَبِيلِ المُتَرَادِفَةِ؛ لاتِّحادِ الذَّاتِ، أو من قَبِيلِ المُتَبَايِنَةِ؛ لِتَعَدُّد الصِّفاتِ[1]، كما إذا قيل: (السَّيف) و(الصَّارِم) و(المُهَنَّد)، وقُصِد بـ(الصَّارم) معنى (الصَّرْم) [وهو القطع]، وفي (المُهَنَّد) النسبة إلى الهند؟ **والتَّحْقِيقُ**: أنها مترادفةٌ في الذات متباينةٌ في الصفات، **ومما يوضح هذا**: أنَّ الله وصف القرآن كلَّه بأنه مُحكَم، وبأنَّه متشابِهٌ، وفي موضعٍ آخر جعل منه ما هو مُحكَمٌ ومنه ما هو مُتَشَابِهٌ؛ فينبغي أن يُعرَف الإحكامُ والتَّشَابُهُ الذي يَعُمُّه، والإحكَامُ والتشابُهُ الذي يَخُصُّ بعضَهُ، قال تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ﴾[هود:١]، فأَخْبَرَ أنَّه أَحْكَمَ آياتِهِ كلَّها، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ﴾[الزمر:٢٣] فأَخْبَرَ أنَّه كلَّه متشابِهٌ.

وَالحُكْمُ: هو الفَصلُ بين الشيئَينِ، والحاكم يفصل بين الخصمَينِ، **وَالحِكْمَةُ**: فصلٌ بين المشتبهات عِلمًا وعَمَلًا إذا مُيِّز بين الحقِّ والباطل، والصدق والكذب، والنافع والضار، وذلك يتضمن فعلَ النَّافع وتركَ الضَّار، فيقال:

(١) **والصواب**: أنها مترادفة من جهة دلالتها على الذات، ومتباينة من جهة معانيها، أي: المعاني التي دلت عليها، وأما الإطلاق أنها متباينة فهذا قول المعتزلة، وليس بصواب.

(حَكَمْتُ السَّفِيهَ) و(أَحْكَمْتُهُ) إذا أَخَذْت على يَدَيْهِ، و(حَكَمْتُ الدَّابَّةَ) و(أَحْكَمْتُهَا) إذا جَعَلْت لها حَكَمَة[١]، وهو ما أحاط بالحَنَكِ[٢] من اللِّجَام، **وإِحْكَامُ الشَّيْءِ**: إتقانُهُ، **فإحكام الكلام**: إتقانُهُ بتمييز الصِّدق من الكذب في أخباره، وتمييز الرُّشدِ من الغَيِّ في أوامره، والقرآن كلُّهُ مُحْكَمٌ بمعنى (الإتقان)، فقد سمَّاه الله (حكيمًا) بقوله: ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ﴾[يونس:١]، فـ(الحكيم) بمعنى (الحاكم)، كما جعله يَقُصُّ بقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَكۡثَرَ ٱلَّذِي هُمۡ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ﴾[النمل:٧٦]، وجعله مفتيًا في قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ﴾[النساء:١٢٧]، أي: ما يُتلَى عليكم يُفتِيكُمْ فِيهِنَّ، وجعله هاديًا ومُبَشِّرًا في قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَهۡدِي لِلَّتِي هِيَ أَقۡوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾[الإسراء:٩].

وَأَمَّا التَّشَابُهُ الَّذِي يَعُمُّهُ: فهو ضِدُّ الاختلاف المنفيِّ عنه في قوله: ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾[النساء:٨٢]، وهو الاختلاف المذكور في قوله: ﴿إِنَّكُمۡ لَفِي قَوۡلٖ مُّخۡتَلِفٖ ۝ يُؤۡفَكُ عَنۡهُ مَنۡ أُفِكَ﴾[الذاريات:٨]، **فالتَّشَابُهُ هُنَا**: هو تَمَاثُلُ الكلام وتَنَاسُبُهُ بحيث يُصَدِّق بعضُهُ بعضًا، فإذا أَمَر بأَمْرٍ لم يَأْمُرْ بنَقِيضِهِ في مَوضِعٍ آخر، بل يَأْمُر به أو بنظيره أو بمَلْزُومَاتِهِ[٣]، وإذا نَهَى عن شيءٍ لم يَأْمُرْ بِهِ في موضع آخر، بل يَنهَى عنه أو عن نظيره أو عن لَوَازِمِهِ إذا لم يَكُنْ هناك نَسْخٌ، وكذلك إذا أَخْبَرَ بِثُبُوتِ شيءٍ لم يُخْبِرْ بنَقِيضِ ذلك، بل يُخْبِرُ بثُبُوتِهِ أو بثُبُوتِ مَلْزُومَاتِهِ، وإذا أَخْبَرَ بنفي شيءٍ لم يُثْبِتْهُ، بل يَنْفِيهِ أو ينفي لَوَازِمَهُ،

---

(١) سُمِّيَتْ (حَكَمَةً)؛ لأنها تمنعها من الجري الشديد.

(٢) وهو باطن أعلى الفم، وقد يُطلَق ويُرَاد به باطن أسفل الفم.

(٣) أي: بما يستلزمه من الأحكام. ولو قال: (بِلَازِمِه) كان أولى.

بخلاف القول المختلف الذي يَنْقُضُ بعضُهُ بعضًا، فيُثبِتُ الشَّيْءَ تارةً ويَنْفِيهِ أخرى، أو يَأْمُرُ به ويَنْهَى عنه في وقتٍ واحدٍ، أو يُفَرِّقُ بين المتماثلَينِ فيَمْدَحُ أحدَهُما ويَذُمُّ الآخَرَ، فالأقوال المختلفة هنا هي المُتَضَادَّة، والمتشابهة هي المتوافقة.

وهذا التشابه يكون في المعاني وإن اختلفت الألفاظ، فإذا كانت المعاني يوافق بعضُها بعضًا، ويَعضُدُ بعضُها بعضًا، ويُنَاسِبُ بعضُها بعضًا، ويَشْهَدُ بعضُها لبعض، ويقتضي بعضُها بعضًا كان الكلامُ متشابهًا، بخلاف الكلام المتناقض الذي يُضَادُّ بعضُهُ بعضًا، فهذا التشابه العام لا يُنَافِي الإحكامَ العام، بل هو مُصَدِّقٌ له؛ فإنَّ الكلام المُحكَم المُتقَن يُصَدِّق بعضُه بعضًا، لا يناقض بعضُه بعضًا، بخلاف الإحكام الخاص فإنَّه ضِدُّ التشابه الخاص؛ **فالتَّشَابُهُ الخَاصُّ**: هو مشابهة الشيء لغيره من وجهٍ مع مخالفتِهِ له من وجهٍ آخر، بحيث يشتبه على بعضِ النَّاسِ أنَّه هو، أو هو مثله، وليس كذلك، **وَالإِحْكَامُ**: هو الفصل بينهما بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر، وهذا التشابه إنما يكون لقَدْرٍ مشتَرَكٍ بين الشَّيئَينِ مع وجود الفاصل بينهما.

ثُمَّ مِنَ الناس مَنْ لا يهتدي للفصل بينهما [أي: بين المُحكَم والمتشابه]، فيكون مُشْتَبِهًا عليه، ومنهم من يهتدي إلى ذلك، فالتشابه [الخاص] الذي لا تَمْيِيزَ معه قد يكون من الأمور النِّسبيَّة الإضافيَّة[(١)]، بحيث يَشْتَبِهُ على بعض الناس دون بعضٍ، ومثل هذا يَعْرِفُ منه أهلُ العلم ما يُزِيلُ عنهم هذا الاشتباهَ، كما إذا اشْتَبَهَ على بعضِ النَّاس ما وُعِدُوا به في الآخرة بما يشهدونه في الدنيا[(٢)]،

(١) **النِّسْبِيُّ**: غير العام؛ فيثبت لبعض الناس دون بعض، وتسمَّى: (الأمور الاعتبارية).
(٢) كأجوبة ابن عبَّاس لنجدة الخارجي، كما في «صحيح مسلم» برقم: (١٨١٢).

فَظنَّ أَنَّه مثلُه، فَعَلِمَ العلماءُ أَنَّه ليس هو مثلَهُ وإن كان مُشْبِهًا له من بعض الوجوه.

وَمِنْ هَذَا البَابِ: الشُّبَهُ الَّتي يِضِلُّ بها بَعضُ النَّاس، وهي ما يشتبه فيها الحقُّ والباطل حتَّى يَشْتَبِهَ على بعضِ النَّاس، ومَنْ أُوتِيَ العِلمَ بالفصلِ بين هذا وهذا لم يَشْتَبِهْ عليه الحَقُّ بالباطل.

والقياسُ الفاسِدُ[(١)] إنما هو من باب الشُّبُهَاتِ؛ لأَنَّه تشبيهٌ للشَّيءِ في بعض الأمور بما لا يشبِهه فيه، فَمَنْ عَرَفَ الفصلَ بين الشيئين [المشتبهَين] اهتدى للفرق الذي يزول به الاشتباه والقياس الفاسد، وما من شيئين[(٢)] إلَّا ويجتمعان في شيء ويفترقان في شيء، فبينهما اشتباهٌ من وجهٍ وافتراقٌ من وجهٍ، ولهذا كان ضَلَالُ [أكثرِ] بني آدم من قِبَلِ التَّشَابُهِ، والقياس الفاسد لا ينضبط، [أي: لا حدَّ له]، كما **قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ**: أكثرُ ما يُخطِئُ النَّاسُ من جهةِ التأويلِ [الذي فيه التحريف] والقياس [الفاسد]، فالتأويل في الأَدِلَّة السَّمعيَّة، والقياس في الأَدِلَّة العَقليَّة، وهو كما قال، والتأويل الخطأ إنما يكون في الألفاظ المتشابهة، والقياس الخطأ إنما يكون في المعاني [-أي: الصفات-] المتشابهة، [كجعلهم وجودَ الخالق كوجود المخلوق].

وقد وَقَع [أكثرُ] بَنِي آدمَ في عامَّةِ ما يتناوله هذا الكلام من أنواع الضلالات، حتَّى آلَ الأَمرُ بمَنْ يدَّعِي التَّحقِيقَ والتَّوحِيدَ والعِرْفَانَ منهم إلى أن اشتبه عليهم وجود الرَّبِّ بوجود كُلِّ موجودٍ، فظَنُّوا أَنَّه هو، فجعلوا وجودَ

---

(١) وهو ما تردُّه الأدلَّة وتدلُّ على بطلانه، كقول إبليس: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُۖ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ﴾[ص:٧٦]، وقول الجاهلية: ﴿إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ﴾[البقرة:٢٧٥].

(٢) وهذا عامٌّ؛ إذ النكرة في سياق النفي تفيد العموم.

المخلوقاتِ عَيْنَ وجودِ الخالِقِ[١]، مع أنَّه لا شيءَ أَبْعَدُ عن مماثلة شيء، أو أن يكون إيَّاه، أو مُتَّحِدًا به، أو حالًّا فيه من الخالق مع المخلوق، فمَنِ اشتبه عليهم وجودُ الخالق بوجودِ المخلوقات كلِّها -حتى ظَنُّوا وجودَهَا وُجُودَهَ- فَهُمْ أعظمُ النَّاس ضَلَالًا من جهة الاشتباه، وذلك أنَّ الموجودات تشترك في مُسمَّى (الوجود)، فرَأَوا الوُجُودَ واحدًا [قَبْلَ الإضافة وبعدها في حقِّ الخالق وفي حقِّ المخلوق]، ولم يُفَرِّقوا بين الواحِدِ بالعين [-وهو ما لا اشتراك فيه، كوجود الله ووجود زيد-] والواحِدِ بالنوع، [وهو ما فيه اشتراك، كالوجود المطلق، والسمع المطلق].

وآخَرونَ [-وهم المعطلة-] **تَوَهَّمُوا أَنَّهُ إذا قيل**: الموجودات تشترك في مُسمَّى (الوجود) لَزِم التشبيه والتركيب[٢]، **فقالوا**: لفظ (الوجود) مَقُولٌ بالاشتراك اللفظي[٣]، فخالفوا ما اتفق عليه العُقَلاء -مع اختلاف أصنافهم- من أنَّ الوجود ينقسم إلى قديم ومحدَث، ونحو ذلك من أقسام الموجودات[٤].

(١) وهو المسمَّى بـ: (الاتِّحاد العام)، وهناك اتِّحاد خاص، كقولهم: اتَّحَد الله ببعض الخلائق، كعيسى عليه السلام وغيره، ومثله الحلول عامُّه وخاصُّه، والأول أشد كفرًا من الثاني، وهو قول غلاة الصوفية، **ولذا قال بعضهم**:

الْعَبْـــدُ رَبٌّ وَالـــرَّبُّ عَبْـــدٌ فَلَيْـتَ شِـعْرِي مَـنِ الْمُكَلَّـفُ؟!

(٢) أي: مركَّب من القدر المميِّز والقدر المشترَك فيه، والقدر المشترك لا يستلزم القدر المميِّز، بل هناك فرق بينهما.

(٣) وهو: اتفاق في اللفظ واختلاف في المعنى، كلفظة: (العين)، تُطلَق على الباصرة وعلى الجارية، ومعنى هذا: أنَّ وجود الخالق نوع، ووجود المخلوق نوع آخر؛ فلا يشتركان في المعنى وإن اشتركا في اللفظ.

(٤) **قال العلامة العثيمين** رحمه الله في «شرح العقيدة التدمرية» (٢٩٦): هذا أيضًا خطأ ثانٍ، وهو أنَّهم ظنُّوا -بلفظ المعنى: أخطئوا- ظنوا أنَّ لفظ الوجود مشترِك اشتراكًا لفظيًّا، =

وطائفة [-وهم المعتزلة-] ظنَّت أنه إذا كانت الموجودات تشترك في مُسمَّى (الوجود) لَزِم أن يكون في الخارج عن الأذهان مَوجُودٌ مُشتَرَك فيه، وزعموا أنَّ في الخارج عن الأذهان كُلِّيَّاتٍ مطلقة، مثل: (وجود مطلق)، و(حيوان مطلق)، و(جسم مطلق)، ونحو ذلك؛ فخالفوا الحِسَّ والعقل والشرع، وجعلوا ما في الأذهان ثابتًا في الأعيان [أي: الخارج]، وهذا كله من أنواع الاشتباه [الذي هو سبب ضلال الطوائف]، ومن هداه الله -سبحانه- فرَّق بين الأمور وإن اشتركت من بعض الوجوه، وعَلِمَ ما بينها من الجمع والفَرْق، والتشابه والاختلاف، وهؤلاء لا يَضِلُّون بالمتشابه من الكلام؛ لأنهم يجمعون بينه وبين المحكم الفارق الذي يبين ما بينهما من الفصل والافتراق.

وهذا كما أنَّ لفظ (إنَّا) و(نحن) وغيرِهما من صيغ الجمع يَتكَلَّم بها الواحدُ الذي له شُرَكَاء في الفِعْل، ويَتكلَّم بها الواحدُ العَظِيم الذي له صفات تقوم كلُّ صفةٍ مقامَ واحد، وله أعوان تابعون له، لا شركاء له، فإذا تَمَسَّك النصرانيُّ بقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾[الحجر:٩] ونحوه على تعدُّد الآلهة كان المُحْكَم -كقوله تعالى: ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة:١٦٣]، ونحوِ ذلك مِمَّا لا يَحتَمِل إلَّا معنًى واحدًا- يُزِيلُ ما هناك من الاشتباه، وكان ما ذكره من صيغ الجمع مُبَيِّنًا لما يستحقه من العظمة والأسماء والصفات وطاعة المخلوقات من الملائكة وغيرهم.

= بحيث يشمل وجود الخالق ووجود المخلوق على حدٍّ سواء وإن اختلف الخالق عن المخلوق، ولكنَّ هؤلاء أيضًا أخطئوا؛ وذلك لأنَّنا نعلم أنَّ ما في الموجود ما هو قديم وما هو حادث.

وأمَّا حقيقة ما دلَّ عليه ذلك من حقائق الأسماء والصفات، وما له من الجنود الذين يستعملهم في أفعاله فلا يعلمه إلا هو: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر:٣١]، وهذا من تأويل المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله، بخلاف الملك من البشر إذا قال: (قَدْ أَمَرْنَا لَكَ بِعَطَاءٍ)، فقد عُلِم أنَّه هو وأعوانه -مثل: كاتبه، وحاجبه، وخادمه، ونحو ذلك- أَمَرُوا به، وقد يُعلَم ما [-أي: الذي-] صدر عنه ذلك الفعل من اعتقاداته وإراداته ونحو ذلك، والله ﷻ لا يُعلِمُ عبادَه الحقائقَ التي أَخْبَرَ عنها من صفاته وصفاتِ اليوم الآخر، ولا يعلمون حقائق ما أراد بخلقه وأمره من الحكمة، ولا حقائق ما صدرت عنه من المشيئة والقدرة.

وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ: أن التشابه يكون في الألفاظ المتواطئة [-أي: المتَّفِقة لفظًا ومعنًى-] كما يكون في الألفاظ المشتركة التي ليست بمتواطئة، وإن زال الاشتباه بما يُميِّز أحدَ المعنيين من إضافةٍ أو تعريفٍ، كما إذا قيل: ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ﴾[محمد:١٥]، فهنا قد خَصَّ هذا الماء بالجنة، فظهر الفرق بينه وبين ماء الدنيا، لكن حقيقة ما امتاز به ذلك الماء غير معلوم لنا، وهو -مع ما أعدَّه الله لعباده الصالحين مِمَّا **«لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ**[(١)]**»**- من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، وكذلك مدلول أسمائه وصفاته التي يختص بها التي هي حقيقته لا يعلمها إلا هو، ولهذا[(٢)] كان الأئمة -كالإمام أحمد وغيره- ينكرون على الجهمية وأمثالِهم -من الذين يحرِّفون الكَلِمَ عن

---

(١) **متفق عليه:** البخاري: (٤٧٧٩)، مسلم: (٢٨٢٤)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أي: ومن أجل أن معاني صفات الله معلومة، ومراده بكلامه مفهوم. «التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية» (١/ ٢٢٨).

مواضعه- تأويلَ ما تشابه عليهم من القرآن على غير تأويله، كما قال الإمام أحمد في كتابه الذي صنَّفَه في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شَكَّت فيه من متشابه القرآن وتأوَّلتْه [-أي: فسَّرَتْه-] على غير تأويله، وإنما ذمَّهم؛ لكونهم تأوَّلوه على غير تأويله، وذكر في ذلك ما يشتبه عليهم معناه وإن كان لا يشتبه على غيرهم، وذمَّهم على أنهم تأوَّلوه على غير تأويله، ولم يَنفِ مطلقَ لفظ التأويل، كما تقدم من أن لفظ (التأويل) يُرادُ به: التفسير المبيِّن لمراد الله تعالى به، فذلك لا يُعَابُ، بل يُحمَد، ويراد بـ(التأويل): الحقيقةُ التي استأثر الله بعلمها، فذاك لا يعلمه إلَّا هو، وقد بسطنا هذا [التأويل] في غير هذا الموضع، [أي: في أول القاعدة].

ومن لم يعرف هذا [-أي: أقسام التأويل-] اضطربت أقواله، **مثل طائفة** [-وهي المفوِّضة[1]-] **يقولون**: إنَّ التأويلَ باطلٌ، وإنه يجب إجراء اللفظ على ظاهره، ويحتجُّون بقوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[آل عمران:٧] ، ويحتجُّون بهذه الآية على إبطال التأويل، وهذا تناقض منهم؛ لأنَّ هذه الآية تقتضي أنَّ هناك تأويلًا لا يعلمه إلَّا الله، وهم ينفون التأويل مطلقًا، **وَجِهَةُ الغَلَطِ**: أنَّ التأويل الذي استأثر الله بعلمه هو الحقيقة التي لا يعلمها إلا هو، **وأمَّا التَّأْوِيلُ المَذْمُومُ وَالبَاطِلُ**: فهو تأويلُ أهلِ التحريف والبدع الذين يتأوَّلُونهُ على غير تأويله، ويدَّعون صرفَ اللفظ عن مدلوله الراجح إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك، ويدَّعون أنَّ في ظاهره من المحذور ما هو نظير المحذور اللَّازم فيما أثبتوه بالعقل، ويصرفونه إلى معان هي نظير المعاني التي نفوها عنه؛ فيكون ما نفوه من جنس ما أثبتوه، فإن كان الثـابتُ حقًّا ممكنًـا كان الـمَنفِيُّ مثلَهُ، وإن

(١) وهي طائفتان: طائفةٌ أثبتت الظاهر، وطائفة نفته.

كان المَنفِيُّ باطلًا ممتنعًا كان الثابتُ مثلَه.

وهؤلاء الذين ينفون التأويل مطلقًا، ويحتجون بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[آل عمران:٧] قد يظنُّون أنَّا خُوطِبنَا في القرآن بما لا يفهمه أحدٌ[(١)]، أو بما لا معنى له، أو بما لا يُفهَم منه شيءٌ، وهذا مع أنه باطل فهو متناقض؛ لأنَّا إذا لم نفهم منه شيئًا لم يجز أن نقول: له تأويل يخالف الظاهر ولا يوافقه؛ لإمكان أن يكون له معنًى صحيح، وذلك المعنى الصحيح لا يخالف الظاهر المعلوم لنا؛ فإنَّه لا ظاهر له على قولهم [بأنه لا يُفهَم منه شيء]؛ فلا تكون دلالتُه على ذلك المعنى دلالةً على خلاف الظاهر؛ فلا يكون تأويلًا، ولا يجوز نفي دلالته على معانٍ لا نعرفها على هذا التقدير[(٢)]؛ فإنَّ تلك المعاني التي دلَّت عليها قد لا نكون عارفين بها[(٣)]، ولأنَّا إذا لم نفهم اللفظَ ومدلولَه المراد

---

(١) **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ١٥):...**لَزِم من ذلك**: أن يعتقدوا أن لهذه الآيات والأحاديث معانيَ تخالف مدلولها المفهوم منها، وأن ذلك المعني المراد بها لا يعلمه إلَّا الله، لا يعلمه الملك الذي نزل بالقرآن -وهو جبريل- ولا يعلمه محمدٌ ﷺ ولا غيره من الأنبياء، ولا تعلمه الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وأن محمدًا كان يقرأ قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[طه:٥]، وقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[فاطر:١٠]، وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[المائدة:٦٤]، وغير ذلك من آيات الصفات، بل ويقول: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا**»، ونحو ذلك، وهو لا يعرف معاني هذه الأقوال، بل معناها الذي دلت عليه لا يعلمه إلَّا الله، ويظنون أن هذه طريقة السلف.

(٢) **قال العلامة العثيمين** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **يعني**: على تقدير أنه غير مفهوم لنا، إذا كان غير مفهوم لنا فإنه لا يجوز أن نقول: إنه دال على معانٍ لا نعرفها.

(٣) **قال العلامة العثيمين** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقد نكون عارفين بها، ولكن إذا لم نفهم اللَّفظ ومدلولَه -على زعمه أنَّ في القرآن ما ليس بمفهوم، وأنَّ التأويل منتفٍ- فلأن لا نعرف المعاني=

فلِأَنْ لا نَعرِفَ المعاني التي لم يَدُلَّ عليها اللفظ أَوْلَى؛ لأن إشعار اللفظ بما يُرادُ به أقوى من إشعاره بما لا يُرادُ به، فإذا كان اللفظ لا إشعار له بمعنى من المعاني، ولا يُفهَم منه معنًى أصلًا لم يكن مُشعِرًا بما أُريد به، فلِأَنْ لا يكون مُشعِرًا بما لم يُرَد به أَولَى؛ **فلا يجوز أن يقال**: إنَّ هذا اللفظ متأوَّل، بمعنى أنَّه مصروف عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح فضلًا عن أن يقال: إنَّ هذا التأويل لا يعلمه إلَّا الله، اللَّهُمَّ إلَّا أن يُرَادَ بالتأويل: ما يُخَالِفُ الظَّاهرَ المُختَصَّ بالمخلوقين، فلا ريب أنَّ من أراد بـ(الظاهر) هذا لا بد أن يكون له تأويل يخالف ظاهره، **لكن إذا قال هؤلاء**: إنَّه ليس لها تأويل يخالف الظَّاهر، أو إنَّها تجري على المعاني الظاهرة منها كانوا متناقضين[1]، وإن أرادوا بالظاهر: هنا معنًى [-وهو قولهم: يُجرَى على ظاهره، وهو ما يليق بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-] وهناك معنًى [-وهو قولهم: الظاهر غير مراد، وهو التمثيل بالمخلوقين-] في سياق واحد من غير بيان كان تلبيسًا؛ [لكونهم استخدموا الظاهر مرةً بمعنًى اللائق بالله، ومرةً

= التي لم يدل عليها اللفظ أَوْلى...**إلى أن قال**: فكيف تَفهَم شيئًا لا يدلُّ عليه اللفظ؟! فامتناع فهم ما دلَّ عليه اللفظ دليلٌ على امتناع فهم ما لم يدل عليه...إلى آخره. «شرح العقيدة التدمرية» (٣٠٩).

(١) **قال العلامة ابن القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ -كما في «مختصر الصواعق» (٧٤)-: فَكَيْفَ يُثْبِتُونَ لَهَا تَأْوِيلًا وَيَقُولُونَ: تُجْرَى عَلَى ظَوَاهِرِهَا، وَيَقُولُونَ: الظَّاهِرُ مِنْهَا مُرَادٌ، وَالرَّبُّ مُنْفَرِدٌ بِعِلْمِ تَأْوِيلِهَا، وَهَلْ فِي التَّنَاقُضِ أَقْبَحُ مِنْ هَذَا؟!

وَهَؤُلَاءِ غَلِطُوا فِي الْمُتَشَابِهِ وَفِي جَعْلِ هَذِهِ النُّصُوصِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ، وَفِي كَوْنِ الْمُتَشَابِهِ لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهُ إِلَّا اللهُ، فَأَخْطَئُوا فِي الْمُقَدِّمَاتِ الثَّلَاثِ، **وَاضْطَرَّهُمْ إِلَى هَذَا**: التَّخَلُّصُ مِنْ تَأْوِيلَاتِ الْمُبْطِلِينَ وَتَحْرِيفَاتِ الْمُعَطِّلِينَ، وَسَدُّوا عَلَى نُفُوسِهِمُ الْبَابَ، وَقَالُوا: لَا نَرْضَى بِالْخَطَأِ، وَلَا وُصُولَ لَنَا إِلَى الصَّوَابِ؛ فَتَرَكُوا التَّدْبِيرَ الْمَأْمُورَ بِهِ وَالتَّعَقُّلَ لِمَعَانِي النُّصُوصِ ...إلى آخر كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

بمعنى التمثيل بدون بيان المقصود]، وإن أرادوا بالظاهر: مجرَّدَ اللفظ -أي: تجري على مجرَّد اللفظ الذي يظهر من غير فهمٍ لمعناه، [أي: قراءة وتلاوة]- كان إبطالهم للتأويل أو إثباته تناقضًا؛ لأن من أثبت تأويلًا أو نفاه فقد فهم منه معنًى من المعاني؛ [إذ إبطال التأويل وإثباته فرعٌ عن فهم المعنى]، وبهذا التقسيم يتبين تناقض كثير من الناس من نُفَاة الصفات ومثبتيها [من المبتدعة] في هذا الباب.

الْقَاعِدَةُ السَّادِسَةُ: أَنَّهُ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لا بُدَّ في هذا الباب [-أي: الأسماء والصفات-] من ضابطٍ [-أي: قاعدة-] يُعرَف به ما يجوز على الله ﷻ مِمَّا لَا يجوز في النفي والإثبات؛ إذ الاعتماد في هذا الباب على مجرَّد نفي التشبيه أو مطلق الإثبات من غير تشبيه ليس بسديد، وذلك أنه ما من شيئين إلَّا وبينهما قدر مشترك [-وقد أخطأ فيه المعطِّلة-] وقدر مميِّز[(١)]، [وقد أخطأ فيه المشبِّهة]. فالنافي إن اعتمد فيما ينفيه على أنَّ هذا [-أي: ما يُثبِتُهُ أهلُ السُّنَّة-] تشبيه، **قيل له**: إن أردت أنَّه مماثلٌ له من كلِّ وجه فهذا باطل [لم يقُلْهُ أحدٌ، ولا وجودَ له في الواقع]، وإن أردت أنه مشابه [تشبيه الذي تنفيه] له من وجه دون وجه، أو مشارك له في الاسم لَزِمَك هذا [-أي: نفي التشبيه-] في سائر ما تُثْبِتُهُ، وأنتم إنما أقمتم الدليل على إبطال التشبيه والتماثل الذي فسَّرتُمُوه بأنه يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر[(٢)]، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، ويجب له ما

(١) **قال العلامة العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ: وهذا صحيح، مثلًا: الحياة لله، والحياة للإنسان، هناك قدر مشترك، وقدر مميِّز، فحياة الله ﷻ كاملة ليس فيها نقص، وحياة الإنسان ناقصة، هذا القدر المميِّز. «شرح العقيدة التدمرية» (٣١١).

(٢) **قال العلامة العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ: أي: هذا الشيء مماثل للشيء، **ومعنى مماثل له**: أنه يجوز عليه ما يجوز عليه، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، ويجب له ما يجب له، إذَن المماثلة بين=

يجب له، **وَمَعْلُومٌ**: أنَّ إثبات التشبيه بهذا التفسير مما لا يقوله عاقل يتصوَّر ما يقول؛ فإنه يُعلَم بضرورة العقل امتناعه، ولا يلزم من نفي هذا نفي التشابه من بعض الوجوه، كما في الأسماء والصفات المتواطئة، [أي: المتَّفِقة]، ولكن من الناس من يجعل التشبيه مفسَّرًا بمعنًى من المعاني، ثم إنَّ كل من أثبت ذلك المعنى قالوا: إنه مشبِّه، ومنازعهم يقول: ذلك المعنى ليس هو من التشبيه.

وقد يفرَّق بين لفظ (التَّشبيه) و(التَّمثيل)[1]، وذلك أنَّ المعتزلة ونحوَهم من نُفَاةِ الصفات يقولون: كُلُّ من أثبت لله صفةً قديمةً فهو مشبِّهٌ مُمَثِّلٌ، فمن قال: إنَّ لله عِلْمًا قَديمًا، أو قدرةً قديمةً كان عندهم مُشبِّهًا مُمَثِّلًا؛ لأنَّ (القِدَمَ) عند جمهورهم [-أي: المعتزلة-] هو أخصُّ وصف الإله، فمن أثبت لله صفةً قديمةً فقد أثبت له مِثْلًا قديمًا، ويُسمُّونه (ممثِّلًا) بهذا الاعتبار، ومثبتة الصفات لا يوافقونهم على هذا، بل يقولون: أَخَصُّ وصفه: حقيقةُ ما لا يتصف به غيره، مثل: كونه رب العالمين، وأنَّه بكل شيء عليم، وأنه على كل شيء قدير، وأنه إِلهٌ واحد، ونحو ذلك، والصفة لا توصف بشيء من ذلك. **ثُمَّ مِنْ هَؤُلَاءِ الصِّفَاتِيَّةِ** [-أي: جميع مثبتي الصفات-] **مَنْ لَا يَقُولُ** [-وهم الكُلَّابيَّة-] **فِي الصِّفَاتِ**: إنها [صفةٌ] قديمة، **بَلْ يَقُولُ**: الرَّبُّ بصفاته قديم، **وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ**: هو قديم،

= الخالق والمخلوق بهذا المعنى لا تمكن...**إلى أن قال:** لأنه -مثلًا- يجوز على الإنسان الموت ولا يجوز على الله، كذا يمتنع على الإنسان الدوام ولا يمتنع على الله؛ فيجب لله الكمال، ولا يجب للإنسان. المصدر السابق (٣١٣).

(١) **قال العلَّامة العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: قوله: (قد يفرَّق): يعني**: قد يفرَّق بين لفظ (التشبيه) و(التمثيل)، وأهل السنة والجماعة لا يفرِّقون، فإذا قلت: هذه اليد ثابتة لله بدون تشبيه، فهو كقولك: هذه اليد ثابتة لله بدون تمثيل، لكن من الناس من يفرِّق، فـ(قد) -هنا- باعتبار القلة من الفاعل، لا القلَّة في الوجوديَّة، **يعني**: قد يفرِّق بعض الناس.

وصفته قديمة، **وَلَا يَقُولُ**: هو وصفاته قديمان[١]، **ومِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ**: هو وصفاته قديمان، [وهو قول أهل الحق]، **وَلَكِنْ يَقُولُ**: ذلك لا يقتضي مشاركةَ الصفة له في شيء من خصائصه؛ فإن القِدَمَ [-أي: الأزليَّة-] ليس من خصائص الذات المجردة، بل هو من خصائص الذات الموصوفة بصِفَاتٍ، وإلَّا فالذات المجردة لا وجود لها عندهم فضلًا عن أن تختص بالقِدَم، **وَقَدْ يَقُولُونَ** [-أي: مثبتو الصفات جميعًا ردًّا على المعتزلة-]: الذات متصفة بالقدم، والصفات متصفة بالقدم، وليست الصفات إلهًا ولا ربًّا، كما أن النبيَّ محدَثٌ وصفاته محدَثة، وليست صفاته نبيًّا. فهؤلاء [المعتزلة] إذا أطلقوا على الصفاتيَّة اسم (التشبيه) و(التمثيل) كان هذا بحسب اعتقادهم الذي ينازعهم فيه أولئك، **ثُمَّ يَقُولُ لَهُمْ أُولَئِكَ**: هَبْ أنَّ هذا المعنى قد يُسمَّى في اصطلاح بعض الناس تشبيهًا، فهذا المعنى [-الذي هو إثبات الصفات-] لم ينفِهِ عقلٌ ولا سمعٌ، وإنما الواجب نفي ما نفته الأدلة الشرعية والعقلية[٢]، والقرآن قد نفى مسمَّى (المِثْلِ، والكُفْءِ، والنِّدِّ) ونحو ذلك، **وَلَكِنْ يَقُولُونَ**: الصفة في لغة العرب [وفي الشرع] ليست مثل الموصوف ولا كُفأَهُ ولا نِدَّهُ، فلا تدخل في النص، وأما العقل فلم يَنفِ مسمَّى (التشبيه) في اصطلاح المعتزلة.

وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَقُولُونَ: إنَّ الصفات لا تقوم إلا بجسم متحيِّز، [وهو ما أشغَلَ فراغًا]، والأجسام متماثلة، فلو قامت به الصفات للزم أن يكون مماثلًا

---

(١) فيَتَحَرَّجُون عن التعبير بالتثنية؛ لكونها تُشعِرُ باستقلال الصفة. **قال العلَّامة العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ: **هم يقولون: إن قلتَ**: الله القديم وصفته قديمة ليس في هذا بأس، **وإن قلتَ**: الله وصفته قديمان فهو لا يجوز عندهم. «شرح العقيدة التَّدمرية» (٣٢٠).

(٢) لكون قِدَم الصفات تابعًا لقدم الذات، ولا يُتَصوَّر ذاتٌ غير موصوفة بصفات عقلًا.

لسائر الأجسام، وهذا هو التشبيه. وكذلك يقول هذا كثير من الصفاتية الذين يثبتون الصفات وينفون علوَّه على العرش وقيامَ الأفعال الاختيارية به ونحو ذلك، **وَيَقُولُونَ**: الصفات قد تقوم بما ليس بجسم، [كالصفات التي أثبتناها]، وأمَّا العلو على العالم فلا يصح إلَّا إذا كان جسمًا، فلو أثبتنا علوَّه للزم أن يكون جسمًا، وحينئذ فالأجسام متماثلة؛ فيلزم التشبيه. فلهذا تجد هؤلاء يسمُّون من أثبت العلوَّ ونحوَه مشبِّهًا، ولا يسمُّون من أثبت السَّمعَ والبصرَ والكلامَ ونحوه مشبِّهًا؛ [لكونها قد تقوم بما ليس بجسم]، كما يقوله صاحب «الإرشاد»[(١)] وأمثاله، **وَكَذَلِكَ قَدْ يُوَافِقُهُمْ عَلَى الْقَوْلِ بِتَمَاثُلِ الأَجْسَامِ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى**[(٢)] **وَأَمْثَالُهُ مِنْ مُثْبِتَةِ الصِّفَاتِ وَالعُلُوِّ**، لكن هؤلاء قد يجعلون العلوَّ صفةً خبريةً [محضةً] كما هو أَوَّلُ قَولَي القاضي أبي يعلى، فيكون الكلام فيه كالكلام في الوجه، **وقد يقولون** [-أي: الأشاعرة-]: إنَّ ما يثبتونه لا ينافي الجسم، كما يقولونه في سائر الصفات[(٣)]. والعاقل إذا تأمل وجد الأمر فيما نفوه كالأمر فيما أثبتوه، لا فرق.

---

(١) وهو: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني المعروف بـ(إمام الحرمين) المتوفى سنة: (٤٧٨). «التحفة المهديَّة» (٢/ ١٤).

(٢) وهو: محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد ابن الفراء، شيخ الحنابلة في عصره سنة: (٤٥٨هـ). المصدر السابق.

(٣) وهؤلاء الأشاعرة قد يقولون بأنَّ الصفات السبع لا تنافي الجسمية وإن كان الاتصاف بها غير مستلزم لذلك، والعاقل إذا تدبر الأمر وجد الباب واحدًا، وأن الكلام فيما أثبتوه -وهو الصفات السبع- من جنس الكلام فيما نفوه، وهو ما عدا الصفات السبع، بل ما يقال في أحدهما يقال في الآخر، **وأفعال الله الاختيارية**: هي الأمور التي يتصف بها ﷻ، فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته، مثل: كلامه، وسمعه، وبصره، وإرادته، ومحبته، =

وَأَصْلُ كَلَامِ هَؤُلَاءِ كُلِّهِمْ: على أن إثبات الصفات يستلزم التجسيم، والأجسام متماثلة، والمثبتون يجيبون عن هذا تارةً بمنع المقدمة الأولى [وهي قولهم: (يستلزم التجسيم)]، وتارة بمنع المقدمة الثانية [وهي قولهم: (الأجسام متماثلة)]، وتارة بمنع كلتا المقدمتين، وتارة بالاستفصال، ولا ريب أن قولهم بتماثل الأجسام قولٌ باطل[(١)]، سواء فَسَّروا الجسم بما يُشَار إليه، أو بالقائم بنفسه، أو بالموجود، أو بالمُرَكَّب من الهَيُولَى[(٢)] والصورة [-أي: النوع-] ونحو ذلك، فأما إذا فسروه بالمُرَكَّب من الجواهر المفردة على أنها متماثلة: فهذا يُبنَى على صحة ذلك، وعلى إثبات الجواهر المفردة، وعلى أنها متماثلة، وجمهور العقلاء يخالفونهم في ذلك.

والمَقْصُودُ [هنا]: أنهم يطلقون (التشبيه) على ما يعتقدونه تجسيمًا بناءً على تماثل الأجسام، والمثبتون ينازعونهم في اعتقادهم، كإطلاق الرافضة لـ(النَّصب) على من تولَّى أَبَا بكر وعمر رضي الله عنهما بناءً على أنَّ من أحبَّهما فقد أبغض عليًّا رضي الله عنه، ومن أبغضه فهو ناصبي، [أي: نَصَبَ العِداء على أهل بيت النُّبُوَّة]، وأهل السنة ينازعونهم في المقدمة الأولى، **ولهذا يقول هؤلاء [النُّفَاة]**: إن الشيئين لا يشتبهان من وجه ويختلفان من وجه، وأكثر العقلاء [-وذُروَتُهم أهل السنة-] على خلاف ذلك، وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا

= ورضاه، ورحمته، وغضبه، وسخطه، ومثل: خلقه، وإحسانه، وعدله، ومثل: استوائه وإتيانه ونزوله، ونحو ذلك من الصفات التي نطق بها الكتاب والسنة. المصدر السابق.

(١) ترك رحمه الله هنا الردَّ على المقدمة الأولى -وهي قولهم: (يستلزم التجسيم)- لوضوحها.

(٢) **الهَيُولَى**: لفظ يوناني، [**وهو لغة**:] بمعنى: الأصل والمادة. **واصطلاحًا**: جوهر في الجسم قابل لما يَعرِض لذلك الجسم من الاتصال والانفصال، محل للصورتين: الجسمية والنوعية. «التوقيف على مهمات التعاريف» (٣٤٥).

الموضع، وبيَّنَّا فيه حُجَجَ من يقول بتماثل الأجسام وحُجَجَ من نفى ذلك، وبيَّنَّا فسادَ قَولِ من يقول بتماثلها.

وأيضًا: فالاعتماد بهذا الطريق [-أي: نفي الصفات-] على نفي التشبيه اعتمادٌ باطل، وذلك أنه إذا أثبت تماثل الأجسام فهم لا ينفون ذلك [-أي: الصفات-] إلَّا بالحجة التي ينفون بها الجسم [التي هي التشبيه]، وإذا ثبت أن هذا يستلزم الجسم، وثبت امتناع الجسم كان هذا وحده كافيًا في نفي ذلك، لا يحتاج نفي ذلك إلى نفي مسمَّى (التشبيه)، **لكن نفي الجسم يكون مبنيًّا على نفي هذا التشبيه بأن يقال**: لو ثبت له كذا وكذا لكان جسمًا، **ثم يقال**: والأجسام متماثلة، فيجب اشتراكُهَا [-أي: الأجسام المتماثلة-] فيما يجب ويجوز ويمتنع، وهذا ممتنع عليه، لكن حينئذ يكون من سلك هذا المسلك معتمدًا في نفي التشبيه على نفي التجسيم فيكون أصل نفيه نفي الجسم، وهذا مسلك آخر سنتكلم عليه إن شاء الله تعالى.

وَإِنَّمَا المَقْصُودُ هُنَا[1]: أنَّ مجرد الاعتماد في نفي ما يُنفَى على مجرد نفي التشبيه لا يفيد؛ إذ ما من شيئين إلَّا ويشتبهان من وجه ويفترقان من وجه، بخلاف الاعتماد على نفي النقص[2] والعيب ونحو ذلك مما هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مقدَّسٌ عنه، فإنَّ هذه طريقة صحيحة، وكذلك إذا أُثبتَ له صفاتُ الكمال، ونُفيَ مماثلة غيره له

(١) وهذا عَودٌ على إبطال ضابط نفيهم المتقدِّم في أوَّل الكتاب.

(٢) **قال العلَّامة العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ في «تقريب التدمرية» (٨٦): **فالضابط في النفي**: أن يُنفَى عن الله تعالى: **أولًا**: **كُلُّ صفة عيب**، كالعَمَى، والصَّمَم، والخَرَس، والنَّوْم، والموت، ونحو ذلك. **ثانيًا**: **كُلُّ نقص في كماله**، كنقص حياته، أو علمه، أو قدرته، أو عِزَّته، أو حكمته، أو نحو ذلك. **ثالثًا**: **مماثلتُهُ للمخلوقين**، كأن يُجعَل علمُه كعلم المخلوق، أو وجهُه كوجه المخلوق، أو استواؤُه على عرشه كاستواء المخلوق، ونحو ذلك.

فيها، فإن هذا نفي المماثلة فيما هو مستحق له [خاصٌّ به ﷻ]، وهذا حقيقة التوحيد، وهو أن لا يَشرَكه شيء من الأشياء فيما هو من خصائصه، وكل صفة من صفات الكمال فهو متصف بها على وجهٍ لا يماثله فيه أحد، **ولهذا كان مذهب سلف الأمة وأئمتها**: إثبات ما وصف به نفسه من الصفات، ونفي مماثلته لشيء من المخلوقات.

فَإِنْ قِيلَ: إن الشيء إذا شابه غيره من وجهٍ جاز عليه ما يجوز عليه من ذلك الوجه، [أي: الاشتراك المطلق]، ووجب له ما وجب له، وامتنع عليه ما امتنع عليه. **قِيلَ**: هَبْ أنَّ الأمر كذلك، [أي: الاشتراك في أصل المعنى يقتضي المماثلة]، ولكن إذا كان ذلك القدر المشترك لا يستلزم إثبات ما يمتنع على الرَّبِّ ﷻ [-كالنوم والعجز والعدم ونحو ذلك-] ولا نفي ما يستحقه [-كالإلهية والأسماء والصفات-] لم يكن ممتنعًا، كما إذا قيل: إنَّه موجودٌ حَيٌّ عليمٌ سميعٌ بصيرٌ، وقد سُمِّيَ بعضُ المخلوقات حيًّا عليمًا سميعًا بصيرًا، **فإذا قيل**: يلزم أنه يجوز عليه ما يجوز على ذلك من جهة كونه موجودًا حيًّا عليمًا سميعًا بصيرًا، **قيل**: لازم هذا القدر المشترك ليس ممتنعًا على الرب تعالى؛ فإنَّ ذلك لا يقتضي حدوثًا، ولا إمكانًا، ولا نقصًا، ولا شيئًا مما ينافي صفات الربوبية، وذلك أن القدر المشترك [-أي: المعنى الكلي الذي لا وجود له في الخارج-] هو مسمَّى (الوجود) أو (الموجود)، أو (الحياة) أو (الحي)، أو (العلم) أو (العليم)، أو (السمع) و(البصر) أو (السميع) و(البصير)، أو (القدرة) أو (القدير)، والقدر المشترك مطلق كليٌّ لا يختص بأحدهما دون الآخر، فلم يقع بينهما اشتراك لا فيما يختص بالممكن المحدَث، ولا فيما يختص بالواجب القديم؛ فإنَّ ما يختص به أحدهما يمتنع اشتراكهما فيه [بعد الإضافة].

فإذا كان القدر المشترك الذي اشتَرَكَا فيه صفة كمال -كالوجود والحياة، والعلم والقدرة- ولم يكن في ذلك ما يدل على شيء من خصائص المخلوقين -كما لا يدل على شيء من خصائص الخالق- لم يكن في إثبات هذا محذور أصلًا، بل إثبات هذا من لوازم الوجود، فكل موجودَين لا بد بينهما من مثل هذا، [أي: من القدر المشترك]، ومن نفى هذا لزمه تعطيل وجود كلِّ موجود، ولهذا[١] لَمَّا اطَّلع الأئمة على أنَّ هذا حقيقة قول الجهمية سموهم (مُعَطِّلَةً)، وكان جَهْمٌ ينكر أن يسمَّى اللهُ (شَيْئًا)[٢]، **ورُبَّما قالت الجهمية**: هو شيء لا كالأشياء، فإذا نفى القدر المشترك مطلقًا لزم التعطيل التام، [أي: العام].

---

(١) أي: ومن أجل أنَّ من نَفَى اشتراك الموجودات في المعنى العام يلزمه التعطيل المحض لكل موجود. «التحفة المهدية» (٢/ ٢٤).

(٢) **قال صاحب** «الموسوعة العقدية» (٢/ ١٤٦): **قال البُخَاريُّ** رَحِمَهُ اللَّهُ في (كتاب التوحيد) من «صحيحه»: **بَابُ**: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾[الأنعام:١٩]، فسمَّى الله تعالى نفسه (شيئًا)، وسمَّى النبيُّ ﷺ القرآن (شيئًا)، وهو صفةٌ من صفات الله، وقال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[القصص:٨٨]. ثم أورد حديثَ سهلٍ السابق. **قال الشيخ عبد الله الغنيمان** رَحِمَهُ اللَّهُ: **يريد بهذا**: أنه يطلق على الله تعالى أنه شيء، وكذلك صفاته، **وليس معنى ذلك**: أن (الشيء) من أسماء الله الحسنى، ولكن يُخبَر عنه تعالى بأنه شيء، وكذا يُخبَر عن صفاته بأنها شيء؛ لأن كل موجود يصح أن يقال: إنه شيء. اهـ. **قال شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ اللَّهُ: ويُفرَق بين دعائه والإخبار عنه؛ فلا يُدعَى إلَّا بالأسماء الحسنى، وأما الإخبار عنه فلا يكون باسم سَيِّء، لكن قد يكون باسم حسن، أو باسم ليس بسَيِّء وإن لم يحكم بحسنه، مثل اسم (شيء)، و(ذات)، و(موجود). **وقال ابن القيم** رَحِمَهُ اللَّهُ: ما يُطلَق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفيٌّ، وما يُطلَق عليه من الأخبار لا يجب أن يكون توقيفيًّا، كـ(القديم)، و(الشيء)، و(الموجود).

والمعاني التي يُوصَف بها الرَّبُّ ﷻ -كالحياة والعلم والقدرة، بل الوجود والثبوت والحقيقة ونحو ذلك- تجب له لوازمها؛ فإنَّ ثبوت الملـزوم [-وهو: ما لا يَنفَكُّ عن غيرِهِ-] يقتضي ثبوت اللازم، [وهو: ما لا يَنفَكُّ عنه غيرُه]، وخصائص المخلوق التي يجب تنزيه الرَّبِّ عنها ليست من لوازم ذلك أصلًا، بل تلك من لوازم ما يختص بالمخلوق من وجودٍ وحياةٍ وعِلمٍ ونحو ذلك، والله ﷻ مُنَزَّهٌ عن خصائص المخلوق وملزومات خصائصه[1].

وهذا الموضع من فَهِمَه فهمًا جيِّدًا وتدبَّره زالت عنه عامَّة الشبهات، وانكشف له غلط كثير من الأذكياء في هذا المقام، وقد بُسِط هذا في مواضع كثيرة، وبُيِّن فيها أنَّ القدر المشترك الكليَّ لا يوجد في الخارج إلا معيَّنًا مقيَّدًا، وأنَّ معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور هو تشابهها من ذلك الوجه، وأنَّ ذلك المعنى العام يُطلَق على هذا وهذا، [أي: الخالق والمخلوق]، لا أنَّ الموجودات في الخارج يشارك أحدهما الآخر في شيء موجود فيه، بل كل موجود متميِّز عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله.

ولَـمَّا كان الأمر كذلك كان كثيرٌ من الناس يتناقض في هذا المقام، فتارةً يظن أن إثبات القدر المشترك يوجب التشبيه الباطل، فيجعل ذلك له حجةً فيما يظن نفيه من الصفات؛ حذرًا من ملزومات التشبيه، وتارةً يتَفَطَّنُ أنه لا بُدَّ من إثبات هذا على كل تقدير [من التقديرات]، فيجيب به فيما يثبته من الصفات

---

(١) **قال العلَّامة العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح العقيدة التدمرية» (٣٤٤): هذه مواضيع جزئيَّة يذكرها المؤلف استطرادًا، وليست هي المقصود، لكنَّ المقصود القاعدة الأساسية، والتي طال الكلام فيها، وهي: أنَّنا نقول: الاعتماد على مجرَّد الإثبات بدون تشبيه لا يصحُّ، والاعتماد على مجرد نفي التشبيه أيضًا غير صحيح.

لمن احتجَّ به من النفاة، ولكثرة الاشتباه[١] في هذا المقام وقعت الشبهة في أنَّ وجودَ الرَّبِّ هل هو عينُ ماهيته[٢]، أو زائد على ماهيته؟ وهل لفظ (الوجود) مَقُولٌ بالاشتراك اللفظي، أو التَّوَاطُؤ، أو التَّشكِيك؟ كما وقع الاشتباه في إثبات الأحوال[٣] [-وهي النسبة بين الصفة والموصوف-] ونفيها، وفي أنَّ المعدوم

---

(١) **قال صاحب** كتاب «التحفة المهدية» (٢/ ٢٦): أي: ومن أجل حصول الاتفاق بين الموجودات في القدر المشترك حصل الإشكال في هذه المسائل الخمس، وكَثُر الاضطراب والتناقض من أئمة الفلسفة وأساطين الكلام، فطَوْرًا تجد أحدهم يقول في المسألة قولين متناقضين، ويَحكِي عن غيره من أرباب الكلام أقوالًا لم تصدر عنهم، وطَوْرًا يَبقَى الواحد منهم حائرًا لا يستطيع الجزم برأيٍ مُعيَّن.

(٢) **المَاهِيَّةُ**: كَانَت فِي الأَصْل: (مَاهَوِيَّةٌ): اليَاءُ للنسبة، وَالتَّاء للمصدرية، ثمَّ قُلِبَت الْوَاوُ يَاءً، وأُدغِمَت الْيَاء فِي الْيَاء، وكُسِرت الْهَاء. **وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ**: **المَاهِيَّةُ**: مَأْخُوذَةٌ عَن: (مَا هُوَ؟) بإلحاق يَاء النِّسْبَة، وحَذْف إِحْدَى الياءَين للتَّخْفِيف، وإلحاقِ التَّاء للنَّقْل من الوصفية إِلَى الاسمية. **وَقيلَ**: الأَصْلُ: (المائِيَّة)، ثمَّ قُلِبت الهمزَةُ هَاءً، كَمَا فِي قِرَاءَة: (هِيَّاكَ) فِي: ﴿إِيَّاكَ﴾[الفاتحة:٥]، وَهِي فِي عُرْفِ الْحُكَمَاءِ بِمَا بِهِ يُجَاب عَن السُّؤَال بِمَا هُوَ، فعلى هَذَا: يُطلَق (المَاهِيَّة) على الْحَقِيقَة الْكُلِّيَّة. «دستور العلماء» (٣/ ١٣٦).

(٣) **قال الشهرستاني** رَحِمَهُ اللَّهُ -كما في «مصطلحات في كتب العقائد» (١/ ١٤٩)- مبيِّنًا معنى (الأحوال) عند أبي هاشم: **وعند أبي هاشم**: هو عالم لذاته، بمعنى أنه ذو حالة هي صفة معلومة وراء كونه ذاتًا موجودًا، وإنما تعلم الصفة على الذات لا بانفرادها؛ فأثبت أحوالًا هي صفات لا موجودة ولا معدومة، ولا معلومة ولا مجهولة، أي: هي على حيالها لا تعرف كذلك، بل مع الذات...**إلى أن قال**: وهو قول باطل؛ إذ لا فرق بين العلم والعالمية، والقدرة والقادرية، وتفسيره للأحوال ممتنع، فهي لا وجود لها إلا في الأذهان، لا الأعيان؛ فلذلك **قيل**: من المحالات أحوال أبي هاشم، **وقيل**:

مِمَّا يُقَالُ وَلَا حَقِيقَةَ تَحْتَهُ ... مَعْقُولَةً تَدْنُو إِلَى الْأَفْهَامِ

الْكَسْبُ عِنْدَ الأَشْعَرِي وَالْحَالُ عِنْـ ... ـدَ البَهْشَمِي وَطَفْرَةُ النَّظَّامِ =

هل هو شيء أم لا؟ وفي وجود الموجودات هل هو زائد على ماهيتها أم لا؟ وقد كثر من أئمة النُظَّار [-أي: الفلاسفة-] الاضطرابُ والتناقضُ في هذه المقامات، فتارة يقول أحدهم القولين المتناقضين، ويَحكِي عن الناس مقالاتٍ ما قالوها، وتارةً يبقى في الشَّك والتَّحَيُّر[١]، وقد بسطنا من الكلام في هذه المقامات وما وقع من الاشتباه والغلط والحيرة فيها لأئمة الكلام والفلسفة ما لا تَتَّسِع له هذه الجمل المختصرة، **وبيَّنَّا أَنَّ الصَّوَابَ:** هو أن وجود كل شيء في الخارج هو ماهيته الموجودة في الخارج، بخلاف الماهية التي في الذهن فإنها مغايرة [-أي: مُخَالِفَة-] للموجود في الخارج، وأن لفظ (الوجود) كلفظ (الذات) و(الشيء) و(الماهية) و(الحقيقة) ونحو ذلك، وهذه الألفاظ كلها متواطئة[٢]، [أي: متوافقة].

= **قَالَ صَاحِبُ** كتاب «الفصل في الملل» (٥/ ٣١): **وَأَمَّا الْأَحْوَال الَّتِي ادَّعتهَا الأَشعَرِيَّة:** فَإِنَّهُم قَالُوا: إِنَّ هَاهُنَا أحوالًا لَيست حَقًّا وَلَا بَاطِلًا، وَلَا هِيَ مخلوقة وَلَا غير مخلوقة، وَلَا هِيَ مَوْجُودَة وَلَا مَعْدُومَة، وَلَا هِيَ مَعْلُومَة وَلَا هِيَ مَجْهُولَة، وَلَا هِيَ أَشْيَاء وَلَا هِيَ لَا أَشْيَاء.

إلى أن قال: أفكارُ سوءٍ إِذا ظنَّ صَاحبهَا أَنه يدقِّق فِيهَا فَهِيَ أضرُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا تُخرِجه إِلَى التَّخْلِيط الَّذِي ينسبونه إِلَى السُّوفسَطَائية وَإِلَى الهذيان المَحْض، ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾[الكهف:١٠٤].

(١) **قال العلَّامة العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح العقيدة التدمرية» (٣٥٢): ومن نعمة الله تعالى على الأمَّة: أن هذه الأشياء تُعرَف بالضرورة، وهي: أنَّ كل إنسان يَعرِف أنَّ كل موجود لابد له من وجود، وأنَّ المعدوم ليس بشيء، **وعلى كل حال:** هذه كلها -مثل ما قال المؤلف فيها- كلامٌ بدون فائدة.

(٢) **قال العلَّامة العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ: المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: إنَّ وجود كل شيء في الخارج هو ماهيته، مثل ما قلتُ: الجسم -مثلًا- وجوده هو نفسه، فهو موجودٌ بوجوده، لكن=

وإذا قيل: إنها مشكِّكة [-أي: متفاضلة-] لتفاضل معانيها، فالمشكِّك نوع من المتواطئ العام الذي يُراعَى فيه دلالةُ اللفظ على القدر المشترك، سواء كان المعنى متفاضِلًا في موارده، أو متماثلًا، وبيَّنَّا أن المعدوم شيء أيضًا في العلم والذهن، لا في الخارج[(١)]، فلا فرق بين الثبوت والوجود، لكن الفرق ثابت بين الوجود العلمي [-أي: الذهني-] والعيني [أي: الخارجي]، مع أنَّ ما في العلم ليس هو الحقيقة الموجودة، ولكن هو العلم التابع للعالم القائم به، [أي: العلم الذي يكون صفة للموصوف]. وكذلك الأحوال التي تتماثل فيها الموجودات وتختلف لها وجودٌ في الأذهان، وليس في الأعيان إلَّا الأعيان الموجودة وصفاتها القائمة بها المعيَّنة، فتتشابه بذلك وتختلف به.

وَأَمَّا هذه الجُمَل المختصرة: فإن المقصود بها التنبيه على جمل مختصرة جامعة، من فَهِمَهَا عَلِمَ قدر نفعِهَا، وانفتح له باب الهدى، وأمكنَهُ إغلاقُ باب الضلال، ثم بَسْطُها وشَرْحُهَا له مقام آخر؛ إذ لكل مقام مقال، **والمقصود هنا**: أن الاعتماد على مثل هذه الحجة فيما يُنفى عن الرب وينزَّه عنه -كما يفعله كثير من المصنفين- خطأ لمن تدبَّر ذلك، وهذا من طرق النفي الباطلة.

= عندما تتصوَّر أنَّ هناك وجودًا منفصلًا فإنَّما تتصوره ذهنيًّا، فالمتصوَّر بالذهن قد لا يكون له حقيقة في الخارج. المصدر السابق.

(١) **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ: **وَالَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَعَامَّةُ عُقَلَاءِ بَنِي آدَمَ مِنْ جَمِيعِ الْأَصْنَافِ**: أَنَّ الْمَعْدُومَ لَيْسَ فِي نَفْسِهِ شَيْئًا، وَأَنَّ ثُبُوتَهُ وَوُجُودَهُ وَحُصُولَهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ الْقَدِيمُ. «مجموع الفتاوى» (٢/ ١٥٥).

مَا يَسْلُكُهُ نُفَاةُ الصِّفَاتِ

فَصْلٌ: وَأَفْسَدُ مِنْ ذَلِكَ: ما يسلكه نُفَاةُ الصفاتِ أو بعضِها إذا أرادوا أن يُنَزِّهُوهُ عَمَّا يجب تنزيهُهُ عنه مما هو من أعظم الكفر، مثل أن يريدوا تنزيهه عن (الحزن) و(البكاء) ونحو ذلك، ويريدون الرَّدَّ على اليهود الذين يقولون: إنه بكى على الطوفان حتَّى رَمِدَ وعَادَتْهُ الملائكةُ، والذين يقولون بإلهيَّةِ بعض البشر، وأنه الله، فإنَّ كثيرًا من الناس يحتج على هؤلاء بنفي التجسيم أو التحيُّز ونحو ذلك، ويقولون: لو اتَّصف بهذه النقائص والآفات لكان جِسمًا أو متحيِّزًا، وذلك ممتنع.

وبسلوكهم مثلَ هذه الطريق استظهر [-أي: غلبهم وعلا-] عليهم الملاحدةُ نُفَاةُ الأسماء والصفات؛ **فإن هذه الطريق لا يحصل بها المقصود [الذي هو نفي النقائص]؛ لوجوه:**

أَحَدُهَا: أنَّ وصفَ الله تعالى بهذه النقائص والآفات أظهرُ فسادًا في العقل والدين من نفي التحيُّز والتجسيم؛ فإنَّ هذا [التحيُّز والتجسيم] فيه من الاشتباه والنِّزاع والخَفَاء ما ليس في ذلك [النقائص]، وكُفرُ صاحب ذلك [الذي يُثبِتُ النقائص] معلومٌ بالضرورة من دين الإسلام، والدليل [الذي هو نفي التجسيم] معرِّفٌ للمدلول [الذي هو نفي النقائص] ومبيِّنٌ له؛ فلا يجوز أن يُستَدَلَّ على الأظهر الأَبْيَنِ [-الذي هو نفي النقائص-] بالأخفى [الذي هو نفي التجسيم]، كما لا يُفعل مثل ذلك في الحدود، [أي: التعاريف].

الْوَجْهُ الثَّانِي: أنَّ هؤلاء الذين يصفونه بهذه الآفات يُمكِنُهم أن يقولوا: نحن لا نقول بالتجسيم والتحيُّز كما يقوله من يثبت الصفات وينفي التجسيم، فيصير نزاعهم مثل نزاع مثبتة صفات الكمال، فيصير كلام من وصف الله بصفات الكمال وصفات النقص واحدًا، ويبقى رد النفاة على الطائفتين بطريق واحد، وهذا في غاية الفساد.

الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أن هؤلاء ينفون صفات الكمال بمثل هذه الطريقة، واتصافه بصفات الكمال واجب ثابت بالعقل والسمع، فيكون ذلك دليلًا على فساد هذه الطريقة[1].

الْوَجْهُ الرَّابِعُ: أن سالكي هذه الطريقة متناقضون، فكل من أثبت شيئًا منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من الإثبات، كما أنَّ كلَّ من نفى شيئًا منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من النفي، فمثبتة الصفات -كالحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر- إذا قالت لهم النُّفَاةُ -كالمعتزلة-: هذا تجسيم؛ لأنَّ هذه الصفات أعراضٌ [-معانٍ-] والعرض لا يقوم إلَّا بالجسم؛ فإنَّا لا نَعرِف موصوفًا بالصفات إلا جسمًا قالت لهم المثبتة: وأنتم قد قلتم: إنَّه حيٌّ عليم قدير، وقلتم: ليس بجسم، وأنتم لا تعلمون موجودًا حيًّا عالمًا قادرًا إلَّا جسمًا، فقد أثبتموه على خلاف ما علمتم، فكذلك نحن، وقالوا لهم: أنتم أثبتم حيًّا عالمًا قادرًا بلا حياة ولا علم ولا قدرة، وهذا تناقضٌ يُعلَم بضرورة العقل.

---

(١) **قال العلَّامة العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ: الضمير يعود على هؤلاء الذين ردوا ما قال اليهود بنفي التشبيه، يعني: الأشاعرة، هؤلاء المنكرون للصفات نفوا صفات الكمال بمثل هذه الطريقة، قالوا: لو استوى على العرش لَزِمَ أن يكون جسمًا، والجسم ممتنع؛ فيجب امتناع استواء الله على عرشه. «شرح العقيدة التدمرية» (٣٥٩).

ثم هؤلاء المثبتة إذا قالوا لمن أثبت أنه يرضى ويغضب، ويحب ويبغض، أو من وَصَفَه بالاستواء والنزول، والإتيان والمجيء [من الصفات الفعلية]، أو بالوجه واليد، ونحو ذلك [من الصفات الخبرية] إذا قالوا: هذا يقتضي التجسيم؛ لأنَّا لا نعرف ما يُوصَف بذلك إلَّا ما هو جسم، قالت لهم المثبتة: فأنتم قد وصفتموه بالحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام، وهذا هكذا، فإن كان هذا لا يوصف به إلا الجسم فالآخر كذلك، وإن أمكن أن يوصف بأحدهما ما ليس بجسم فالآخر كذلك، فالتفريق بينهما تفريق بين المتماثلين، [وهو مُحَالٌ]. ولهذا لما كان الرَّدُّ على من وصف الله تعالى بالنقائص بهذه الطريق طريقًا فاسدًا لم يَسلُكْه أحدٌ من السلف والأئمة، فلم يَنطِقْ أحد منهم في حق الله تعالى بالجسم لا نفيًا ولا إثباتًا، ولا بالجَوهَر والتحيُّز ونحو ذلك؛ لأنها عبارات مُجْمَلَة لا تُحِقُّ حقًّا ولا تُبطِل باطلًا، ولهذا لم يذكر الله في كتابه فيما أنكره على اليهود وغيرهم من الكفار ما هو من هذا النوعِ [نفيِ التجسيم]، بل هذا هو من الكلام المبتَدَع الذي أنكره السلف والأئمة.

مَنْ أَثْبَتَ بَعْضَ الصِّفَاتِ أَثْبَتَ الْبَاقِيَ

فَصْلٌ: وَأَمَّا فِي طُرُقِ الإِثْبَاتِ: فَمَعْلُومٌ أَيْضًا: أن المثبِت لا يَكفِي في إثباته مجرَّدُ نفي التشبيه؛ إذ لو كفى في إثباته مجرد نفي التشبيه لجاز أن يُوصَف الله ﷻ من الأعضاء والأفعال بما لا يكاد يُحصَى مما هو ممتنع عليه مع نفي التشبيه، وأن يوصف بالنقائص التي لا تجوز عليه مع نفي التشبيه، كما لو وصفه مفترٍ عليه بالبكاء والحزن والجوع والعطش مع نفي التشبيه، وكما لو قال المفتري: يأكل لا كأكل العباد، ويشرب لا كشربهم، ويبكي ويحزن لا كبكائهم ولا حزنهم، كما يُقالُ: يضحك لا كضحكهم، ويفرح لا كفرحهم، ويتكلم لا ككلامهم، ولجَازَ أن يقال: له أعضاء كثيرة لا كأعضائهم، كما قيل: له وجه لا كوجوههم، ويدان لا كأيديهم، حتى يَذكُر المَعِدَة والأَمْعَاء والذَّكَر، وغير ذلك مما يتعالى الله ﷻ عنه، سبحانه وتعالى عمَّا يقول الظالمون علوًّا كبيرًا[(١)].

فَإِنَّهُ يُقَالُ لِمَنْ نَفَى ذَلِكَ مَعَ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ الخَبَرِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الصِّفَاتِ: ما الفرق بين هذا وبين ما أثبتَّه إذا نفيت التشبيه، وجعلت مجردَ نفي التشبيه كافيًا في الإثبات؟ فلا بد من إثبات فرق في نفس الأمر[(٢)]. **فإن قال**: العمدة في

(١) وهذا من باب: (حاكي الكفر ليس بكافر)، وإلا ففي مثل هذا الكلام شيء من الصعوبة.

(٢) **قال صاحب** «التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية» (٢/ ٣٦): **يعني**: أنَّ الاعتمادَ في إثبات الصفات لله لا يكفي فيه مجرَّد نفي التشبيه؛ فلا يقال: نَصِفُ اللهَ بكلِّ وَصفٍ حتى ولو كان غير وارد ما دُمْنَا ننفي مشابهته لخلقه، فهذا الطريق لا يكفي؛ لما يَترَتَّب=

الفَرق: هو السمع، فما جاء السمع به أثبتُّه دون ما لم يجئ به السمع. **قيل له: أَوَّلًا: السَّمْعُ**: هو خبر الصادق عمَّا هو الأمر عليه في نفسه، فما أخبر به الصادق فهو حقٌّ من نفيٍ أو إثباتٍ، والخبر دليل على المخبَر عنه، [أي: المدلول]، والدليل لا ينعكس، فلا يلزم من عدمه عدم المدلول عليه، فما لم يَرِدْ به السمع يجوز أن يكون ثابتًا في نفس الأمر وإن لم يَرِدْ به السمع [-كالأسماء والصفات التي استأثرها الله ﷻ في علم الغيب عنده-] إذا لم يكن قد نفاه، **وَمَعْلُومٌ**: أن السمع لم ينف كل هذه الأمور بأسمائها الخاصة، فلا بد من ذكر ما ينفيها من السمع، وإلَّا فلا يجوز حينئذ نفيها، كما لا يجوز إثباتها.

وأيضًا: فلابدَّ في نفس الأمر من فَرقٍ بين ما يُثبَت له [-أي: لله-] ويُنفَى عنه؛ فإنَّ الأمور المتماثلة في الجواز والوجوب والامتناع يمتنع اختصاص بعضها دون بعض بالجواز والوجوب والامتناع، فلابدَّ من اختصاص المَنفِيِّ عن المُثبَت بما يخصه بالنفي، ولابد من اختصاص الثابت عن المنفي بما يخصه بالثبوت، **وَقَدْ يُعَبَّرُ عَنْ ذَلِكَ بِأَنْ يُقَالَ**: لابد من أمر يوجب نفي ما يجب نفيه عن الله تعالى، كما أنه لا بد من أمر يُثبِت له ما هو ثابت، وإن كان السمع كافيًا كان مخبِرًا عما هو الأمر عليه في نفسه، فما الفرق في نفس الأمر بين هذا وهذا؟ **فَيُقَالُ**: كل ما نافَى صفات الكمال الثابتة لله فهو منزَّهٌ عنه؛ فإنَّ ثبوت أحد الضدين يستلزم نفي الآخر، فإذا عُلِم أنه موجود واجب الوجود بنفسه، وأنه قديم واجب القدم عُلِمَ امتناعُ العدم والحدوث عليه، وعُلِمَ أنَّه غنيٌّ عمَّا سواه؛ فالمفتقر إلى ما سواه في بعض ما يحتاج إليه نفسه ليس هو موجودًا بنفسه، بل

= عليه من اللَّوازم الباطلة؛ إذ لو كان الأمر كذلك لجاز أن يُوصَفَ الربُّ بما يمتنع عليه من أوصاف النقص.

بنفسه وبذلك الآخر الذي أعطاه ما تحتاج إليه نفسه، فلا يوجد إلا به، [أي: بالله ﷻ]، وهو ﷻ غنيٌّ عن كل ما سواه، فكل ما نافَى غناه فهو منزَّهٌ عنه، وهو ﷻ قدير قوي، فكل ما نافَى قدرتَه وقوَّتَه فهو منزَّهٌ عنه، وهو -سبحانه- حيٌّ قيُّوم، فكل ما نافَى حياته وقيُّوميَّته فهو منزَّهٌ عنه.

وَبِالجُمْلَةِ: فالسمع قد أثبت له من الأسماء الحسنى وصفات الكمال ما قد ورد، فكل ما ضادَّ ذلك فالسمع ينفيه، كما يَنفِي عنه المِثلَ والكُفُؤ، فإن إثبات الشيء نفيٌ لضدِّه ولما يستلزم ضدَّه، والعقل يعرف نفي ذلك كما يعرف إثبات ضدِّه، فإثبات أحد الضِّدَّينِ نفيٌ للآخر ولما يستلزمه [من صفات النفي]، فطُرُقُ العلم بنفي ما يُنزِّه الرَّبُّ عنه مُتَّسِعَةٌ لا يُحتَاج فيها إلى الاقتصار على مجرد نفي التشبيه والتجسيم، كما فعله أهل القصور [-أي: الجهل-] والتقصير [-أي: التفريط-] الذين تناقضوا في ذلك وفرَّقوا بين المتماثلين، حتى إن كلَّ من أثبت شيئًا احتجَّ عليه من نفاه بأنه يستلزم التشبيه، وكذلك احتج القرامطة على نفي جميع الأمور حتى نفوا النفي، **فقالوا**: لا يقال: موجودٌ ولا ليس بموجود، ولا حيٌّ ولا ليس بحيٍّ؛ لأنَّ ذلك تشبيه بالموجود أو المعدوم؛ فلزم نفي النقيضين، وهو أظهر الأشياء امتناعًا، ثم إن هؤلاء يلزمهم من تشبيهه بالمعدومات والممتنعات والجمادات أعظمُ مِمَّا فَرُّوا منه من التشبيه بالأحياء الكاملين، فطرق تنزيهه وتقديسه عمَّا هو مُنزَّهٌ عنه مُتَّسِعَة لا تحتاج إلى هذا.

وقد تقدم أن ما يُنفَى عنه ﷻ يُنفَى لتضَمُّنِ النفيِ الإثباتَ؛ إذ مجرد النفي لا مدح فيه ولا كمال؛ فإن المعدوم يوصف بالنفي، والمعدوم لا يُشبِه الموجود، وليس هذا مدحًا له؛ لأن مشابهة الناقص في صفات النقص نقصٌ مطلق، كما أن مماثلة المخلوق في شيء من الصفات تمثيل وتشبيه ينزَّهُ عنه الرب تَبَارَكَ وَتَعَالَى،

والنقص ضد الكمال، وذلك مثل أنه قد عُلِمَ أنه حيٌّ، والموت ضد ذلك؛ فهو منزه عنه، وكذلك النوم والسِّنَةُ ضد كمال الحياة؛ فإنَّ «**النَّوْمَ أَخُو المَوْتِ**»[(١)]، وكذلك اللُّغُوب نقصٌ في القدرة والقوة، والأكلُ والشُّربُ ونحوُ ذلك من الأمور فيه افتقار إلى موجود غيره، كما أنَّ الاستعانة بالغير والاعتِضادَ به ونحو ذلك يتضمن الافتقار إليه والاحتياج إليه، وكل من يحتاج إلى من يحمله أو يعينه على قيام ذاته أو أفعاله فهو مُفْتَقِرٌ إليه ليس مستغنيًا عنه بنفسه، فكيف من يأكل ويشرب؟! والآكل والشارب أَجوَفُ، [أي: له جَوفٌ]، والمُصْمَتُ الصَّمَد أكمل من الآكل الشارب، ولهذا كانت الملائكة صُمدًا لا تأكل ولا تشرب [باتفاق العلماء].

وقد تقدم أن كل كمال ثبت لمخلوق فالخالق أولى به، وكل نقص تنزَّه عنه مخلوق فالخالق أولى بتنزيهه عن ذلك[(٢)]، والسمع قد نفى ذلك في غير موضع، كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾[الإخلاص:٢]، **والصَّمَدُ**: الذي لا جوف له ولا يأكل ولا يشرب، وهذه السُّورة هي نسب الرحمن[(٣)]، وهي الأصل في هذا الباب، وقال في حق المسيح وأمه: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ [المائدة:٧٥]، فجعل ذلك [-أي: الأكل والشرب-] دليلًا على نفي الألوهية، فدل ذلك على تنزيهه عن ذلك بطريق الأَوْلَى والأحرى.

---

(١) **صحيح**: صحَّحه الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الصحيحة» برقم: (١٠٨٧)، عن جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) وهذا من باب المناظرة، وإلا فليس على إطلاقه.

(٣) وهذه التسمية إنما جاءت لما فيها من الرَّد على اليهود حين قالوا للنبي ﷺ: انسب لنا ربَّك، وليس فيها ما يدل على النسب لله عَزَّوَجَلَّ، ومع ذلك لم تثبت جميع الأحاديث التي جاءت على ذلك.

والكَبِدُ والطِّحَالُ ونحوُ ذلك هي أعضاء الأكل والشرب، فالغني المُنَزَّه عن ذلك منزَّهٌ عن آلات ذلك، بخلاف اليد فإنها للعمل والفعل، وهو ﷻ موصوف بالعمل والفعل؛ إذ ذلك من صفات الكمال، فمن يقدر أن يفعل أكمل ممن لا يقدر على الفعل، وهو -سبحانه- منزَّهٌ عن الصاحبة والولد وعن آلات ذلك وأسبابه، وكذلك البكاء والحزن هو مستلزم للضعف والعجز الذي يُنَزَّهُ الله عنه، بخلاف الفرح والغضب فإنه من صفات الكمال، فكما يوصف بالقدرة دون العجز، وبالعلم دون الجهل، وبالحياة دون الموت، وبالسمع دون الصمم، وبالبصر دون العمى، وبالكلام دون البكم فكذلك يوصف بالفرح دون الحزن، وبالضحك دون البكاء، ونحو ذلك.

وَأَيْضًا: فقد ثبت بالعقل ما أَثْبَتَهُ السمع من أنه -سبحانه- لا كفؤ له، ولا سمِيَّ له، وليس كمثله شيء؛ فلا يجوز أن تكون حقيقته كحقيقة شيء من المخلوقات، ولا حقيقة شيء من صفاته كحقيقة شيء من صفات المخلوقات، **فَيُعْلَمُ قَطْعًا**: أنه ليس من جنس المخلوقات، لا الملائكةِ، ولا السمواتِ، ولا الكواكبِ، ولا الهواءِ، ولا الماءِ، ولا الأرضِ، ولا الآدميِّينَ، ولا أبدانِهم، ولا أنفسِهم، ولا غيرِ ذلك، بل يُعلَم أن حقيقتَه عن مماثلة شيء من الموجودات أبعد من سائر الحقائق، وأن مماثلتَه لشيء منها أبعد من مماثلة حقيقة شيء من المخلوقات لحقيقة مخلوق آخر؛ فإن الحقيقتين إذا تماثلتا جاز على كل واحدة ما يجوز على الأخرى، ووجب لها ما وجب لها، وامتنع عليها ما امتنع عليها؛ فيلزم أن يجوز على الخالق القديم الواجب بنفسه ما يجوز على المحدَث المخلوق من العدم والحاجة، وأن يُثبَتَ لهذا ما يُثبَتُ لذاك من الوجوب والفَنَاء، فيكون الشيء الواحد واجبًا بنفسه غير واجب بنفسه، موجودًا معدومًا، وذلك جمع

بين النقيضين، **وَهَذَا مِمَّا يُعلَمُ بِهِ بُطْلَانُ قَوْلِ الْمُشَبِّهَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ**: بَصَرٌ كبَصَرِي، ويَدٌ كيدي ونحو ذلك، تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرًا.

وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ هُنَا: استيفاء ما يُثبَت له وما يُنزَّه عنه، واستيفاء طرق ذلك؛ لأن هذا مبسوط في غير هذا الموضع، **وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ هُنَا**: التنبيه على جوامع ذلك وطُرُقِهِ، وما سكت عنه السمع نفيًا وإثباتًا ولم يكن في العقل ما يثبته ولا ينفيه سَكَتْنَا عنه، فلا نُثْبِتُه ولا نَنْفِيه، فنثبت ما علمنا ثُبُوتَه، وننفي ما علمنا نفيَه، ونسكت عما لا نعلم نفيَه ولا إثباتَه، والله ﷻ أعلم.

الْقَاعِدَةُ السَّابِعَةُ[1]: **أَنْ يُقَالَ**: إنَّ كثيرًا مما دلَّ عليه السمع يُعلَم بالعقل [الصريح المستقيم] أيضًا، والقرآن يبين ما يستدل به العقل ويرشد إليه [-أي: على وجوده ووحدانيته-] ويُنبِّه عليه، كما ذكر الله ذلك في غير موضع؛ فإنه ﷻ بيَّن من الآيات الدالة عليه وعلى وَحْدَانِيَّتِهِ وقُدْرَتِه وعِلْمِه وغير ذلك ما أَرْشَد العباد إليه ودلَّهُم عليه، كما بيَّن أيضًا ما دلَّ على نُبُوَّة أنبيائه، وما دَلَّ على المَعَاد[2] وإمكانه، فهذه المطالب [الدينيَّة] هي شرعية من جهتين: من جهة أنَّ الشارع أخبر بها، ومن جهة أنه بيَّن الأدلة العقلية التي يستدل بها عليها.

والأمثال المضروبة في القرآن هي أَقْيِسَةٌ عقلية [يفهمها العاقلون]، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع، وهي أيضًا عقلية من جهة أنها تُعلَم بالعقل أيضًا، وكثير من أهل الكلام [-كالمعتزلة والأشاعرة وغيرهما من العقلانيِّين-] يُسَمِّي هذه [-أي: معرفة الله والنبوَّة والمعاد-]: (الأصول العقلية)؛ لاعتقاده

(١) **قال العلَّامة العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ في «تقريب التدمرية» (١٣): **ومما حذفتُ**: القاعدة السابعة؛ لأنها غير موجودة في بعض النسخ، ويغني عنها ما سبقها من القواعد.

(٢) كإحياء الأموات -كما في سورة البقرة- وقِصَّة أصحاب الكهف.

أنها لا تُعلَم إلَّا بالعقل فقط؛ فإن السمع هو مجرد إخبار الصادق، وخبر الصادق -الذي هو النبي- لا يُعلَم صدقه إلَّا بعد العلم بهذه الأصول بالعقل.

ثُمَّ إِنَّهُمْ قَدْ يَتَنَازَعُونَ فِي الأُصُولِ الَّتِي يَتَوَقَّفُ إِثْبَاتُ النُّبُوَّةِ عَلَيْهَا: فطائفةٌ [-وهم المعتزلة-] تزعم أن تَحْسِينَ العقل وتَقْبيحَه داخل في هذه الأصول، وأنه لا يمكن إثبات النبوَّة بدون ذلك، ويجعلون التكذيب بالقدر مما يقتضيه العقل، وطائفة [-وهم الأشاعرة-] تزعم أن حدوث العالَم [-وهو ما سِوَى الله-] من هذه الأصول، وأن العلم بالصانع لا يمكن إلا بإثبات حدوثه، [أي: العالم]، وإثبات حدوثه لا يمكن إلا بحدوث الأجسام، وحدوثها يُعلَم إمَّا بحدوث الصفات، وإمَّا بحدوث الأفعال القائمة بها، [أي: بالأجسام]، فيجعلون نفيَ أفعال الرَّبِّ ونفيَ صفاته من الأصول التي لا يمكن إثبات النبوة إلَّا بها.

ثم هؤلاء لا يقبلون الاستدلال بالكتاب والسنة على نقيض قولهم [الذي هو تقديم الأدلة العقلية]؛ لظنهم أن العقل عارض السمع وهو أَصلُه، [أي: أَصلُ العقل]؛ فيجب تقديمه عليه، والسمع إمَّا أن يؤوَّل [-أي: يُصرَف عن ظاهره-] وإما أن يُفَوَّض، [أي: لا يُتكلَّم في معناه أصلًا، وهي طريقة أهل التجهيل]، وهم أيضًا عند التحقيق لا يقبلون الاستدلال بالكتاب والسنة على وفق قولهم؛ لما تقدم، **وَهَؤُلَاءِ يَضِلُّونَ مِنْ وُجُوهٍ**: **مِنْهَا**: ظنهم أنَّ السمع بطريق الخبر المجرَّد [عن العقل]، وليس الأمر كذلك، بل القرآن بيَّن من الدلائل العقلية التي تُعلَم بها المطالب الدينية ما لا يُوجَد مثلُه في كلام أئمةِ النظر، فتكون هذه المطالب شرعية عقلية. **وَمِنْهَا**: ظنهم أن الرسول لا يُعلَم صدقه إلا بالطريق المعينة [-أي: المعجزات، فمن كان ذا مُعجِزةٍ كان نبيًّا، وإلا فلا-]

التي سلكوها، وهم مخطئون قطعًا في انحصار طريق تصديقه فيما ذكروه؛ فإن طرق العلم بصدق الرسول كثيرة كما قد بسط في غير هذا الموضع. **وَمِنْهَا:** ظنهم أن تلك الطريق التي سلكوها صحيحة، وقد تكون باطلة [وهو الواقع]. **وَمِنْهَا:** ظنهم أن ما عارضوا به السمع معلوم بالعقل، ويكونون غالِطِينَ في ذلك؛ فإنه إذا وُزِنَ بالميزان الصحيح وُجِدَ ما يعارض الكتاب والسنة من المجهولات، لا من المعقولات، وقد بُسِط الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا: أن من صفات الله تعالى ما قد يُعلَم بالعقل، كما يُعلَم أنه عالم، وأنه قادر، وأنه حي، كما أرشد إلى ذلك قوله: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك:١٤]، وقد اتفق النُّظَّار من مثبتة الصفات على أنه يُعلَم بالعقل عند المحققين أنه حيٌّ عليمٌ قديرٌ مُرِيدٌ، وكذلك السمع والبصر والكلام يُثبَت بالعقل عند المحققين منهم، بل وكذلك الحب والرضا والغضب يمكن إثباته بالعقل، وكذلك علوُّه على المخلوقات ومُبَايَنَتُهُ لها مِمَّا يُعلَم بالعقل، كما أثبتته بذلك الأئمة، مثل: أحمد بن حنبل وغيره، ومثل: عبد العزيز المكي [صاحب كتاب «الحَيدة»]، وعبد الله بن سعيد بن كُلَّاب[1] [في رَدِّه على الجهمية]، بل وكذلك إمكان الرؤية يُثبَت بالعقل، لكن منهم من أثبتها [-كأبي الحسن الأشعري-] بأنَّ كل موجود تصح رؤيته، ومنهم من أثبتها بأن كل قائم بنفسه تمكن رؤيته، [وهو قول ابن كُلَّاب]، وهذه الطريق أصَحُّ [وأخصُّ] من تلك.

وقد يمكن إثبات الرؤية بغير هذين الطريقين بتقسيم دائرٍ بين النفي والإثبات، كما يقال: إنَّ الرؤية لا تتوقف إلَّا على أمور وجودية [حِسِّيَّة]؛ فإنَّ ما

---

(١) وذِكرُ عبدِ الله بن سعيد بن كُلَّاب هنا مُشكِلٌ، لكن خُرِّج ذلك على أن إثباتَه جزئيٌّ.

لا يتوقف إلا على أمور وجودية يكون الموجودُ الواجبُ القديمُ أحقَّ به من الممكن المحدَث، والكلام على هذه الأمور مبسوط في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا: أن من الطرق التي يسلكها الأئمة ومن اتبعهم من نُظَّار أهل السنة [-كالأئمة الأربعة-] في هذا الباب: أنَّه لو لم يكن موصوفًا بإحدى الصفتين المتقابلتين لَلَزِمَ اتصافه بالأخرى، فلو لم يُوصَف بالحياة لوُصِف بالموت، ولو لم يوصف بالقدرة لوُصِف بالعجز، ولو لم يوصف بالسمع والبصر والكلام لوُصِف بالصَّمَمِ والخَرَس والبَكَم والعَمَى، **وطرد ذلك** [-أي: القاعدة-]: أنه لو لم يوصف بأنه مباين للعالم لكان داخلًا فيه، فسَلْبُ إحدى الصفتين المتقابلتين عنه يستلزم ثبوت الأخرى، وتلك صفةُ نقصٍ ينزَّه عنها الكامل من المخلوقات، فتنزيه الخالق عنها أَوْلَى، وهذه الطريق [المتقدمة -وهي إثبات الكمال بنفي ما يناقضه-] غير قولنا: إنَّ هذه صفات كمال يتصف بها المخلوق؛ فالخالق أَولى؛ فإنَّ طريق إثبات صفات الكمال بأنفسها مُغايِر لطريق إثباتها بنفي ما يناقضها.

وقد اعترض طائفة من النفاة [للصفات] على هذه الطريقة [-التي هي إثبات الكمال بنفي ما يناقضه-] باعتراض مشهور [-وهو المسمَّى بـ(اعتراض التقابُل)-] لبَّسوا به على الناس، حتى صار كثيرٌ من أهل الإثبات يظن صحتَه [-أي: الاعتراض-] ويُضَعِّف الإثبات به، مثل ما فعل مَن فعل ذلك من النُّظَّار حتى الآمدي وأمثاله، مع أنه أصل قول القرامطة الباطنية وأمثالهم من الجهمية، **فقالوا**: القول بأنه لو لم يكن متَّصِفًا بهذه الصفات -كالسمع والبصر والكلام، مع كونه حيًّا- لكان متصفًا بما يقابلها، فالتحقيق فيه متوقف على بيان

حقيقة المتقابلَيْن[١] وبيان أقسامهما.

فنقول: أمَّا المتقابلان: فما لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة، وهو إمَّا أن لا يصح اجتماعهما في الصدق ولا في الكذب، أو يصح ذلك في أحد الطرفين، فالأول هما المتقابلان بالسَّلب والإيجاب، وهو تقابل التناقض، **والتناقض**: هو اختلاف القضيتين بالسلب والإيجاب على وجهٍ لا يجتمعان في الصدق [-أي: الإثبات أو الإيجاب-] ولا في الكذب [-أي: النفي أو السَّلب-] لذاتيهما، كقولنا: (زيد حيوان، زيد ليس بحيوان)، **ومن خَاصِّيَّتِهِ**: استحالة اجتماع طرفيه في الصِّدق والكذب، وأنه لا واسطة [-أي: لا ثالثَ-] بين الطرفين ولا استحالة لأحد الطرفين إلى الآخر[٢]، والثاني ثلاثة أقسام: **الأَوَّلُ**: المتقابلان بالتضايف، [ويسمَّى بـ(الصفات المتضايفة)]، وهما اللذان لا تَعَقُّلَ لكل واحد منهما إلا مع تعقُّل الآخر، كقولنا: (زيدٌ أَبٌ)، (زيدٌ ابنٌ)،

---

(١) **المتقابلان**: هما اللَّذان لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة. قُيِّد بهذا؛ ليَدخُل المتضايفان في التعريف؛ لأن المتضايفين -كالأبوة والبنوة- قد يجتمعان في موضع واحد كـ(زيد) مثلًا لكن لا من جهة واحدة، بل من جهتين؛ فإن أُبُوَّتَه بالقياس إلى ابنه، وبُنوَّتَه بالقياس إلى أبيه، فلو لم يُقيَّد التعريف بهذا القيد لخرج المتضايفان عنه؛ لاجتماعهما في الجملة. **والمتقابلان أربعة أقسام**: الضِّدَّان، والمتضايفان، والمتقابلان بالعدم والملكة، والمتقابلان بالإيجاب والسلب؛ وذلك لأن المتقابلين لا يجوز أن يكونا عدمين؛ إذ لا تقابل بين الإعدام، فإمَّا أن يكونا وجوديَّين، أو يكون أحدهما وجوديًّا والآخر عدميًّا، فإن كانا وجوديين: فإما أن يُعقَل كل منهما بدون الآخر -وهما الضدان- أو لا يعقل كل منهما إلا مع الآخر وهما المتضايفان، وإن كان أحدهما وجوديًّا والآخر عدميًّا فالعدميُّ إما عدم الأمر الوجودي عن الموضوع القابل -وهما المتقابلان بالعدم والملكة- أو عدمه مطلقًا، وهما المتقابلان بالإيجاب والسلب. «التعريفات» (١٩٨).

(٢) أي: لا يتغيَّر أحد الطرفين إلى الآخر، بل لابدَّ من وجود واحد منهما.

وَخَاصِّيَّتُهُ [-أي: خصائصه وصفاته-]: تَوَقُّفُ كل واحد من طرفيه على الآخر في الفهم. **الثاني:** المتقابلان بالتضاد، **والمُتَضَادَّانِ:** كُلُّ أمرين يتصور اجتماعهما في الكذب دون الصدق، [وهما اللَّذان لا يجتمعان مع بقاء المادَّة الأصلية، ويمكن ارتفاعهما]، كـ(السواد) و(البياض)، **ومن خَوَاصِّهِ:** جواز استحالة [-أي: تغيُّر-] كل واحد من طرفيه إلى الآخر في بعض صوره، وجواز وجود واسطة بين الطرفين، تَمُرُّ عليه الاستحالة من أحد الطرفين على الآخر، كالصفرة والحمرة بين السواد والبياض. **الثالث:** تقابل العدم والمَلَكَة، **والمراد بالملكة هنا:** كل معنًى وجودي أمكن أن يكون ثابتًا للشيء: إمَّا بحقِّ جنسه -كالبصر للإنسان[1]- أو بحقِّ نوعه -ككتابة زيدٍ، [أي: الكتابة يقبلها نوع الإنسان]- أو بحقِّ شَخصِهِ، كاللِّحيَة للرجل؛ [لأن اللِّحيَة تثبت لشخص الرجال دون نوع الإنسان]. **وأمَّا العَدَم المُقَابِلُ لَهَا** [-أي: المَلَكَة-]: فهو ارتفاع [-أي: نفي-] هذه الملكة، ولمَّا لم تكن ملكة البصر بالتفسير المذكور ثابتة للحجر لا يقال له: (أعمى) ولا (بصير)؛ [لكونه ليس من باب المَلَكَة والعدم]، **ومن خواص هذا التقابل:** جواز انقلاب الملكة إلى العدم، ولا عكس.

وإن أريد بالتقابل ههنا: تقابل التناقض [-الذي هو النوع الأول- بالسلب والإيجاب -وهو أنه لا يخلو من كونه سميعًا وبصيرًا ومتكلمًا، أو ليس [كذلك]- فهو ما [-أي: لا-] يقوله الخصم، ولا يُقبَل نفيُه[2] من غير دليل، **وإن أريد بالتقابل:** تقابل المتضايفين: فهو غير متحقق ههنا، [أي: في باب إثبات الصفات]، ومع كونه غير متحقِّق فلا يلزم من نفي أحد المتضايفين

---

(١) أي: جنس الحيوان الذي منه الإنسان.

(٢) أي: نفي قول الخصم الذي هو: تقابل السلب والإيجاب.

ثبوت الآخر [في حق الله ﷻ]، بل رُبَّما انتفَيَا معًا، ولهذا يقال: (زيدٌ ليس بأبٍ لعَمرٍو ولا بابنٍ له) أيضًا. **وإن أريد بالتقابل**: تقابل الضدين فإنما يلزم أن لو كان واجب الوجود قابلًا لتوارد الأضداد عليه، وهو غير مسلَّم، وإن كان قابلًا فلا يلزم من نفي أحد الضدين وجودُ الآخر؛ لجواز اجتماعهما في العدم [-أي: لجواز إمكان ارتفاعهما-] ووجود واسطة بينهما، ولهذا يصح أن يُقالَ: (الباري -تعالى- ليس بأسود ولا أبيض). **وإن أريد بالتقابل هنا**: تقابل العدم والملكة فلا يلزم أيضًا من نفي الملكة تحقُّقُ العدم، ولا بالعكس، إلَّا في محلٍّ يكون قابلًا لهما، ولهذا يصح أن يقال: (الحجر لا أعمى ولا بصير).

والقول بكون الباري -تعالى- قابلًا للبصر والعمى دعوى محل النزاع والمصادرة على المطلوب[1]، **وعلى هذا**: فقد امتنع لزوم العَمَى والخَرَس والطَّرَش [-أي: الصَّمَم-] في حق الله تعالى من ضرورة نفي البصر والسَّمع والكلام عنه. **والرد عليهم من وجوه:**

الْوَجْهُ الأَوَّلُ: أنَّ هذا التقسيم غير حاصر، [أي: منحصر]؛ فإنه يقال للموجود: إمَّا أن يكون واجبًا بنفسه، وإما أن يكون ممكنًا بنفسه، وهذان -الوجوب والإمكان- لا يجتمعان في شيءٍ واحد من جهة واحدة، ولا يصح اجتماعهما في الصدق ولا في الكذب؛ إذ كون الموجود واجبًا بنفسه وممكنًا بنفسه لا يجتمعان ولا يرتفعان، فإذا جعلتم هذا القسم -وهما: النقيضان ما لا يجتمعان ولا يرتفعان- فهذان لا يجتمعان ولا يرتفعان، وليس هما السلب والإيجاب؛ فلا يصح حصر النقيضين اللذين لا يجتمعان ولا يرتفعان في السلب

(١) هي التي تجعل النتيجة جزء القياس، أو تلزم النتيجة من جزء القياس، كقولنا: (الإنسان بشر)، و(كل بشر ضحاك)... «التعريفات» للجرجاني (٢١٦).

والإيجاب، وحينئذ فقد ثبت وصفان -شيئان- لا يجتمعان ولا يرتفعان، وهو خارج عن الأقسام الأربعة، **وعلى هذا**: فمن جعل الموت معنًى وجوديًّا فقد يقول: إن كون الشيء لا يخلو من الحياة والموت هو من هذا الباب، وكذلك العلم والجهل، والصَّمَمُ والبَكَم، ونحو ذلك.

الوجه الثَّاني [من أوجه الرَّدِّ]: أَنْ يُقَالَ: هذا التقسيم يتداخل؛ فإن العَدَم والمَلَكَة يدخل في السلب والإيجاب؛ [لكونهما أعمَّ]، وغايته أنه نوع منه، والمتضايفان[1] يدخلان في المتضادَّين [-وهما: ما لا يجتمعان، كالليل والنهار-] وإنما هو نوع منه. **فإن قال**: أعني بالسلب والإيجاب: ما لا يدخل فيه العَدَم والمَلَكَة، وهو: أن يسلب عن الشيء ما ليس بقابل له، ولهذا جُعِل من خَوَاصِّهِ أنه لا استحالة لأحد طرفيه إلى الآخر. **قيل له: عن هذا [الاعتراض] جوابان: أَحَدُهُمَا**: أنَّ غاية هذا [الذي ذكرتموه من التفريق]: أن السلب ينقسم إلى نوعين: **أَحَدُهُمَا**: سلب ما يمكن اتصاف الشيء به. **والثَّاني**: سلب ما لا يمكن اتصافه به. ويقابل الأول إثباتُ ما يمكن اتصافه ولا يجب، والثاني إثباتُ ما يجب اتصافه به، فيكون المراد به سلب الممتنع وإثبات الواجب، كقولنا: (زيد حيوان)، فإن هذا إثبات واجب، و(زيد ليس بحجر)، فإن هذا سلب ممتنع، **وعلى هذا التقدير**[2]: فالممكنات التي تقبل الوجود والعدم -كقولنا: (المُثَلَّثُ إمَّا موجود وإمَّا معدوم)؛ [لكونه ممكنًا]- يكون من قسم العَدَم والمَلَكَة[3]، وليس

---

(١) **المتضايفان**: هما المتقابلان الوجوديَّان اللَّذان يُعقَل كلٌّ منهما بالقياس إلى الآخر، كالأُبُوَّة والبُنُوَّة؛ فإنَّ الأُبُوَّةَ لا تُعقَل إلَّا مع البُنُوَّة، وبالعكس. «التعريفات» (٢١٧).

(٢) أي: التفريق الذي ذكروه بين السَّلب والإيجاب، والمَلَكَةِ والعَدَم.

(٣) لا من باب السلب والإيجاب.

كذلك؛ فإن ذلك القسم [-أي: المَلَكَة والعَدَم-] يخلو فيه الموصوف الواحد عن المتقابلين[١] جميعًا، ولا يخلو شيء من الممكنات عن الوجود والعدم.

وأيضًا: فإنه على هذا التقدير: فصفات الرَّبِّ كلها واجبة له، **فإذا قيل**: إمَّا أن يكون حيًّا أو عليمًا أو سميعًا أو بصيرًا أو متكلِّمًا أو لا يكون، كان مثل قولنا: إمَّا أن يكون موجودًا وإمَّا أن لا يكون، وهذا [-أي: الوجود والعدم-] متقابل تقابلَ السلب والإيجاب، [وليس من باب تقابل المَلَكَة والعَدَم]، فيكون الآخر [-أي: صفات الرب الواجبة له-] مثله، وبهذا يحصل المقصود. **فإن قيل**: هذا لا يصح حتى يُعلَم إمكانُ قبوله لهذه الصفات. **قيل له**: هذا إنما اشتُرِط فيما أمكن أن يُثبَت له ويزول كالحيوان، فأمَّا الرَّبُّ تعالى فإنه بتقدير ثبوتها له فهي واجبة ضرورةً أنه لا يمكن اتصافه بها وبعدمها باتفاق العقلاء؛ فإن ذلك يوجب أن يكون تَارَةً حيًّا وتارةً ميتًا، وتارةً أَصَمَّ وتارةً سميعًا، وهذا يوجب اتصافه بالنقائص، وذلك مُنْتَفٍ قطعًا، بخلاف من نفاها [-أي: نفى صفات الكمال-] وقال: إنَّ نفيها ليس بنقص؛ لظنِّه أنه لا يقبل الاتصاف بها، فإنَّ من قال هذا لا يمكنه أن يقول: إنه مع إمكان الاتصاف بها لا يكون نفيها نقصًا؛ فإن فساد هذا معلوم بالضرورة.

وقيل له أيضًا: أنت في تقابل[٢] السلب والإيجاب إن اشترطت العلم بإمكان الطرفين [-وهما السلب والإيجاب-] لم يصح أن تقول: واجب الوجود

---

(١) راجع تعريف المتقابلين صـ(١١٧) من كتابنا.

(٢) **التقابل أنواع**:

أ- نَوعٌ يُسمَّى: (**تَقابُل الإيجاب والسَّلب**)، أو: (**تَقابُل النقيضين**)، وهذا التقابل لا يتحقق إلَّا بين الشيئين اللَّذين لا يجوز رفعهما ولا يجوز جمعهما، ويكون أحدهما وجوديًّا=

إمَّا موجود وإمَّا معدوم[١]، والممتنع الوجود إمَّا موجود وإمَّا معدوم؛ لأنَّ أحد الطرفين هنا معلوم الوجود، والآخر معلوم الامتناع، وإن اشترطتَ العِلْم بإمكان أحدهما صَحَّ أن تقول: إمَّا أن يكون حيًّا وإمَّا أن لا يكون، وإمَّا أن يكون سميعًا بصيرًا وإمَّا أن لا يكون؛ لأنَّ النفيَ إن كان ممكنًا صَحَّ التقسيم[٢]، وإن كان ممتنعًا كان الإثبات واجبًا، وحصل المقصود.

فإن قيل: هذا يفيد أنَّ هذا التأويل يقابل السلب والإيجاب، ونحن نُسلِّم ذلك كما ذكر في الاعتراض، لكن غايته أنه إمَّا سميع وإمَّا ليس بسميع، وإمَّا

= والآخر عدميًّا، أي: يكون أحدهما إيجابيًّا والآخر سلبيًّا، نحو: (الإنسان) والـ(لَّا إنسان)، و(الدَّاخِلُ) والـ(لَّا داخل)، و(الخَارِجُ) والـ(لَّا خَارج).

ب- **ونَوعٌ يُسمَّى: (تَقَابُل التَّضادِّ)**، وهذا التقابل يكون في شيئين وجوديَّين، بحيث لا يجوز الجمعُ بينهما ولكن يجوز رفعهما، نحو: (الحَجَر) و(الشَّجَر)، و(الإِنسَانُ) و(الحِمَارُ)، و(السَّماءُ) و(الأرضُ)، ويُسمَّى: (المُتَضَادَّينِ) أيضًا.

ج- **تَقَابُلُ التَّضايفِ**، وهو ما لا يتحقق إلا في شيئين وجوديَّين، ولكن أحدهما لا يُتصَوَّر بدون الآخر، نحو: (الأب) و(الابن)؛ فالأب لا يكون أبًا إلا إذا كان له ابن، وكذا الابن لا يكون ابنًا إلَّا إذا كان له أب.

د- **تَقابُل العَدَم والمَلَكَة**، وهذا التقابل لا يتحقَّق إلا في شيئين: أحدهما وجودي، وهو الملكة، أي: أمرٌ محبوبٌ وصفةُ كمالٍ، والثاني عدمي، أي: أمرٌ غيرُ محبوبٍ وصفةُ نقصٍ، نحو: (البصر)، و(العَمَى)، ويكون محل الوجوديِّ صالحًا للعدميِّ، وبالعكس أيضًا، فالبصر مَلَكَةٌ وصفةُ كمالٍ، وهو شيءٌ وجوديٌّ، والعَمَى صفةُ نقصٍ، وهو شيءٌ عدميٌّ، ومحل الوجوديِّ -وهو الرجل البصير- صالحٌ للعَمَى؛ لأنه يمكن أن يصير الرجلُ البصيرُ أعمى، وكذلك العكس؛ لأنه يمكن أن يصير الرجل الأعمى بصيرًا. «توضيح مقاصد المصطلحات العلمية في الرسالة التدمرية» (٤٤-٤٥).

(١) وهذا يُسمَّى بـ(التردُّد).

(٢) أي: التردُّد، مع وجوب إثبات الكمال لله ﷻ.

بصير وإمَّا ليس ببصير، والمنازع يختار النفي. **فيقال له: على هذا التقدير**: فالمثبَتُ واجبٌ، والمسلوب ممتنعٌ، فإمَّا أن تكون هذه الصفات واجبةً له، وإمَّا أن تكون ممتنعةً عليه، والقول بالامتناع لا وجه له؛ إذ لا دليل عليه بوجه، **بل قد يقال**: نحن نعلم بالاضطرار بطلانَ الامتناع؛ فإنه لا يمكن أن يُستَدَلَّ على امتناع ذلك إلا بما يُستَدَلُّ به على إبطال أصل الصفات، وقد عُلِمَ فساد ذلك، وحينئذ فيجب القول بوجوب هذه الصفات له.

وَاعْلَمْ: أنَّ هذا يمكن أن يُجعلَ طريقةً مستقلَّةً في إثبات صفات الكمال له؛ فإنها إمَّا واجبة له، وإمَّا ممتنعة عليه، والثاني باطل؛ فتعيَّن الأول؛ لأنَّ كونه قابلًا لها خاليًا عنها يقتضي أن يكون ممكنًا، وذلك ممتنع في حقه، وهذه طريقة معروفة لمن سلكها من النُّظَّار.

الجواب الثاني: أن يقال: فعلى هذا: إذا قلنا: (زيدٌ إمَّا عاقل وإمَّا غير عاقل)، و(إمَّا عالم وإمَّا ليس بعالم)، و(إما حيٌّ وإمَّا غير حيٍّ)، و(إمَّا ناطق وإمَّا غير ناطق)، وأمثال ذلك مما فيه سلب الصفة عن محلٍّ قابلٍ لـها [-وهو الذات-] لم يكن هذا داخلًا في قسم تقابل السلب والإيجاب، **ومعلوم**: أن هذا خلاف المعلوم بالضرورة، وخلاف اتفاق العقلاء، وخلاف ما ذكروه في المنطق وغيره، **ومعلوم**: أن مثل هذه القضايا تتناقض بالسلب والإيجاب على وجه يلزم من صدق إحداهما كذبُ الأخرى، فلا يجتمعان في الصدق والكذب، فهذه شروط التناقض موجودة فيها.

وغاية فِرَقِهِمْ أن يقولوا: إذا قلنا: هو إمَّا بصير وإمَّا ليس ببصير كان إيجابًا وسلبًا، وإذا قلنا: إمَّا بصير وإمَّا أعمى كان مَلَكَةً وعدَمًا. وهذه منازعة لفظية،

وإلَّا فالمعنى في الموضعين سواء، فَعُلِم أن ذلك نوع من تقابل السلب والإيجاب، وهذا يبطل قولهم في حد ذلك التقابل: إنه لا استحالة لأحد الطرفين إلى الآخر؛ فإن الاستحالة[١] هنا ممكنة كإمكانها إذا عُبِّر بلفظ (العمى).

الوَجْهُ الثَّالِثُ [من الأوجه السبعة]: أن يقال: التقسيم الحاصر [-أي: الصحيح والمنحصر-] أن يقال: المتقابلان إمَّا أن يختلفا بالسلب والإيجاب، وإمَّا أن لا يختلفا بذلك، بل يكونان إيجابَيْنِ أو سَلبَيْنِ، فالأول هو النقيضان، والثاني إمَّا أن يمكن خُلُوُّ المحل عنهما، وإمَّا أن لا يمكن، والأول هما الضدان، كالسواد والبياض، والثاني هما في معنى النقيضين وإن كانا ثبوتَين، كالوجوب والإمكان، والحدوث والقِدَم، والقيام بالنفس والقيام بالغير، والمُبايَنة والمُحَايَثة[٢]، ونحو ذلك. **ومعلوم**: أن الحياة والموت، والصمم والبكم والسمع والكلام ليس مما إذا خَلَا الموصوف عنهما وُصِفَ بوصفٍ ثالثٍ بينهما، كالحُمْرَة بين السواد والبياض، فعُلِم أن الموصوف لا يخلو عن أحدهما، فإذا انتفى تعيَّن الآخر.

الوَجْهُ الرَّابِعُ: المحل الذي لا يقبل الاتصاف بالحياة والعلم والقدرة والكلام ونحوها أنقص من المحل الذي يقبل ذلك ويخلو عنها، ولهذا كان الحجر ونحوه أنقص من الحي الأعمى، وحينئذ فإذا كان البارئ منزَّهًا عن نفي

---

(١) **الاستحالة**: حركةٌ في الكيف، كتسخُّن الماء وتبرُّدِه مع بقاء صورته النوعية.

(٢) **المُحَايَثَةُ**: هي قولهم: إمَّا أن يكون هو في العالم، وإمَّا أن يكون العالم فيه؛ لأنه -سبحانه- قائم بنفسه، والقائم بنفسه إذا كان مُحَايِثًا لغيره فلابدَّ أن يكون أحدهما حالًّا في الآخر، بخلاف ما لا يقوم بنفسه -كالصفات- فإنها قد تكون جميعًا قائمة بغيرها. «الرد على الجهمية والزنادقة» للشيباني (١٥٧)، تحقيق: صبري شاهين، ط: (دار الثبات).

هذه الصفات -مع قبوله لها- فتنزيهه عن امتناع قبوله لها أَوْلَى وأحرى؛ إذ بتقدير قبوله لها يمتنع منع المتقابلين، [أي: النقيضين]، واتصافه بالنقائص ممتنع؛ فيجب اتصافه بصفات الكمال، وبتقدير عدم قبوله لا يمكن اتصافه لا بصفات الكمال ولا بصفات النقص، وهذا أشدُّ امتناعًا؛ فثبت أن اتصافه بذلك ممكن، وأنه واجب له، وهو المطلوب، وهذا في غاية الحسن.

الوَجْهُ الخَامِسُ: أن يقال: أنتم جعلتم تقابل العدم والملكة فيما يمكن اتصافه بثبوتٍ[1]، فإن عنيتم بالإمكان الإمكانَ الخارجي [لا الذِّهنيَّ] -وهو أن يُعلَم ثُبوتُ ذلك في الخارج- كان هذا باطلًا من وجهين: **أَحَدُهُمَا**: أنه يلزمكم أن تكون الجامدات لا توصف بأنها لا حيَّة ولا ميتة، ولا ناطقة ولا صامتة، وهو قولكم، لكن هذا اصطلاح محض، وإلَّا فالعرب يصفون هذه الجمادات بالموت والصَّمت، وقد جاء القرآن بذلك، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ * أَمۡوَٰتٌ غَيۡرُ أَحۡيَآءٖۖ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ﴾[النحل:٢٠-٢١]، فهذا في الأصنام، وهي من الجمادات، وقد وُصِفَت بالموت.

والعرب تُقَسِّم الأرض إلى الـحَيَوَانِ والمَوَتَانِ، **قال أهل اللُّغة: المَوَتَانُ -بالتَّحرِيكِ-**: خلاف الحيوان، يقال: (اشْتَرِ المَوَتانَ ولا تَشْتَرِ الحيوانَ)، أي: اشترِ الأرضين والدور، ولا تشترِ الرقيق والدَّواب. **وقالوا أيضًا: المَوَاتُ**: ما لا رُوحَ فيه. **فإن قيل**: فهذا إنما سُمِّي (مَوَاتًا) باعتبار قبوله للحياة التي هي إحياء الأرض. **قيل**: وهذا يقتضي أن الحياة أعمُّ من حياة الحيوان، وأن الجماد يوصف بالحياة إذا كان قابلًا للزَّرع والعمارة.

---

(١) أي: يمكن أن يُثبَت له الاتِّصافُ بذلك، بمعنى: أنَّ المحلَّ يكون قابلًا لذلك.

والخَرَس ضِدُّ النطق، والعرب تقول: (لَبَنٌ أَخْرَسُ)، أي: خَاثِرٌ لا صَوتَ له في الإناء، و(سَحَابَةٌ خَرْسَاءُ): ليس فيها رَعدٌ ولا بَرقٌ، و(عَلَمٌ [-أي: جَبلٌ-] أَخْرَسُ) إذا لم يُسمَع له في الجبل صوتُ صدًى، ويقال: (كَتِيبَةٌ خَرسَاءُ)، **قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ:** هي الَّتي صَمَتَتْ من كثرة الدُّرُوع ليس لها قَعَاقِعُ، [أي: كثير الأصوات]. **وأبلغ من ذلك**: الصمت والسكوت؛ فإنه يوصف به القادر على النطق إذا تَرَكَه، بخلاف الخرس، فإنه عَجْزٌ عن النطق، ومع هذا فالعرب تقول: (مَا لَهُ صَامِتٌ ولا نَاطِقٌ)، **فالصامت**: الذهب والفضة، **والناطق**: الإبل والبقر والغنم، **والصَّامِتُ مِنَ اللَّبَنِ**: الخاثر، **والصَّمُوتُ**: الدِّرع التي إذا صُبَّت لم يسمع لها صوت، ويقولون: (دَابَّةٌ عَجمَاءُ وخَرْسَاءُ) لما لا ينطق ولا يمكن منه النطق في العادة، ومنه قول النبي ﷺ: **«الْعَجْمَاءُ جُبَارٌ»**[(١)]. وكذلك في العمى تقول العرب: (عَمَى الموجُ، يَعْمِي، عَمْيًا) إذا رَمَى بالقَذَى والزَّبَدِ -**والأعميان**: السَّيلُ والجَمَلُ الهَائِجُ، [-أي: الضَّار- **وقيل**: السيل والحريق]- و(عَمِيَ عليه الأمرُ) إذا التبس، ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ﴾[القصص:٦٦].

وهذه الأمثلة قد يقال في بعضها: إنَّه عدم ما يقبل المحل الاتصاف به كالصوت، ولكن فيها ما لا يقبل المحل، كموت الأصنام.

الجواب الثاني: أنَّ الجامدات يمكن اتصافها بذلك؛ فإن الله -سبحانه- قادرٌ أن يخلق في الجمادات حياةً، كما جعل عصى موسى حيَّة تبلَع الحبال والعِصِيَّ، وإذا كان في إمكان العادات كان ذلك مما قد علم بالتواتر، وأنتم أيضًا

(١) **متفق عليه:** البخاري: (١٤٩٩) واللفظ له، مسلم: (٦٩١٣) بلفظ: **«العَجْمَاءُ عَقْلُهَا جُبَارٌ»**، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وسمِّيت: (عجماء)؛ لكونها لا تُفصِح.

قائلون به في مواضع كثيرة، وإذا كان الجمادات يمكن اتصافها بالحياة وتوابع الحياة ثَبَتَ أن جميع الموجودات يمكن اتصافها بذلك، فيكون الخالق أَوْلَى بهذا الإمكان، وإن عنيتم الإمكان الذهني -وهو عدم العلم بالامتناع- فهذا حاصل في حق الله؛ فإنه لا يُعلَم امتناع اتصافه بالسمع والبصر والكلام.

الوَجْهُ السَّادِسُ: أَنْ يُقَالَ: هَبْ أَنَّه لا بد من العِلْم بالإمكان الخارجي، فإمكان الوصف للشيء يُعلَم تارةً بوجوده له، أو بوجوده لنظيره، أو بوجوده لما هو الشيء أَوْلَى بذلك منه، **ومَعلُومٌ**: أن الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام ثابتة للموجودات المخلوقة، وممكنة لها، فإمكانها للخالق تعالى أَوْلَى وأحرى؛ فإنها صفات كمال، وهو قابل للاتصاف بالصفات، وإذا كانت ممكنةً في حقِّه فلو لم يتَّصِفْ بها لاتَّصف بأضدادها.

الوَجْهُ السَّابِعُ: أَنْ يُقَالَ: مُجَرَّدُ سلب هذه الصفات نقص لذاته، سواء سمِّيتْ عمًى وصمَمًا وبَكَمًا، أو لم تُسَمَّ، والعِلْم بذلك [-أي: كونها صفات نقص-] ضروري؛ فإنَّا إذا قدَّرنا موجودَين أحدهما يسمع ويبصر ويتكلم، والآخر ليس كذلك كان الأول أكمل من الثاني، ولهذا عاب الله -سبحانه- مَن عَبَد ما تَنْتَفِي فيه هذه الصفات، فقال تعالى عن إبراهيم الخليل: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾[مريم:٤٢]، وقال أيضًا في قصته: ﴿فَسۡـَٔلُوهُمۡ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ﴾[الأنبياء:٦٣]، وقال تعالى عنه: ﴿قَالَ هَلۡ يَسۡمَعُونَكُمۡ إِذۡ تَدۡعُونَ * أَوۡ يَنفَعُونَكُمۡ أَوۡ يَضُرُّونَ * قَالُواْ بَلۡ وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ * قَالَ أَفَرَءَيۡتُم﴾[-أخبروني-] ﴿مَّا كُنتُمۡ تَعۡبُدُونَ * أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلۡأَقۡدَمُونَ * فَإِنَّهُمۡ عَدُوّٞ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[الشعراء:٧٢-٧٧]، وكذلك في قصة

موسى في العِجْل: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾[الأعراف:١٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ﴾ [-أَخرَسُ-] ﴿لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ﴾ [-ثِقَلٌ وَوَبَالٌ-] ﴿عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[النحل:٧٦]، فقابل بين الأبكم العاجز وبين الآمر بالعدل الذي هو على صراط مستقيم.

التَّوْحِيدُ في العِبَادَاتِ

وَأَمَّا الأَصْلُ الثَّانِي -وَهُوَ التَّوْحِيدُ فِي العِبَادَاتِ[١] المُتَضَمِّنُ لِلْإِيمَانِ بِالشَّرْعِ وَالقَدَرِ جَمِيعًا-: فَنَقُولُ: إنَّه لا بدَّ من الإيمان بخلق الله وأمره، فيجب الإيمان بأنَّ اللهَ خالقُ كلِّ شيءٍ وربُّه ومليكُهُ، وأنَّه على كل شيء قدير، وأنَّه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن؛ فلا حول ولا قوة إلا بالله، وقد عَلِم ما سيكون قبل أن يكون، وقدَّر المقادير وكتبها حيث شاء، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾[الحج:٧٠]، وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «**إِنَّ اللهَ قَدَّرَ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفِ سَنَةٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ**»[٢].

ويجب الإيمان بأن الله تعالى أمر بعبادته وحده لا شريك له، كما خلق الجنَّ والإنس لعبادته، وبذلك أرسل رسله، وأنزل كتبه، وعبادته تتضمن كمالَ الذُّلِّ له والحُبِّ له، وذلك يتضمن كمالَ طاعتِه، و﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[النساء:٨٠]، وقد قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[النساء:٦٤]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي

---

(١) **العِبَادَة:** هِيَ اسْم جَامع لكل مَا يُحِبهُ الله ويرضاه من الْأَقْوَال والأعمال الْبَاطِنَة وَالظَّاهِرَة. «العبودية» (٤٤).

(٢) أخرجه مسلم برقم: (٢٦٥٣)، بلفظ: «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ...**»، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾[1][آل عمران:٣١]، وقال تعالى: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ﴾[الزخرف: ٤٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾[الأنبياء:٢٥]، وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ كَبُرَ﴾ [-عَظُمَ-] ﴿عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [الشورى:١٣]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا﴾ إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ * وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾[المؤمنون:٥١-٥٢]، فأمر الرُّسُلَ بإقامة الدِّين وأن لا يتفرقوا فيه، ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: **«إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ دِينُنَا وَاحِدٌ، وَالْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَّات، وَأَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِابْنِ مَرْيَمَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ نَبِيٌّ»**[2].

وهذا الدين هو دين الإسلام الذي لا يقبل الله دينًا غيره، لا من الأولين ولا من الآخرين؛ فإن جميع الأنبياء على دين الإسلام، قال تعالى عن نوح:

---

(١) **قال العلَّامة العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «شرح العقيدة التدمرية» (٤١١): ... فأي إنسان يدَّعي أنَّه يحب الله لا يَتِمُّ قولُه إلا باتباع الرسول عليه الصلاة والسلام...**إلى أن قال:** ولهذا هؤلاء المبتدعة الذين يبتدعون المَوَالِدَ للرسول عليه الصلاة والسلام وغيرها من المناسبات -كمسألة المعراج وما أشبهها- إذا قالوا: نحن نفعل ذلك تعظيمًا للرسول عليه الصلاة والسلام ومحبةً له، نقول: كذبتم في هذا؛ لو كان عندكم محبَّةٌ للرسول ﷺ للَزِمتُم طَريقَه وسُنَّتَه.

(٢) **متفق عليه:** البخاري: (٣٤٤٢)، ومسلم: (٢٣٦٥)، عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: **«أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِابْنِ مَرْيَمَ -وَالأَنْبِيَاءُ أَوْلَادُ عَلَّاتٍ- لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ نَبِيٌّ»**. ومعنى: **«أَوْلَى النَّاسِ»**: أخصُّ الناس به وأَقربُهم إليه. و**«أَوْلَادُ عَلَّاتٍ»**: هم الأخوة لأب واحد من أمهات مختلفة، **والمعنى**: أنَّ شرائعهم متفقة من حيث الأصول وإن اختلفت من حيث الفروع، حسب الزمن، وحسب العموم والخصوص.

﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ﴾[-عَظُمَ-] ﴿عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓاْ إِلَىَّ وَلَا تُنظِرُونِ * فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾[يونس:٧١-٧٢]، وقال عن إبراهيم: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾[-يَزهَدُ فِي دينِهِ وسُنَنِهِ-] ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[1] [-ذَهَبَ عَقلُه-] ﴿وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ * إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[البقرة:١٣٠-١٣٢]، وقال عن موسى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾[يونس:٨٤]، وقال في خبر [حَوَاريِّ] المسيح: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُواْ بِى وَبِرَسُولِى قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾[المائدة:١١١]، وقال فيمن تقدَّم من الأنبياء: ﴿يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾[المائدة:٤٤]، وقال عن بَلقِيس[2] أنها قالت: ﴿رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[النمل:٤٤].

فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده، فمن استسلم له ولغيره كان مشركًا، ومن لم يستسلم له كان مستكبرًا عن عبادته، والمشرك به والمستكبر عن عبادته كافر، والاستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده وطاعته وحده، وهذا دين الإسلام الذي لا يقبل الله غيره، وذلك إنما يكون بأن يُطَاع في كل وقتٍ

(١) فـ(نفسه): تمييز، وهو من أدلَّة المجيزين لمجيئه من المعرفة لغير الضرورة.

(٢) ولا دليل في ثبوت هذا الاسم، غير أن الأخبار تواترت عليه.

بفعل ما أَمَر به في ذلك الوقت، فإذا أَمَر في أول الأمر باستقبال الصخرة [التي ببيت المقدس]، ثم أمر ثانيًا باستقبال الكعبة كان كُلٌّ من الفعلين حين أَمَر به داخلًا في دين الإسلام، فالدين هو الطاعة والعبادة له في الفعلين، وإنما تنوع بعض صور الفعل وهو وجهة المصلِّي، فكذلك الرسل دينهم واحد وإن تنوَّعت الشِّرْعَةُ والمِنهَاجُ والوِجهَةُ والمَنسَك، فإن ذلك لا يمنع أن يكون الدِّين واحدًا، كما لم يمنع ذلك في شرعة الرسول الواحد.

والله تعالى جعل من دين الرسل أنَّ أوَّلَهُم يبشِّر بآخرهم ويؤمن به، وآخرَهُم يصدِّق بأوَّلِهم ويؤمن به، قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِىۖ﴾ [-عَهدِي-] ﴿قَالُوٓاْ أَقْرَرْنَاۚ قَالَ فَٱشْهَدُواْ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾[آل عمران:٨١]، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ [وعَلِيٌّ والسُّدِّي] رضي الله عنهما: «لَمْ يَبْعَثِ اللهُ نَبِيًّا إِلَّا أَخَذَ عَلَيْهِ المِيثَاقَ [-العهد المؤكَّد-]: لَئِنْ بُعِثَ مُحَمَّدٌ وَهُوَ حَيٌّ لَيُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَيَنْصُرُنَّهُ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ المِيثَاقَ عَلَى أُمَّتِهِ: لَئِنْ بُعِثَ مُحَمَّدٌ وَهُمْ أَحْيَاءٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَيَنْصُرُنَّهُ»[(١)]، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا﴾ [-حَاكِمًا-] ﴿عَلَيْهِۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًاۚ﴾ [فرَائِضَ وسُنَنًا] [المائدة:٤٨].

وجعل الإيمان بهم متلازمًا، وكفَّر من قال: إنه آمن ببعض وكفر ببعض، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ

(١) **ضعيف:** أخرجه ابن جرير في «تفسيره» برقم: (٧٣٢٩)، (٧٣٣١).

بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا * أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا﴾[النساء:٥٠-١٥١]، وقال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[البقرة:٨٥]، وقد قال لنا: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ * فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾[البقرة:١٣٦-١٣٧]، فأمرنا أن نقول: (آمنَّا بهذا كلِّه ونحن له مسلمون)، فمن بلَغَتْهُ رسالة محمد ﷺ فلم يُقِر بما جاء به لم يكن مسلمًا ولا مؤمنًا، بل يكون كافرًا وإن زعم أنه مسلم أو مؤمن، كما ذكروا أنه لما أنزل الله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[آل عمران:٨٥] قالت اليهود والنصارى: فنحن مسلمون؛ فأنزل الله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾، فقالوا: لا نَحُجُّ؛ فقال تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[آل عمران:٩٧][(١)]؛ فإن الاستسلام لله لا يتم إلا بالإقرار بما له على عباده من حجِّ البيت، كما قال النبي ﷺ[(٢)]: «**بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ**

---

(١) **ضعيف:** أخرجه ابن جرير في «تفسيره» برقم: (٧٣٥٨)، ورجال إسناده كلهم ثقات غير أنه مُرسَل، والمرسل من قسم الضعيف.

(٢) **متفق عليه:** البخاري برقم: (٨)، ومسلم برقم: (١٦)، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

الْبَيْتِ»، ولهذا لَـمَّا وقف النبي ﷺ بعرفة أنزل الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[المائدة:٣][(١)].

وقد تنازع الناس فيمن تقدَّم من أمة موسى وعيسى عليهما السلام هل هم مسلمون أم لا؟ وهو نزاع لفظي؛ فإن الإسلام الخاص الذي بعث الله به محمدًا ﷺ المتضمن لشريعة القرآن ليس عليه إلا أمة محمد ﷺ، والإسلام اليوم عند الإطلاق يتناول هذا، وأمَّا الإسلام العام المتناول لكل شريعة بعث الله بها نبيًّا من الأنبياء فإنه يتناول إسلام كل أمة متبعة لنبيٍّ من الأنبياء.

ورأسُ الإسلام مطلقًا شهادةُ أن لا إله إلا الله، وبها بَعَث اللهُ جميعَ الرُّسل، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾[النحل:٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾[الأنبياء:٢٥]، وقال تعالى عن الخليل: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ * إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ * وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ﴾ [-فِي نَسْلِهِ-] ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[الزخرف:٢٦-٢٨]، وقال تعالى عنه: ﴿قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ * فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء:٧٥-٧٧]، وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾[الممتحنة:٤]، وقال

---

(١) **صحيح:** صححه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «صحيح وضعيف سنن الترمذي» برقم: (٣٠٤٤)، والعلَّامة الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» برقم: (٦٢٣).

تعالى: ﴿وَسْئَلْ (١) مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ﴾[الزخرف:٤٥]، وذَكَر عن رُسُلِهِ -كنوح وهود وصالح وغيرهم- أنهم قالوا لقومهم: ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾[الأعراف:٥٩]، وقال عن أهل الكهف: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُواْ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى * وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُواْ فَقَالُواْ رَبُّنَا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَن نَّدْعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا لَّقَدْ قُلْنَآ إِذًا شَطَطًا * هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمُنَا ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَٰنٍۭ بَيِّنٍ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾[الكهف:١٣-١٥]، وقد قال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[النساء:٤٨]، ذكر ذلك في موضعين من كتابه.

وقد بيَّن في كتابه الشِّركَ بالملائكة، والشِّركَ بالأنبياء، والشِّركَ بالكواكب، والشِّركَ بالأصنام -**وأَصْلُ الشِّركِ**: الشِّركُ بالشيطان؛ [لكونه هو الآمر به]- فقال عن النصارى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ﴾[-عُلَمَاءَهُم-] ﴿وَرُهْبَٰنَهُمْ﴾[-عُبَّادَهُم-] ﴿أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[التوبة:٣١]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ * مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾

---

(١) قَالَ أَكْثَرُ الْمُفَسِّرِينَ -كابنِ عَبَّاسٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَقَتَادَةَ، وَالضَّحَّاكِ، وَالسُّدِّيِّ، وَالحَسَنِ، وَالْمُقَاتِلِيِّينَ-: سَلْ مُؤْمِنِي أَهْلِ الْكِتَابِ الَّذِينَ أَرْسَلْتُ إِلَيْهِمُ الْأَنْبِيَاءَ: هَلْ جَاءَتْهُمُ الرُّسُلُ إِلَّا بِالتَّوْحِيدِ؟.

[المائدة:١١٦-١١٧]، وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ﴾ [-عُلَمَاءَ فُقَهَاءَ عَامِلِينَ-] ﴿بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ * وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ۚ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[آل عمران:٧٩-٨٠]، فبيَّن أنَّ اتخاذَ الملائكة والنبيين أربابًا كُفْرٌ.

وَمَعْلُومٌ: أنَّ أحدًا من الخلق لم يزعم أن الأنبياء والأحبار والرهبان أو المسيح بن مريم شاركوا الله في خلق السموات والأرض، بل ولا زعم أحدٌ من النَّاس أنَّ العالَمَ له صانعان متكافئان في الصفات والأفعال، بل ولا أثبت أحدٌ من بني آدم إلهًا مساويًا لله في جميع صفاته، بل عامة المشركين بالله مُقِرُّون بأنه ليس شريكُه مثلَه، بل عامتهم مقِرُّون أن الشريك مملوكٌ له، سواء كان ملَكًا أو نبيًّا أو كوكبًا أو صنمًا، كما كان مشركو العرب يقولون في تلبيتهم: (لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ، تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ)، فأَهَلَّ رسول الله ﷺ بالتوحيد، فقال: **«لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ»**[1].

وقد ذكر أرباب [-أي: كُتَّابُ-] المقالات [-كابن حزم والبغدادي ونحوهما-] ما جمعوا من مقالات الأولين والآخرين في المِلَل والنِّحَل والآراء والديانات، فلم ينقلوا عن أحد إثبات شريك مشارك له في خلق جميع المخلوقات، ولا مماثل له في جميع الصفات، بل من أعظم ما نقلوا في ذلك قول الثَّنَوِيَّة [-وهم طائفة من المجوس-] الذين يقولون بالأصلين: النور والظلمة، وأنَّ النور خَلَقَ الخيرَ والظُّلمةَ خَلَقتِ الشَّرَّ، **ثم ذكروا لهم في الظُّلمة قولين**:

(١) **متفق عليه**: البخاري: (١٥٤٩)، ومسلم: (١١٨٤)، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

أحدهما: أنها مُحدَثَةٌ؛ فتكون من جملة المخلوقات له، **والثاني: أنها قديمة**، لكنها لم تفعل إلَّا الشر؛ فكانت ناقصة في ذاتها وصفاتها ومفعولاتها عن النور. وقد أخبر الله ﷻ عن المشركين من إقرارهم بأن الله خالق المخلوقات ما بيَّنه في كتابه، فقال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾[الزمر:٣٨]، وقال تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ * قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾، إلى قوله: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[المؤمنون:٨٤-٩١]، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾[يوسف:١٠٦].

وبهذا وغيره يُعرَف ما وقع من الغلط في مُسمَّى (التوحيد)؛ فإنَّ عامة المتكلمين الذين يُقرِّرُون التوحيد في كُتُب الكلام والنظر غايتُهم أن يجعلوا التوحيد ثلاثة أنواع؛ فيقولون: هو واحد في ذاته لا قَسِيمَ له، وواحدٌ في صفاته لا شَبيهَ له، وواحدٌ في أفعاله لا شريك له، وأشهر الأنواع الثلاثة عندهم هو الثالث، وهو توحيد الأفعال، وهو: أنَّ خالق العالم واحدٌ، وهم يحتجون على ذلك بما يذكرونه من دلالة التمانع وغيرها، ويظنون أن هذا هو التوحيد

المطلوب، وأن هذا هو معنى قولنا: (لا إله إلا الله)، حتى قد يجعلون معنى الإلهية: القدرة على الاختراع.

ومَعْلُومٌ: أن المشركين من العرب الذين بُعِث إليهم محمد ﷺ أولًا لم يكونوا يخالفونه في هذا، بل كانوا يُقرُّون بأن الله خالق كل شيء، حتى إنهم كانوا يُقرُّون بالقدر أيضًا، وهم مع هذا مشركون. وقد تبين أن ليس في العالم من ينازع في أصل هذا الشرك، ولكن غاية ما يقال: إن من الناس من جعل بعض الموجودات خَلقًا لغير الله، كالقدرية وغيرهم، لكن هؤلاء يقرون بأن الله خالق العباد وخالق قدرتهم وإن قالوا: إنهم خَالِقُو أفعالهم، وكذلك أهل الفلسفة والطَّبع والنجوم الذين يجعلون بعض المخلوقات مُبدِعَةً [-أي: خالقةً-] لبعض الأمور، فهم مع الإقرار بالصانع يجعلون هذه الفاعلات مصنوعة مخلوقة، لا يقولون إنها غنيَّةٌ عن الخالق مُشارِكةٌ له في الخلق، فأمَّا من أنكر الصانع فذلك جاحد معطِّل للصانع، كالقول الذي أظهره فرعون، والكلام الآن مع المشركين بالله المقرِّين بوجوده، فإنَّ هذا التوحيد الذي قرَّرُوه لا ينازعهم فيه هؤلاء المشركون، بل يُقرُّون به مع أنهم مشركون، كما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع، وكما عُلِم بالاضطرار من دين الإسلام.

وكذلك النوع الثاني -وهو قولهم: (لا شبيه له في صفاته)- فإنه ليس في الأمم من أَثبَت قديمًا مماثلًا له في ذاته، سَواءٌ قال: (إنه مشاركه)، أو قال: (إنه لا فِعلَ له)، بل من شبَّه به شيئًا من مخلوقاته فإنما يشبِّهُهُ به في بعض الأمور، **وَقَدْ عُلِمَ بِالعَقْلِ** امتناعُ أن يكون له مِثْلٌ في المخلوقات يشاركه فيما يجب أو يجوز أو يمتنع عليه؛ فإن ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين كما تقدم، **وعُلِمَ أَيضًا**

بِالعَقْلِ: أن كُلَّ مَوجُودَينِ قَائمَينِ بأنفسهما فلا بدَّ بينهما من قدر مشترك، كاتفاقهما في مُسمَّى (الوجود)، و(القيام بالنفس)، و(الذات)، ونحو ذلك، وأن نَفيَ ذلك يقتضي التعطيل المَحض، وأنه لا بُدَّ من إثبات خصائص الربوبية، وقد تقدم الكلام على ذلك.

ثم إنَّ الجهمية من المعتزلةِ وغيرهم أدرجوا نفيَ الصفات في مُسمَّى (التوحيد)، فصار من قال: إنَّ لله عِلمًا أو قدرة، أو إنهُ يُرَى في الآخرة، أو إنَّ القرآن كلامُ الله منزَّلٌ غير مخلوق يقولون: إنه مشبِّهٌ ليس بموحد. وزاد عليهم غُلاةُ الجهمية والفلاسفة والقرامطة، فنفوا أسماءه الحسنى، وقالوا: من قال: إن اللهَ عليمٌ قديرٌ عزيزٌ حكيمٌ فهو مشبِّه ليس بموحد. وزاد عليهم غلاة الغلاة، وقالوا: لا يوصف بالنفي ولا الإثبات؛ لأن في كُلٍّ منهما تشبيهًا له، وهؤلاء كلهم وقعوا من جنس التشبيه فيما هو شَرٌّ ممَّا فرُّوا منه؛ فإنهم شبَّهوه بالممتنعات والمعدومات والجمادات؛ فِرارًا من تشبيههم -بزعمهم- له بالأحياء.

ومَعْلُومٌ: أن هذه الصفات الثابتة لله لا تثبت له على حد ما يثبت لمخلوق أصلًا، وهو ﷻ ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فلا فرق بين إثبات الذات وإثبات الصفات، فإذا لم يكن في إثبات الذات إثبات مماثلةٍ للذوات لم يكن في إثبات الصفات إثبات مماثلة له في ذلك، فصار هؤلاء الجهمية المعطلة يجعلون هذا توحيدًا، ويجعلون مقابل ذلك التشبيه، ويُسمُّون نفوسهم: (الموحِّدين).

وكذلك النوع الثالث -وهو قولهم: (هُوَ وَاحِدٌ لا قَسِيمَ له في ذاته)، أو (لا جُزءَ له)، أو (لَا بَعضَ له)- لفظٌ مُجمَلٌ؛ فإن الله ﷻ أحدٌ صَمَد، لم يَلِدْ ولم

يُولَدْ، ولم يكن له كُفُوًا أَحَد؛ فيمتنع أن يتفرق، أو يتجزَّأ، أو يكون قد رُكِّب من أجزاء، لكنهم يُدرِجُون في هذا اللفظ نفي علوه على عرشه ومباينته لخلقه وامتيازه عنهم، ونحو ذلك من المعاني المستلزمة لنفيه وتعطيله، ويجعلون ذلك من التوحيد؛ فقد تبين أن ما يسمونه (توحيدًا) فيه ما هو حقٌّ وفيه ما هو باطل، ولو كان جميعه حقًّا فإن المشركين إذا أقروا بذلك كلِّه لم يَخرُجُوا فيه من الشرك الذي وصفهم الله به في القرآن، وقاتلهم عليه الرسول ﷺ، بل لا بُدَّ أن يعترفوا بأنه لا إله إلا الله.

وَلَيسَ الْمُرَادُ بِـ(الإِلَهِ): هو القادر على الاختراع كما ظنَّه من ظنَّه من أئمة المتكلمين، حيث ظنُّوا أن الإلهية: هي القدرة على الاختراع دون غيره، وأن من أَقَرَّ بأن الله هو القادر على الاختراع دون غيره فقد شهد أنه لا إله إلا هو؛ فإن المشركين كانوا يُقِرُّون بهذا وهم مشركون كما تقدم بيانه، بل الإله الحق: هو الذي يستحق أن يُعبَد، فهو إِلَهٌ بمعنى: (مَأْلُوه)، لا إِلَهٌ بمعنى: (آلِهٍ)، **والتوحيد**: أن يُعبَد اللهُ وحده لا شريك له، **والإشراك**: أن يُجعَل مع الله إلهٌ آخَرُ.

وإذا تبين أن غايةَ ما يُقرِّره هؤلاء النُّظَّارُ أهلُ الإثبات للقدر المنتسبون إلى السنة إنما هو توحيد الربوبية، وأن اللهَ ربُّ كلِّ شيء، ومع هذا فالمشركون كانوا مُقِرِّين بذلك مع أنهم مشركون، فكذلك طوائف من أهل التصوف المنتسبين إلى المعرفة والتحقيق والتوحيد غايةُ ما عندهم من التوحيد: هو شهود هذا التوحيد، وهو أن يشهَد أن اللهَ ربُّ كُلِ شيء ومَلِيكُهُ وخالقُه، لاسيَّما إذا غاب العارفُ[1] بمَوجُودِه عن وُجُودِه، وبمَشْهُودِه عن شُهُودِه، وبمَعْرُوفِه عن

(١) **قال العلَّامة العثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «شرح العقيدة التدمرية» (٤٤٨): **العارف**: يطلقونه على الصوفيِّ، يقولون: هو الذي عَرَفَ اللهَ، وهؤلاء عندهم فَنَاءٌ في توحيد الربوبية، =

مَعرِفَتِه[١]، ودخل في فَنَاءِ توحيد الربوبية، بحيث يَفنَى من لم يكن، ويَبقَى من لم يَزَلْ، فهذا عندهم هو الغاية التي لا غاية وراءها، **وَمَعْلُومٌ**: أن هذا هو تحقيق ما أَقَرَّ به المشركون من التوحيد، ولا يصير الرجل بمجرد هذا التوحيد مسلمًا فضلًا عن أن يكون وليًّا لله أو من سادات الأولياء.

وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ التَّصَوُّفِ وَالمَعْرِفَةِ يُقرِّرُونَ هذا التوحيد مع إثبات الصفات، فيَفنُون في توحيد الربوبية مع إثبات الخالق للعالم المباين لمخلوقاته. وآخَرُونَ يضمُّون هذا [-أي: توحيد الربوبيَّة-] إلى نفي الصفات، فيَدخُلُونَ في التعطيل مع هذا، وهذا شَرٌّ من حالِ كثير من المشركين، وكان جهم ينفي الصفات، ويقول بالجبر، فهذا تحقيق قول جَهْمٍ، لكنه إذا أثبت الأمر والنهي، والثواب والعقاب فَارَقَ المشركين من هذا الوجه، لكنَّ جَهمًا ومن اتَّبعَه يقول

= **بمعنى -كما قال المؤلف-**: أنه يشهد أن اللهَ ربُّ كلِّ شيء ومَلِيكُه وخالِقُهُ، لكنه يَغيبُ بمَوجُودِه عن الوُجُودِ، وبمَشْهُودِه عن شُهُودِه، وبمَعرُوفِه عن مَعرِفَتِه، **معنى: (يغيب بهذه الأشياء)**: يعني: عندما يفكر هو -بزعمه يفكر في الله ﷻ- يغيب حتى عن نفسه، ينسى نفسه؛ فيقول: إنه يغيب بموجوده عن وجوده، (مُوجُودُه): هو الله، (عن وجوده): عن كل الوجود، وينسى كل شيء حتى نفسه.

(١) **ومقصودهم بـ: (موجوده، ومشهوده، ومعروفه)**: أي: الله ﷻ، وهذه أسماء مبتدَعة لم تَرِد في أسماء الله الحسنى، وقد تُؤدِّي إلى وحدة الوجود، والله المستعان.

قال العلَّامة العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ:...فهم يرون هذا غايةَ الكمال، والصواب: أنها ليست غاية الكمال، بل هذا نقص، فهل غاب الرسول عليه الصلاة والسلام بمعبوده عن عبادته وهو أوَّل العابدين وأكملُهم؟ الجواب: لا، بل كان يسمع بكاء الصبي وهو في الصلاة فيُوجِزُ مَخافةَ أن تُفتَتَنَ أمُّه، وكان عليه الصلاة والسلام أيضًا يرى أصحابه من ورائه، ويراهم إذا تأخروا في الصفوف، وكان عليه الصلاة والسلام أيضًا يبقى للحسن وهو ساجد حتى يقضي نَهمَتَه من ركوبه على ظهره. اهـ المصدر السابق (٤٤٩).

بالإرجاء؛ فيَضعُف الأمر والنهي، والثواب والعقاب عنده، والنَّجَّارِيَّةُ والضِّرَارِيَّةُ وغيرُهم يقربون من جهم في مسائل القدر والإيمان، مع مقاربتهم له أيضًا في نفي الصفات، والكُلَّابيَّة والأَشعَريَّة خيرٌ من هؤلاء في باب الصفات؛ فإنهم يُثبِتُونَ لله الصفات العقلية، [أي: المشترك في إثباتها الدليل العقلي والنقلي]، وبعض أئمتهم يُثبِتُون الصفات الخبرية في الجملة كما فُصِّلَت أقوالهم في غير هذا الموضع، وأما في بَابِ القدر ومسائلِ الأسماء والأحكام فأقوالهم متقاربة.

وَالْكُلَّابِيَّةُ: هم أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب، الذي سلك الأشعريُّ خلفه، وأصحابُ ابن كُلَّابٍ -كالحارث المُحَاسِبيِّ، وأبي العبَّاس القَلَانِسِيِّ، ونحوهما- خَيرٌ من الأشعرية في هذا وهذا، [أي: في باب الأسماء والصفات، وبابِ القدر والأسماء والأحكام]، فكُلَّما كان الرَّجُلُ إلى السَّلفِ والأئمة أَقْرَبَ كان قولُهُ أعلى وأَفضَلَ.

والكَرَّاميَّةُ قَولُهُم في الإيمان قَولٌ مُنكَرٌ لم يَسبِقْهُم إليه أحد، حيث جعلوا الإيمانَ قولَ اللِّسانِ وإن كان مع عدم تصديق القلب؛ فيجعلون المنافقَ مؤمنًا، لكنه يُخلَّد في النار، فخالفوا الجماعة في الاسم دون الحكم، وأما في الصفات والقدر، والوعد والوعيد: فهم أشبه من أكثر طوائف الكلام التي في أقوالها مخالفة للسنة. **وأما المعتزلة:** فهم يَنفُون الصفات ويقاربون قولَ جَهْمٍ، لكنهم ينفون القدر، فهم وإن عظَّموا الأمر والنهي، والوعد والوعيد، وغَلَوا فيه فَهُم يُكذِّبون بالقدر، ففيهم نوعٌ من الشرك من هذا الباب.

والإقرار بالأمر والنهي، والوعد والوعيد مع إنكار القدر خيرٌ من الإقرار بالقدر مع إنكار الأمر والنهي، والوعد والوعيد، ولهذا لم يكن في زمن الصحابة والتابعين من يَنفِي الأمر والنهي، والوعد والوعيد، وكان قد نبغ فيهم القدرية كما نبغ فيهم الخَوَارِجُ الحَرُورِيَّةُ، وإنما يظهر من البدع أولًا ما كان أَخَفَّ، وكُلَّما ضَعُف من يقوم بنُورِ النُّبوَّة قَوِيَتِ البدعة، فهؤلاء المتَصَوِّفُون الذين يشهدون الحقيقة الكونية [-زعموا-] مع إعراضهم عن الأمر والنهي شَرٌّ من القدرية المعتزلة ونحوهم، أولئك يُشبَّهون بالمجوس، وهؤلاء يُشبَّهون بالمشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾[الأنعام: ١٤٨]، والمشركون شَرٌّ من المجوس [عَبَدَةِ الأوثان].

فهذا أَصلٌ عَظيمٌ، على المسلم أن يعرفه؛ فإنَّه أَصلُ الإسلام الذي يَتمَيَّز به أهلُ الإيمان من أهل الكفر، وهو الإيمان بالوحدانية والرسالةِ شهادةِ أن لا إلهَ إلا الله، وأن محمدًا رسول الله.

وقد وقع كثير من الناس في الإخلال بحقيقة هذين الأصلين أو أحدِهما، مع ظنه [-أي: الضَّال-] أنه في غاية التحقيق والتوحيد والعِلم والمعرفة، فإقرار المرء بأن اللهَ ربُّ كل شيء ومَلِيكُهُ وخالِقُهُ لا ينجيه من عذاب الله إن لم يقترن به إقرارُه بأنه لا إله إلا الله؛ فلا يستحق العبادة أحد إلا هو، وأن محمدًا رسول الله؛ فيجب تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر؛ فلا بد من الكلام في هذين الأصلين:

الْأَصْلُ الأَوَّل: تَوْحِيدُ الإِلَهِيَّةِ، فإنه ﷻ أخبر عن المشركين -كما تقدم- بأنهم أثبتوا وسائط [شِرْكِيَّة] بينهم وبين الله يدعونهم ويتخذونهم شفعاء

من دون الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[يونس:١٨]، فأخبر أن هؤلاء الذين اتخذوا هؤلاء الشفعاء مشركون.

وقال تعالى عن مؤمن (يس): ﴿وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ * ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ * إِنِّىٓ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ * إِنِّىٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمْ فَٱسْمَعُونِ﴾[يس:٢٢-٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ﴾ [-أعطيناكم-] ﴿وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ﴾ [-خلفكم-] ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [-أي: انقطع مَا كَانَ بَيْنكُم من الوَصْل والود-] ﴿وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[الأنعام:٩٤]، فأخبر -سبحانه- عن شفعائهم أنهم زعموا أنهم فيهم شركاء.

وقال تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ ۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ * قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا ۖ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[الزمر:٤٣-٤٤]، وقال تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ ۚ﴾[السجدة:٤]، وقال تعالى: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۙ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾[الأنعام:٥١]، وقد قال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ﴾[البقرة:٢٥٥]، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ * لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ

يَعْمَلُونَ * يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾[الأنبياء:٢٦-٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِن بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ﴾ [النجم:٢٦]، وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ * وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ:٢٢-٢٣]، وقد قال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا * أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ﴾ [-يطلبون-] ﴿إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾[(١)][الإسراء:٥٦-٥٧]، **قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ**: كان أقوامٌ يَدعُون عُزَيرًا والمَسيحَ والملائكةَ؛ فأنزل الله تعالى هذه الآيـة[(٢)]، بيَّن فيها أن الملائكة

---

(١) **قال العلَّامة الوادعي** رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الصحيح المسند من أسباب النزول» (١٢٨): **قال الإمام مسلم** رَحِمَهُ اللَّهُ (١٨/ ١٦٤): حدَّثني أبو بكر بن نافع العبدي، حدثنا عبد الرحمن، حدثنا سفيان، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن أبي معمر، عن عبد الله: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾، قال: كان نفرٌ من الإنس يعبدون نفرًا من الجن، فأسلم النَّفَرُ من الجن واستمسك الإنسُ بعبادتهم؛ فنزلت: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾. ثُمَّ ساقه من طريق أخرى إلى ابن مسعود، وفيه: فأسلم الجِنِّيُّونَ، والإنسُ الذين كانوا يعبدونهم لا يشعرون؛ فنزلت. الحديث أصله في «البخاري»، لكن ليس فيه التصريح بالنزول، وهو في «البخاري» في التفسير (١٠/ ١٣)، وأخرجه ابن جرير (١٥/ ١٠٤) و(١٠٥)، وأخرجه الحاكم (٢/ ٣٦٢) -**وقال**: صحيحٌ على شرط مسلم، وأقرَّه الذهبي- وفيه: فأنزل عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم﴾، وذكر الآيتين إلى قوله: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ﴾.

(٢) قد مرَّ معك في الحاشية السابقة سبب نزول الآية.

والأنبياء يتقربون إلى الله، ويرجون رحمته، ويخافون عذابه.

وَمِنْ تَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ: أن يُعلَم أن الله تعالى أثبت له حقًّا لا يشركه فيه مخلوق، كالعِبادَة، والتَّوكُّل، والخَوفِ، والخَشْيَةِ، والتَّقوَى، قال تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾[الإسراء:٢٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ۞ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾[الزمر:٢-٣]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾[الزمر:١١]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ۞ وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ۞ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾[الزمر:٦٤-٦٦].

وكُلُّ من أُرسِلَ من الرُّسُل يقول لقومه: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾[الأعراف:٥٩]، وقد قال تعالى في التوكل: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[المائدة:٢٣]، ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾[إبراهيم:١٢]، وقال تعالى: ﴿قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾[الزمر:٣٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا۟ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ﴾[التوبة:٥٩]، فقال في الإيتاء: ﴿مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾، وقال في التوكل: ﴿وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ﴾، ولم يقل: (ورسوله)؛ **لأنَّ الإيتاء**: هو الإعطاء الشرعي، وذلك يتضمن الإباحة والإحلال الذي بلَّغه الرسول؛ فإن الحلال ما حلَّله، والحرام ما حرَّمه، والدِّين ما شرعه، قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[الحشر:٧]، **وأما الحَسْبُ**: فهو الكافي، والله وحده كافٍ عبده، كما قال

تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾[آل عمران:١٧٣]، فهو وحده حسبهم كلهم، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال:٦٤]، أي: حَسبُك وحَسبُ من اتَّبعَك من المؤمنين هو الله، فهو كافيكم كلكم، [وهو قول الجمهور]، **وليس المراد**: أن اللهَ والمؤمنين حَسبُك كما يظنه بعض الغَالِطِينَ [-أي: الخاطئين-] إذ هو وحده كافٍ نبيَّه، وهو حسبه، ليس معه من يكون هو وإياه حسبًا للرسول، وهذا في اللغة **كقول الشاعر**:

فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ

وتقول العرب: (حَسبُكَ وزَيدًا دِرهَمٌ)، أي: يكفيكَ وزيدًا جميعًا درهم.

وقال في الخوف والخشية والتقوى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾[النور:٥٢]، فأثبت الطاعة لله وللرسول، وأثبت الخشية والتقوى لله وحده، كما قال نوح عليه السلام: ﴿إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ * أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ﴾[نوح:٣]، فجعل العبادة والتقوى لله وحده، وجعل الطاعة للرسول؛ فإنه ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[النساء:٨٠]، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [المائدة:٤٤]، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[آل عمران:١٧٥]، وقال الخليل عليه السلام: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ۚ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[الأنعام:٨١]، قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾[الأنعام:٨٢]، وفي «الصحيحين» عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: لَمَّا نزلت هذه الآية شَقَّ ذلك على

أصحاب رسول الله ﷺ، وقالوا: وَأَيُّنَا لَمْ يَظلِمْ نَفسَه؟! فقال النبي ﷺ: «إِنَّمَا هُوَ الشِّرْكُ، أَلَمْ تَسْمَعُوا إِلَى قَوْلِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾»[(١)]، وقال تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِيٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّٰيَ فَٱرْهَبُونِ﴾، ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾[البقرة:٤٠-٤١].

وَمِنْ هَذَا البَابِ: أن النبي ﷺ كان يقول في خطبته: «مَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ إِلَّا نَفْسَهُ، وَلَنْ يَضُرَّ اللهَ شَيْئًا»[(٢)]، وقال: «لَا تَقُولُوا: (مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ)، وَلَكِنْ قُولُوا: (مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ شَاءَ مُحَمَّدٌ)»[(٣)]، ففي الطاعة قرن اسم الرسول باسمه بحرف (الواو)، وفي المشيئة أمر أن يجعل ذلك بحرف (ثُمَّ)، وذلك لأن طاعةَ الرسول طاعةٌ لله، فـ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[النساء:٨٠]، وطاعة الله طاعةٌ للرسول، بخلاف المشيئة، فليست مشيئةُ أحد من العباد مشيئةً لله، ولا مشيئةُ الله مستلزمة لمشيئة العباد، بل ما شاء الله كان وإن لم يشأ الناس، وما شاء الناس لم يكن إلَّا أن يشاء الله[(٤)].

---

(١) **متفق عليه:** البخاري: (٣٣٦٠)، مسلم: (١٢٤).

(٢) **ضعيف:** ضعفه الألباني في «ضعيف أبي داود» برقم: (٢٠٢) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) **صحيح:** صحَّحه العلَّامة الألباني رحمه الله في «صحيح الجامع الصغير» برقم: (٤٣٧٨)، عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

(٤) **قَالَ المُزَنِيُّ** رحمه الله: دَخَلْتُ عَلَى الشَّافِعِيِّ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَأَنْشَدَنِي لِنَفْسِهِ:

مَا شِئْتَ كَانَ وَإِنْ لَمْ أَشَأْ ... وَمَا شِئْتُ إِنْ لَمْ تَشَأْ لَمْ يَكُنْ

خَلَقْتَ الْعِبَادَ عَلَى مَا عَلِمْتَ ... فَفِي الْعِلْمِ يَجْرِي الْفَتَى وَالْمُسِنْ

فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَمِنْهُمْ سَعِيدٌ ... وَمِنْهُمْ قَبِيحٌ وَمِنْهُمْ حَسَنْ

عَلَى ذَا مَنَنْتَ وَهَذَا خَذَلْتَ ... وَهَذَا أَعَنْتَ وَذَا لَمْ تُعِنْ

أخرجه البيهقي في كتابه «القضاء والقدر» برقم: (٥٧٠)، وهو صحيح إلى الشافعي.

الْأَصْلُ الثَّانِي: حَقُّ الرَّسُولِ ﷺ، فعلينا أن نؤمن به، ونطيعه، ونتبعه، ونرضيه، ونحبه، ونسلِّم لحكمه، وأمثال ذلك، قال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾[النساء:٨٠]، وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ إِن كَانُواْ مُؤۡمِنِينَ﴾[التوبة:٦٢]، وقال تعالى: ﴿قُلۡ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ وَإِخۡوَٰنُكُمۡ وَأَزۡوَٰجُكُمۡ وَعَشِيرَتُكُمۡ وَأَمۡوَٰلٌ ٱقۡتَرَفۡتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٞ تَخۡشَوۡنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرۡضَوۡنَهَآ أَحَبَّ إِلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٖ فِي سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦۗ﴾[التوبة:٢٤]، وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا﴾[النساء:٦٥]، وقال تعالى: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ﴾[آل عمران:٣١]، وأمثال ذلك[1].

---

(١) قَالَ شَيْخُنَا الشَّهْمُ صَاحِبُ الأَدَبِ الجَمِّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَتْحُ القَدَسِيُّ حَفِظَهُ اللهُ:

شُرُوطُ مَنْ شَهِدَ أَنَّ أَحْمَدَا ... رَسُولُ رَبِّي سِتَّةٌ فَلْتَعْدُدَا

أَوَّلُهَا: اعْتِقَادُ قَلْبٍ جَازِمِ ... وَالثَّانِي: نُطْقٌ مِنْ لِسَانٍ سَالِمِ

مَحَبَّةٌ أَشَدُّ مِنْ حُبِّ الْوَلَدْ ... وَالنَّفْسِ، صِدْقُ كُلِّ مَا عَنْهُ وَرَدْ

مِنْ ثَابِتٍ، وَاتْبَعْهُ فِي الأَعْمَالِ ... وَقَوْلُهُ قَدِّمْ عَلَى الأَقْوَالِ

الإيمَانُ بِخَلْقِ اللهِ وَأَمْرِهِ

فَصْلٌ: إِذَا ثَبتَ هذا: **فَمِنَ المَعْلُومِ**: أَنَّه يَجبُ الإيمانُ بخَلقِ الله وأَمرِه: بقضائه وشرعه، وأهل الضَّلالِ الخائضون في القدر انقسموا إلى ثلاث فِرَقٍ: مَجُوسِيَّةٍ، وَمُشْرِكِيَّةٍ، وَإِبْلِيسِيَّةٍ:

فَالمَجُوسِيَّةُ: الذين كذَّبوا بقدر الله وإن آمنوا بأمره ونهيه، فغلاتهم أنكروا العلم والكتاب، ومُقتَصَدَتُهُم أنكروا عُمُومَ مشيئة الله وخلقه وقدرته، وهؤلاء هم المعتزلة ومن وافقهم.

وَالفِرْقَةُ الثَّانِيَةُ: المُشْرِكِيَّةُ، الذين أقرُّوا بالقضاء والقدر [وغلوا في ذلك]، وأنكروا الأمر والنهي، قال الله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖ﴾[الأنعام:١٤٨]، فمن احتج على تعطيل الأمر والنهي بالقدر فهو من هؤلاء، وهذا قد كَثُر فيمن يَدَّعِي الحقيقة من المتصوفة.

وَالفِرْقَةُ الثَّالِثَةُ: الْإِبْلِيسِيَّةُ، وهم الذين أقرُّوا بالأمرين، لكن جعلوا هذا تناقضًا من الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وطعنوا في حكمته وعدله، كما يُذكَر مثلُ ذلك عن إبليس مقدمهم كما نقله أهل المقالات [كالشِّهرِستَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ]، ونُقِل عن أهل الكتاب.

وَالمَقْصُودُ: أن هذا مما تَقَوَّلَه أهل الضلال، وأما أهل الهدى والفلاح فيؤمنون بهذا وهذا، فيؤمنون بأن الله خالق كلِّ شيء وربُّه ومَلِيكُه، ما شاء كان

وما لم يشأ لم يكن، وهو على كل شيء قدير، أحاط بكل شيء علمًا، وكل شيء أحصاه في كتاب مبين، ويتضمن هذا الأصل من إثبات علم الله، وقدرته، ومشيئته، ووحدانيته، وربوبيته، وأنه خالق كل شيء وربُّه ومَلِيكُه ما هو من أصول الإيمان، ومع هذا لا ينكرون [-أي: أهل السُّنَّة-] ما خلقه الله من الأسباب التي يخلق بها المسببات، كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ﴾ [-حَمَلَتْ-] ﴿سَحَابٗا ثِقَالٗا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَنزَلۡنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ﴾[الأعراف:٥٧]، وقال تعالى: ﴿يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾[المائدة:١٦]، وقال تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ﴾[البقرة:٢٦]، فأخبر أنه يفعل بالأسباب.

ومن قال [-وهم نُفاةُ الأسباب من الجهمية والأشاعرة-]: إنه يفعل عندها لا بها [-أي: لا بسببها-] فقد خالف ما جاء به القرآن، وأنكر ما خلقه الله من القُوَى والطَّبَائع، وهو شبيهٌ بإنكار ما خلقه الله من القُوَى التي في الحيوان، التي يفعل الحيوان بها مثل قدرة العبد، كما أنَّ من جعلها هي المُبدِعَة لذلك [-وهم المعتزلة-] فقد أشرك بالله وأضاف فعله إلى غيره [من المخلوقات]، وذلك أنه ما من سبب من الأسباب إلا وهو مفتقر إلى سبب آخر في حصول مسببه، ولابُدَّ له من مانع يمنع مقتضاه إذا لم يدفعه الله عنه، [أي: المقتضى]، فليس في الوجود شيء واحد يستقل بفعل شيء إلا الله وحده، قال تعالى: ﴿وَمِن كُلِّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَا زَوۡجَيۡنِ﴾ [-صِنفَينِ-] ﴿لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ﴾ [الذاريات:٤٩]، أي: فتعلمون أنَّ خالق الأزواج واحدٌ، ولهذا من قال: إنَّ الله لا يصدر عنه إلا واحد -لأنَّ الواحد لا يصدر عنه إلا واحد- كان جاهلًا؛ فإنه ليس في الوجود واحد صدر عنه وحده شيء -لا واحد ولا اثنان- إلا الله

﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ وَمِنْ أَنفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾[يس:٣٦]، فالنار التي جعل الله فيها حرارة لا يحصل الإحراق إلا بها [-أي: بسببها-] وبمحلٍّ يقبل الاحتراق، فإذا وقعت على السَّمَنْدَلِ [-وهي دُوَيبَةٌ صغيرة لا تتأثر بالنَّار-] والْيَاقُوتِ ونحوِهما لم تحرقْهُما، وقد يُطلى الجسمُ بما يمنع إحراقه، والشمس التي يكون عنها الشُّعاع لابُدَّ من جسم يقبل انعكاس الشُّعاع عليه، فإذا حصل حاجز من سحابٍ أو سَقفٍ لم يحصل الشعاع تحته، وقد بُسِطَ هذا في غير هذا الموضع.

وَالمَقْصُودُ هُنَا: أنَّه لابُدَّ من الإيمان بالقدر؛ فإنَّ الإيمان بالقدر من تمام التوحيد، كما قال ابن عباس رضي الله عنهما: **«هُوَ نِظَامُ التَّوْحِيدِ، فَمَنْ وَحَّدَ اللهَ وَآمَنَ بِالْقَدَرِ تَمَّ تَوْحِيدُهُ، وَمَنْ وَحَّدَ اللهَ وَكَذَّبَ بِالْقَدَرِ نَقَضَ تَكْذِيبُهُ تَوْحِيدَهُ»**[1].

ولابُدَّ من الإيمان بالشرع -وهو الإيمان بالأمر والنهي، والوَعْد والوَعِيد- كما بعث الله بذلك رسله وأنزل كتبه، والإنسان مُضطَّر إلى شَرعٍ في حياته الدنيا؛ فإنه لابُدَّ له من حركة يجلب بها مَنفَعَتَه وحركةٍ يدفع بها مَضرَّتَه، والشرع هو الذي يميِّز بين الأفعال التي تنفعه والأفعال التي تضره، وهو عدلُ الله في خلقه، ونورُه بين عباده؛ فلا يمكن الآدميِّين أن يعيشوا بلا شرع يُميِّزون به بين ما يفعلونه ويتركونه.

---

(١) **ضعيف: قال العلامة الألباني** رحمه الله في «شرح الطحاوية» (٢٥٠) ط: (دار السلام): ضعيفٌ موقوفًا ومرفوعًا، **أمَّا المَوقُوفُ**: فرواه اللَّالَكَائِيُّ في «شرح السنة» (١/ ١٤٢/ ١،٦/ ٢٦٢/ ٢)، وفيه من لم يُسمَّ، **وأمَّا المرفوع**: فرواه بنحوه الطبراني في «الأوسط»، وفيه هانئ بن المتوكل، وهو ضعيف، وهو مخرج في «الضعيفة»: (٤٠٧٢).

وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالشَّرْعِ: مُجَرَّدُ العدلِ بين الناس في معاملاتهم، بل الإنسان المنفرد لابُدَّ له من فِعلٍ وتَركٍ؛ فإن الإنسان هَمَّامٌ حَارِثٌ، كما قال النبي ﷺ: **«أَصْدَقُ الأَسْمَاءِ: (حَارِثٌ) وَ(هَمَّامٌ)»**[1]، وهو معنى قولهم: (مُتحَرِّكٌ بِالإِرَادَةِ)، فإذا كان له إرادةٌ هو متحرك بها فلابُدَّ أن يعرف ما يريده هل هو نافع له أو ضار؟ وهل يُصلِحُه أو يُفسِدُه؟ وهذا قد يَعرِفُ بعضَه النَّاسُ بفطرتهم كما يعرفون انتفاعَهم بالأكل والشرب، وكما يعرفون ما يعرفون من العُلُومِ الضرورية بفطرتهم، وبعضه يعرفونه بالاستدلال الذي يهتدون به بعقولهم، وبعضه لا يعرفونه إلا بتعريف الرسل وبيانهم لهم وهدايتهم إياهم.

وفي هذا المقام تكلَّم الناسُ في أن الأفعال هل يُعرَف حُسنُها وقُبحُها بالعقل، أم ليس لها حُسنٌ وقُبحٌ يُعرَف بالعقل؟ كما قد بُسِط في غير هذا الموضع، وبيَّنَّا ما وقع في هذا الموضع من الاشتباه؛ فإنهم اتفقوا على أنَّ كون الفعل يُلائِم الفاعل أو يُنافِرُه يُعلَم بالعقل، وهو أن يكون الفعل سببًا لما يُحِبُّه الفاعل ويَلتَذُّ به، وسببًا لما يبغضه ويؤذيه، وهذا القدر يُعلَم بالعقل تارةً، وبالشَّرع أُخرَى، وبهما جميعًا أُخرَى، لكن معرفة ذلك على وجه التفصيل، ومعرفة الغاية التي تكون عاقبة الأفعال من السعادة والشقاوة في الدار الآخرة لا تُعلَم إلَّا بالشرع، فما أخبرت به الرسل من تفاصيل اليوم الآخر وأمرت به من تفاصيل الشرائع لا يعلمه الناس بعقولهم، كما أن ما أخبرت به الرسل من تفصيل أسماء الله وصفاته لا يعلمه الناس بعقولهم وإن كانوا قد يعلمون بعقولهم جُمَلَ ذلك.

---

(١) **صحيح؛ قال الألباني** رَحِمَهُ اللَّهُ في «السلسلة الصحيحة» برقم: (١٠٤٠): **قلت**: وهذا إسناد مرسل صحيح، رجاله ثقات رجال مسلم.

وهذا التفصيل الذي يحصل به الإيمان وجاء به الكتاب هو مما دل عليه قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾ [-أَيْ: عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي شُرِعَ لَكَ فِي الْقُرْآنِ-] ﴿وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ﴾[الشورى:٥٢]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى ۖ وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾[سبأ:٥٠]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ ۚ﴾[الأنبياء:٤٥]، ولكن طائفة [-وهي المعتزلة-] تَوَهَّمَتْ أن لِلحُسنِ والقُبحِ معنًى غير هذا، وأنه يُعلَم بالعقل [فَحَسْبُ]، وقَابَلَتْهُم طائفةٌ أخرى [-وهي الأشاعرة-] ظنَّت أن ما جاء به الشرع من الحُسنِ والقُبحِ يخرج عن هذا، [أي: العقل]، فكِلتَا الطائفتين اللَّتين أثبتتا الحُسنَ والقُبحَ العَقلِيَّينِ أو الشَّرعِيَّينِ وأخرجتاه عن هذا القسم غَلِطَت.

ثم إن كِلتَا الطائفتين لما كانت تُنكِر أن يوصف الله بالمحبة والرِّضا والسُّخط والفرح ونحو ذلك مما جاءت به النصوص الإلهية، و[من ثَمَّ] دلت عليه الشواهد العقلية تنازعوا بعد اتفاقهم على أن الله لا يفعل ما هو منه قبيحٌ، هل ذلك ممتنع لذاته، وأنه لا تُتصَوَّر قدرتُه على ما هو قبيح، أو أنه ﷻ مُنزَّهٌ عن ذلك لا يفعله لمجرد القبح العقلي الذي أثبتوه؟ على قولين، والقولان في الانحراف من جنس القولين المتقدمين [في القضاء والقدر]، أولئك لم يفرقوا في خلقه وأمره بين الهُدَى والضَّلال، والطاعة والمعصية، والأبرار والفُجَّار، وأهل الجنة وأهل النار، والرحمة والعذاب؛ فلا جعلوه [-أي: الأشاعرة-] محمودًا على ما فَعله من العدل أو ما تركه من الظلم، ولا ما فعله من الإحسان والنعمة وما تركه من التعذيب والنقمة، والآخرون [-وهم المعتزلة-] نَزَّهُوه بناءً على القبح العقلي الذي أثبتوه، ولا حقيقة له، وسوَّوه بخلقه فيما يحسن ويقبح،

وشبَّهوه بعباده فيما يَأمُر به ويَنهَى عنه، فمن نظر إلى القدر فقط [وأعرض عن الشرع] وعظَّم الفناء في توحيد الربوبية ووقف عند الحقيقة الكونية لم يُميِّز بين العلم والجهل، والصدق والكذب، والبِرِّ والفُجُور، والعدل والظلم، والطاعة والمعصية، والهدى والضلال، والرُّشْد والغَيِّ، وأولياء الله وأعدائه، وأهل الجنة وأهل النار، وهؤلاء مع أنهم مخالفون بالضرورة لكتب الله ودينه وشرائعه فهم مخالفون أيضًا لضرورة الحِسِّ والذَّوقِ وضرورة العقل والقياس؛ فإن أحدهم لابد أن يَلتَذَّ بشيء ويتألَّم بشيء، فيميِّز بين ما يُؤكَل ويُشرَب، وما لا يُؤكَل ولا يُشرَب، وبين ما يؤذيه من الحَرِّ والبرد، وما ليس كذلك، وهذا التمييز بين ما ينفعه ويضره هو الحقيقة الشرعية الدينية.

ومَن ظَنَّ أن البشر ينتهي إلى حَدٍّ يستوي عنده الأمران دائمًا فقد افترى وخالف ضرورة الحِسِّ، ولكن قد يعرض للإنسان بعض الأوقات عارض، كالسُّكْرِ والإغمَاء ونحو ذلك مما يشغله عن الإحساس ببعض الأمور، فأما أن يَسقُطَ إحسَاسُه بالكُلِّيَّة مع وجود الحياة فيه فهذا ممتنع؛ فإنَّ النائم لم يَسقُط إحساسُ نفسِه، بل يرى في منامه ما يَسُرُّه تارةً وما يَسُوؤُهُ أخرى، فالأحوال التي يُعبَّر عنها بالاِصطِلَامِ [-وهو ما يَفنَى به الإنسان-] والفَنَاءِ[1] والسُّكْرِ ونحو ذلك إنما تتضمن عدم الإحساس ببعض الأشياء دون بعض، فهي مع نقص صاحبها -لضعف تمييزه- لا تنتهي إلى حد يسقط فيه التمييز مطلقًا،

(١) **قال الجرجاني** رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «التعريفات» (١٦٩): **الفناء**: سقوطُ الأوصاف المذمومة، كما أن البقاءَ وجود الأوصاف المحمودة. **والفناء فناءان**: **أحدهما**: ما ذُكِر، وهو بكثرة الرياضة، **والثاني**: عدم الإحساس بعالم الملك والملكوت، وهو بالاستغراق في عظمة الباري ومشاهدة الحق، وإليه أشار المشايخ بقولهم: (الفقر سواد الوجه في الدارين)، يعني: الفناء في العالمين.

ومن نَفَى التمييز في هذا المقام مطلقًا وعظَّم هذا المقام فقد غَلِطَ في الحقيقة الكونية والدينية قدرًا وشرعًا: غلط في خلق الله وفي أمره حيث ظنَّ وجود هذا، ولا وجود له، وحيث ظنَّ أنه ممدوحٌ، ولا مدح في عدم التمييز وفقدان العقل والمعرفة.

وإذا سمعت بعض الشيوخ[1] يقول: (أُرِيدُ أن لا أُرِيدُ)، أو (إنَّ العَارفَ لا حَظَّ له)، أو (إنَّه يَصِيرُ كالميِّت بين يَدَيِ الغَاسِل)، ونحو ذلك فهذا إنما يُمدَح منه سُقوطُ إرادته التي لم يُؤمَرْ بها، وعدم حظِّه الذي لم يُؤمَرْ بطلبه، وأنه كالميت في طلب ما لم يُؤمَرْ بطلبه، وترك دفع ما لم يُؤمَرْ بدفعه، ومن أراد بذلك: أنه تَبطُل إرادته بالكلية، وأنه لا يُحِسُّ باللَّذَّة والألم، والنافع والضار فهذا مخالف لضرورة الحس والعقل، ومَن مَدَحَ هذا فهو مخالف لضرورة الدِّين والعقل.

(١) كأبي يزيد البِسطَاميِّ ومن نحا نحوه من شيوخ الصوفية.

فَصْلٌ في أَقْسَامِ الْفَنَاءِ الثَّلاثَةِ

وَالْفَنَاءُ[١] يُرَادُ بِهِ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ:

أَحَدُهَا: هُوَ الْفَنَاءُ الدِّينِيُّ الشَّرْعِيُّ الذي جاءت به الرسل ونزلت به الكتب، وهو: أن يَفنَى عما لم يأمر الله به بفعل ما أمر الله به، فيَفنَى عن عبادة غيره بعبادته، [أي: بعبادة الله]، وعن طاعة غيره بطاعته وطاعة رسوله، وعن التوكل على غيره بالتوكل عليه، وعن محبة ما سواه بمحبته ومحبة رسوله، وعن خوف غيره بخوفه بحيث لا يتبع العبد هواه بغير هدًى من الله، وبحيث يكون الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ

---

(١) **الفناء لغةً:** مصدر: (فنِيَ)، **ومعناه:** الاضمحلال والتلاشي والزوال، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾[الرحمن:٢٦]، **وعِندَ المُتَصَوِّفَةِ:** هو عدم الإحساس بعالم الملكوت في الاستغراق في عظمة البارئ ومشاهدة الحق.

فائدة: أَقسَامُ التَّوحِيدِ عِندَ الصُّوفِيَّةِ:

يَنقَسِمُ التَّوحِيدُ عِندَ الصُّوفِيَّةِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقسَامٍ: ١- تَوحِيدُ العَامَّةِ، ويعنون به: توحيد الألوهية، وهو الذي يصح بالشواهد، أي: الرسل. **٢- تَوحِيدُ الخَاصَّةِ،** وهو الذي يثبت بالحقائق، **ويقصدون به:** الفناء في الربوبية، وهو حقيقة التوحيد عندهم، **وأعلى مراتبه:** أن يغيب العارف بمشاهدة موجوده -وهو الله تعالى- عن وجود نفسه هو، أي: يغيب عن الخَلقِ باستحضاره للحَقِّ، وبمشهوده -أي: ربِّه- عن شهوده لنفسه، وبمعروفه -أي: ربِّه- عن معرفته لنفسه، وهذه الغيبة الصوفية التي تُسمَّى بـ(وحدة الشُّهود). **٣- تَوحِيدُ خَاصَّةِ الخَاصَّةِ،** وهو القائم بالقِدَم عندهم، وهو وحدة الوجود التي ينتهي إليها أئمتهم. «شرح الرسالة التدمرية» للخميس (٣٩٠-٣٩١) بتصرف.

وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ﴾[التوبة:٢٤]، فهذا كله هو مما أمر الله به ورسوله.

وَأَمَّا الْفَنَاءُ الثَّانِي -وهو الذي يَذكُره بعض الصوفية-: هو أن يَفنَى عن شُهُودِ ما سِوَى الله تعالى؛ فيَفنَى بمعبوده عن عبادته، وبمَذكُورِه عن ذِكرِه، وبمَعرُوفِه عن مَعرِفَتِه، بحيث قد يغيب عن شعوره بنفسه وبما سوى الله، فهذا حَالٌ نَاقصٌ قد يَعرِض لبعض السَّالكين، وليس هو من لوازم طريق الله، ولهذا لم يعرض مثل هذا للنبي ﷺ والسابقين الأولين، ومن جعل هذا نهاية السالكين فهو ضالٌّ ضلالًا مبينًا، وكذلك من جعله من لوازم طريق الله فهو مُخطِئٌ خطأً فاحشًا، بل هو من عوارض طريق الله التي تعرض لبعض الناس دون بعض، ليس هو من اللوازم التي تحصل لكل سالك.

وَأَمَّا الثَّالِثُ: فَهُوَ الفَنَاءُ عَنْ وُجُودِ السِّوَى، [أي: سِوَى المَفنِيِّ فيه]، بحيث يرى أن وجود المخلوق هو عين وجود الخالق، وأن الوجود فيهما واحدٌ بالعين، فهذا قولُ أهل الإلحاد والاتِّحاد الذين هم مِن أَضلِّ العباد.

وَأَمَّا مُخَالَفَتُهُمْ لِضَرُورَةِ العَقْلِ وَالقِيَاسِ: فإن الواحد من هؤلاء لا يمكنه أن يطرد قوله؛ فإنه إذا كان مُشَاهِدًا للقدر من غير تمييز بين المأمور والمحظور، فعومل بموجب ذلك -مثل: أن يُضرَبَ ويُجَاعَ حتى يُبتَلى بعظيم الأَوصَابِ [-أي: الأمراض-] والأَوجَاعِ- فإنْ لَامَ من فَعَل ذلك به وعابه فقد نقض قولَه وخرج عن أصل مذهبه، وقيل له: هذا الذي فعله مَقضِيٌّ مَقدُور، فخلق الله وقدره ومشيئته متناول لك وله، وهو يَعمُّكما، فإن كان القدر حُجَّةً لك فهو

حُجَّةٌ لهذا، وإلا فليس بحجةٍ لا لك ولا له؛ فقد تبين بضرورة العقل فسادُ قول من يَنظُر إلى القدر ويُعرِضُ عن الأمر والنهي.

والمؤمن مأمور بأن يَفعَلَ المأمور، ويَترُكَ المحظور، ويَصبِرَ على المقدور، كما قال تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾[آل عمران:١٢٠]، وقال تعالى في قصة يوسف عليه السلام: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[يوسف:٩٠]، فالتَّقوَى: فِعلُ ما أمر الله به، وتَركُ ما نهى الله عنه، ولهذا قال تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِٱلْعَشِىِّ وَٱلْإِبْكَـٰرِ﴾[غافر:٥٥]، فأَمَرَه مع الاستغفار بالصبر؛ فإن العباد لابُدَّ لهم من الاستغفار أوَّلَهم وآخرَهم، قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ تُوبُوا إِلَى رَبِّكُمْ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي اليَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً»(١)، وقال: «إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي اليَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ»(٢)، وكان يقول: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي، وَجَهْلِي، وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَئِي وَعَمْدِي، وَهَزلِي وَجِدِّي، وَكُلّ ذَلِكَ عِنْدِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ المُقَدِّمُ وَأَنْتَ المُؤَخِّرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ»(٣).

وقد ذكر [ربُّنَا] عن آدم أبي البشر أنه استغفر ربَّه وتاب إليه؛ فاجتباه ربُّه

---

(١) **متفق عليه:** البخاري: (٦٣٠٧)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مسلم: (٢٧٠٢)، عن ابن عمر رضي الله عنهما بألفاظ متقاربة.

(٢) أخرجه مسلم برقم: (٢٧٠٢)، عن الأغر المزني رضي الله عنه. ومعنى: «يُغَانُ»: أي: يضيق.

(٣) **متفق عليه:** البخاري: (٦٣٩٩)، مسلم: (٢٧١٩) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

فتاب عليه وهداه، وعن إبليس أبي الجن أنه أَصرَّ متعلِّقًا بالقدر؛ فلعنه وأقصاه، [أي: أَبْعَدَهُ]، فمَنْ أَذنَب وتَابَ ونَدِم فقد أَشبَه أباه [-أي: آدم-] ومن أشبه أباه فما ظلم، قال تعالى: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا * لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[الأحزاب:٧٢-٧٣]، ولهذا قرن ﷻ بين التوحيد والاستغفار في غير آية، كما قال تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِۗ﴾[محمد:١٩]، وقال تعالى: ﴿فَٱسْتَقِيمُوٓاْ إِلَيْهِ وَٱسْتَغْفِرُوهُۗ﴾[فصلت:٦]، وقال تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ * أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۚ إِنَّنِي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ * وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[هود:١-٣]، وفي الحديث الذي رواه ابن أبي عاصم وغيره: «**يَقُولُ الشَّيطَانُ: أَهْلَكْتُ النَّاسَ بِالذُّنُوبِ، وَأَهْلَكُونِي بِـ(لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) وَالِاسْتِغْفَارِ، فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ بَثَثْتُ فِيهِمُ الأَهْوَاءَ، فَهُمْ يُذْنِبُونَ وَلَا يَتُوبُونَ؛ لِأَنَّهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا**»[(١)]، وقد ذكر الله ﷻ عن ذي النون [يُونس بن مَتَّى عليه السلام] أنه نادى في الظلمات: ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، قال تعالى: ﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّۚ وَكَذَٰلِكَ نُنجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء:٨٧-٨٨]، قال النبي ﷺ: «**دَعْوَةُ أَخِي ذِي النُّونِ مَا دَعَا بِهَا مَكْرُوبٌ**

---

(١) **موضوع:** أورده العلامة الألباني رحمه الله في «السلسلة الضعيفة» عن أبي بكر مرفوعًا برقم: (٥٥٦٠)، بلفظ: «**عَلَيْكُمْ بِـ(لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) وَالِاسْتِغْفَارِ، فَأَكْثِرُوا مِنْهُ؛ فَإِنَّ إِبْلِيسَ قَالَ: أَهْلَكْتُ النَّاسَ فَأَهْلَكُونِي بِـ(لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) وَالِاسْتِغْفَارِ، فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ أَهْلَكْتُهُمْ بِالأَهْوَاءِ، وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ**». ومعنى: «**بَثَثْتُ**»: أي: نَشَرتُ.

إِلَّا فَرَّجَ اللهُ بِهَا كَرْبَهُ»[(١)].

وجِمَاعُ ذَلِكَ: أَنَّه لابُدَّ له في الأمر من أصلين، ولابُدَّ له في القدر من أصلين، ففي الأمر عليه الاجتهاد في الامتثال عِلمًا وعمَلًا، فلا يزال يجتهد في العلم بما أمر الله به والعمل بذلك، ثم عليه أن يستغفر ويتوب من تفريطه في المأمور وتَعَدِّيهِ الحُدُود، ولهذا كان من المشروع أن تختتم جميع الأعمال بالاستغفار، فكان النبي ﷺ إذا انصَرَفَ من صلاته استغفرَ ثَلاثًا[(٢)]، وقد قال تعالى: ﴿وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ﴾[آل عمران:١٧]، فقاموا اللَّيل، ثم ختموا بالاستغفار، وآخرُ سورةٍ نزلت: قولُه تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ * وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا * فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا﴾[النصر:١-٣][(٣)]، وفي الحديث الصحيح أنه كان ﷺ يُكثِر أن يقول في ركوعه وسجوده: **«سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي»** يتأوَّل القرآن[(٤)].

وَأَمَّا فِي القَدَرِ: فعليه أن يستعين بالله في فعل ما أمر به، ويتوكل عليه،

---

(١) **صحيح:** صححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» برقم: (٣٥٠٥)، والوادعي في «الصحيح المسند» برقم: (٣٧٩)، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم: (٥٩١)، عن ثوبان رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم: (٣٠٢٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما. **وقيل**: آخر سورة نزلت تامَّةً: سورة التوبة، كما في «الصحيحين» البخاري: (٤٦٠٥)، ومسلم: (١٦١٨) عن البراء رضي الله عنه.
قال الإمام البيهقي رحمه الله: جُمِعَ بين هذه الاختلافات -إن صحَّت- بأن كل واحد أجاب بما عنده.

(٤) **متفق عليه:** البخاري: (٨١٧)، مسلم: (٤٨٤)، عن عائشة رضي الله عنها. **وقوله: «يَتَأَوَّلُ»**: أي: يَمتَثِل.

ويدعوه، ويَرغبَ إليه، ويَستَعِيذَ به، فيكون مفتقرًا إليه في طلب الخير وترك الشر، وعليه أن يصبر على المقدور، ويعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، وإذا آذاه النَّاس علم أن ذلك مقدَّرٌ عليه.

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ: احتجاجُ آدمَ وموسى لمَّا قال: **«يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ، خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، لِمَاذَا أَخْرَجْتَنَا وَنَفْسَكَ مِنَ الجَنَّةِ؟ فَقَالَ لَهُ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللهُ بِكَلَامِهِ، فَبِكَمْ وَجَدْتَ مَكْتُوبًا عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾؟ قَالَ: بِكَذَا وَكَذَا سَنَةً»** [أي: أربعين سنة]، قَالَ: **«فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى»**[1]، وذلك أنَّ موسى لم يكن عَتْبُهُ [-أي: عِتَابُه-] لآدم لأجل الذنب؛ فإنَّ آدم كان قد تاب منه، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، ولكن لأجل المصيبة التي لحقتهم من ذلك، وهم مأمورون أن ينظروا إلى القدر في المصائب، وأن يستغفروا من المعائب، كما قال تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞۖ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ﴾[غافر:٥٥].

فمن راعى الأمر والقدر -كما ذكر- كان عابدًا لله، مطيعًا له، مستعينًا به، متوكِّلًا عليه، من الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقًا، وقد جمع الله -سبحانه- بين هذين الأصلين [-الأمر والقدر-] في غير موضع، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]، وقوله تعالى: ﴿فَٱعۡبُدۡهُ وَتَوَكَّلۡ عَلَيۡهِۚ﴾[هود:١٢٣]، وقوله تعالى: ﴿عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾[الشورى:١٠]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا * وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ قَدۡ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيۡءٖ قَدۡرٗا﴾[الطلاق:١-٣]، فالعبادة له والاستعانة

(١) **متفق عليه:** البخاري: (٤٧٣٦، ٤٧٣٨)، مسلم: (٢٦٥٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

به، وكان النبي ﷺ يقول عند الأضحية: «اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ»[(١)]، فما لم يكن بالله لا يكون؛ فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله، وما لم يكن لله لا ينفع ولا يدوم.

وَلَابُدَّ فِي عِبَادَتِهِ مِنْ أَصْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: إِخْلَاصُ الدِّينِ لَهُ. وَالثَّانِي: مُوَافَقَةُ أَمْرِهِ الَّذِي بَعَثَ بِهِ رُسُلَهُ، ولهذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول في دعائه: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ عَمَلِي كُلَّهُ صَالِحًا، وَاجْعَلْهُ لِوَجْهِكَ خَالِصًا، وَلَا تَجْعَلْ لِأَحَدٍ فِيهِ شَيْئًا»[(٢)]، **وقَالَ الفُضَيْلُ بنُ عِيَاض** رحمه الله في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك:٢]، **قَالَ**: أَخلَصُهُ وأَصْوَبُهُ. **قِيلَ**: يا أبا علي ما أَخلَصُهُ وأَصْوَبُه؟ **قَالَ**: إذا كان العملُ خالصًا ولم يكن صوابًا لم يُقبَل، وإذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يُقبَل حتَّى يكون خالصًا صوابًا[(٣)]، **وَالخَالِصُ**: أن يكون لله، **والصَّوَابُ**: أن يكون على السُّنَّة. ولهذا ذَمَّ اللهُ المشركين في القرآن على اتِّباعِ ما شَرعَ لهم شُرَكاؤُهُم من الدِّين الذي لم يَأذَنْ به الله من عبادة غيره وفِعْل ما لم يشرعه من الدِّين، قال الله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾[الشورى:٢١]، كما ذمَّهُم على أنهم حرَّموا ما لَمْ يُحرِّمْهُ اللهُ، والدِّينُ الحَقُّ أنه لا حَرَامَ إلَّا ما حَرَّمَهُ اللهُ، ولا دِينَ إلَّا ما شَرَعَهُ الله.

---

(١) **ضعيف:** ضعفه العلامة الألباني رحمه الله في «المشكاة» برقم: (١٤٦١) عن جابر رضي الله عنه.

(٢) **منقطع:** أخرجه أحمد في «الزهد» برقم: (٦١٧)، من طريق عَبْدِ الله، قال: حَدَّثَنِي أَبِي، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ، عَنِ الْحَسَنِ، أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ:...الحديث، والحسن لم يسمع من عمر، وعليه فالحديث منقطع، والمنقطع من قسم الضعيف.

(٣) **صحيح:** أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٩٥)، عن إبراهيم بن الأشعث، عن الفضيل بن عياض رحمه الله.

ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ فِي عِبَادَتِهِ وَاسْتِعَانَتِهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

فالمؤمنون المتقون هم له وبه يعبدونه ويستعينونه، وطائفةٌ [-وهم المعتزلة-] تعبده من غير استعانةٍ ولا صَبرٍ، فتجد عند أَحَدِهِم تَحرِّيًا لِلطَّاعة والوَرَعِ ولُزُومِ السنة، لكن ليس لهم تَوكُّلٌ واستعانةٌ وصَبرٌ، بل فيهم عَجزٌ وجَزَع، وطائفة [-وهم الجَبرية-] فيهم استعانةٌ وتوكُّلٌ وصَبْرٌ من غير استقامةٍ على الأمر ولا متابعةٍ للسُّنَّة، فقد يُمَكَّن أحدهم ويكون له نوعٌ من الحالِ باطنًا وظاهرًا، ويُعطَى من المُكَاشَفَاتِ[1] والتَّأثيراتِ [-وهي القدرة في تأثير خلق الله زعموا-] ما لم يُعطَه الصِّنفُ الأوَّل، ولكن لا عاقبة له؛ فإنه ليس من المتقين، والعاقبة للتقوى، فالأوَّلُون لهم دينٌ ضعيفٌ، ولكنه مستمرٌّ باقٍ إن لم يُفسِدْه صاحبه بالجَزَعِ والعَجْز، وهؤلاء لأحدهم حالٌ وقوة، ولكن لا يبقى له إلا ما وافق فيه الأمر واتَّبعَ فيه السنة.

وَشَرُّ الأَقْسَامِ: من لا يعبده ولا يستعينه [وهم المَلَاحِدَة]، فهو لا يشهد أنَّ عمله لله، ولا أنه بالله، فالمعتزلة ونحوهم من القدرية الذين أنكروا القدر هم في تعظيم الأمر والنهي والوعد والوعيد خيرٌ من هؤلاء الجبرية القدرية الذين يُعرِضُونَ عن الشرع والأمر والنهي، والصوفية هم في القدر ومشاهدة توحيد الربوبية خير من المعتزلة، ولكن فيهم من فيه نوعُ بِدَعٍ مع إعراض عن بعض الأمر والنهي، والوعد والوعيد، حتى يجعلوا الغاية: هي مشاهدة توحيد الربوبية والفناء في ذلك، فيصيرون أيضًا معتزلين لجماعة المسلمين وسُنَّتِهِم،

---

(١) **الكشف في اللغة**: رفع الحجاب. **وفي الاصطلاح** [-أي: عند الصوفية-]: هو الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية والأمور الحقيقية وجودًا وشهودًا. «التعريفات» للجرجاني (١٨٤).

فهم معتزلةٌ من هذا الوجه، وقد يكون ما وقعوا فيه من البدعة شرًّا من بدعة أولئك المعتزلة، وكلتا الطائفتين [-المعتزلة والجبرية، بل غالب الفِرَق-] نشأت من البصرة.

وإنما دينُ الله: ما بعث به رُسُلَهُ، وأنزلَ به كُتُبَهُ، وهو الصراط المستقيم، وهو طريق أصحاب رسول الله ﷺ، خيرُ القرون، وأفضلُ الأمة، وأكرمُ الخلق على الله بعد النبيين، قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ﴾[-وهُمُ الَّذِينَ صَلَّوا إِلَى الْقِبْلَتَيْنِ-]﴿مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾[التوبة:١٠٠]، فرضِيَ عن السابقين الأولين رضاءً مطلقًا، ورضِيَ عن التابعين لهم بإحسان، وقد قال النبي ﷺ في الأحاديث الصحيحة: «**خَيْرُ الْقُرُونِ الْقَرْنُ الَّذِي بُعِثْتُ فِيهِمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»(١)، وكان عبدُ الله بن مسعود رضي الله عنه يقول: «**مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُسْتَنًّا فَلْيَسْتَنَّ بِمَنْ قَدْ مَاتَ؛ فَإِنَّ الحَيَّ لَا تُؤْمَنُ عَلَيهِ الفِتْنَةُ، أُولَئِكَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ، أَبَرُّ هَذِهِ الْأُمَّةِ قُلُوبًا، وَأَعْمَقُهَا عِلْمًا، وَأَقَلُّهَا تَكَلُّفًا، قَومٌ اخْتَارَهُمُ اللهُ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ ﷺ، وَإِقَامَةِ دِينِهِ؛ فَاعْرِفُوا لَهُمْ حَقَّهُمْ، وَتَمَسَّكُوا بِهَدْيِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْهُدَى الْمُستَقِيمِ**»(٢)، وقال حذيفة بن اليمان رضي الله عنه: «**يَا مَعْشَرَ القُرَّاءِ** [-وهم العُلَماءُ والنُّسَّاكُ-] **اسْتَقِيمُوا**

---

(١) **متفق عليه:** البخاري: (٢٦٥١)، مسلم: (٢٥٣٣) عن عِمرَان وابن مسعود رضي الله عنهما بلفظ: «**خَيْرُ النَّاسِ**». **قال العلَّامة الألباني** رحمه الله -كما في «الموسوعة» (١/ ٢١٨)-: **ولا تقولوا كما يقول الجماهير من الدُّعاة**: (خير القرون)؛ (خير القرون): ليس له أصل في السنة، السنة الصحيحة في «الصحيحين» وغيرهما من مراجع الحديث والسنة مُطْبِقَةٌ على رواية الحديث بلفظ: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**».

(٢) **منقطع:** أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/ ٩٧)، من طريق قتادة، عن ابن مسعود رضي الله عنه، ولم يسمع منه، وقد عنعن.

وَخُذُوا طَرِيقَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَوَاللهِ لَئِنْ اتَّبَعْتُمُوهُمْ لَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبْقًا بَعِيدًا، وَلَئِنْ أَخَذْتُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا لَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا»[(١)]، وقد قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: خطَّ لنا رسول الله ﷺ خطًّا، وخطَّ خُطوطًا عن يمينه وشماله، ثم قال: «هَذَا سَبِيلُ اللهِ، وَهَذِهِ سُبُلٌ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ»، ثم قرأ: «﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ﴾[-أي: البِدَعَ والأَهوَاءَ-]﴿فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾»[(٢)].

وقد أمرنا سبحانه وتعالى أن نقول في صلاتنا: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ * صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[الفاتحة:٧]، قال النبي ﷺ: «الْيَهُودُ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِمْ، وَالنَّصَارَى ضَالُّونَ»[(٣)]، وذلك أن اليهود عرفوا الحق ولم يتبعوه، والنصارى عبدوا الله بغير علم، ولهذا كان يُقالُ: تعوَّذُوا بالله من فتنة العالِمِ الفَاجِرِ والعابدِ الجاهل؛ فإن فتنتهما فتنةٌ لكل مَفتُون[(٤)]. وقال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ * وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾[طه:١٢٣-١٢٤]، قال ابن عباس رضي الله عنهما: «تَكَفَّلَ اللهُ لِمَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ أَلَّا يَضِلَّ فِي الدُّنْيَا،

---

(١) أخرجه البخاري: (٧٢٨٢)، بلفظ: «يَا مَعْشَرَ القُرَّاءِ اسْتَقِيمُوا فَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبْقًا بَعِيدًا، فَإِنْ أَخَذْتُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا، لَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا».

(٢) **حسن:** حسنه العلَّامة الألباني رحمه الله في «المشكاة» برقم: (١٦٦)، والوادعي رحمه الله في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» برقم: (٨٣٦).

(٣) **صحيح:** صححه العلَّامة الألباني رحمه الله في «صحيح الجامع الصغير» برقم: (٨٢٠٢) عن عدي بن حاتم رضي الله عنه بلفظ: «ضُلَّالٌ».

(٤) **صحيح:** أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» برقم: (١١٦١)، و ابن المبارك في «الزهد» (٢/ ١٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٣٦).

وَلَا يَشْقَى فِي الآخِرَةِ»[1]، وقرأ هذه الآية. وكذلك قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿الٓمٓ ۞ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۞ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۞ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ۞ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾[البقرة:١-٥]، فأخبر سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أن هؤلاء مُهتَدون مفلحون، وذلك خلاف المغضوب عليهم والضالين.

فنسأل الله العظيم أن يَهدِيَنَا وسَائِرَ إخوانِنَا صِراطَه المستقيم: صَراطَ الذين أنعم عليهم من النَّبِيِّينَ والصِّدِّيقِينَ والشُّهدَاءِ والصَّالِحِينَ، وحَسُنَ أُولئِكَ رَفِيقًا.

وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليِّ العظيم.

والحمد لله رب العالمين، وصلَّى الله على خير خلقه عبدِهِ ورسولِهِ محمد، وآلِهِ وصحبه، وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

---

(١) **صحيح:** أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» برقم: (٣٤٧٨١)، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ: «ضَمِنَ اللهُ»، والحاكم في «المستدرك» برقم: (٣٤٣٨)، عن سعيد ابن جبير، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

المَوضُوعَاتُ

الموضوع **الصفحة**

صور المخطوطة ٥
المُـقَدِّمَـةُ ٦
عَمَلِي في هَذَا الكِتَاب ٧
ترجمة شيخ الإسلام ابن تيميَّة رَحِمَهُ اللَّهُ ٩
مقدمة الكتاب ١٠
مَحْمَلُ الوَاجِبِ عَلَى الْعَبْدِ فِي تَوْحِيدِ الله ١٣
إِثْبَاتُ بَعْضِ الصِّفَاتِ إِثْبَاتٌ لِلْبَاقِي ٣٢
مَا يُثْبَتُ مِنَ الصِّفَاتِ ٤٧
الخَاتِمَةُ الجَامِعَةُ ٥٧
مَا يَسْلُكُهُ نُفَاةُ الصِّفَاتِ ١٠٦
مَنْ أَثْبَتَ بَعْضَ الصِّفَاتِ أَثْبَتَ الْبَاقِيَ ١٠٩
التَّوْحِيدُ فِي العِبَادَاتِ ١٣٠
الإِيمَانُ بِخَلْقِ الله وَأَمْرِهِ ١٥١
فَصْلٌ فِي أَقْسَامِ الْفَنَاءِ الثَّلَاثَةِ ١٥٨
المَوضُوعَاتُ ١٦٩